بيان رقم (2)[1]

من بيانات هيئة النصيحة والإصلاح

"دعوتنا.. للنصيحة والإصلاح"

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مُضِلَّ له ومن يُضلل فلا هاديَّ له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

الحمد لله القائل في محكم كتابه: {كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ}

والصلاة والسلام على رسول الله محمد ﷺ القائل: "إن الناس إذا رأوا الظلم فلم يأخذوا على يده أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه" [رواه الترمذي والنسائي]

ملك المملكة العربية السعودية فهد بن عبد العزيز آل سعود، شعب الجزيرة العربية المسلم... السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد..

فقد سَبَقَ لكم أيُّها الملك أن أرسلتم إلينا مرارًا، وألححتم تكرارًا، رغبة منكم في عودتنا للداخل، وأبديتم حرصًا شديدًا وعزمًا أكيدًا على بلوغ ذلك بوسائل شتى، وطرقٍ عدة. وعلم الله مابنا عن بلادنا رغبة، ولا لنا عنها إلى غيرها تشوف، كيف وهي مهبط الوحي ومنبع الرسالة؟ وقد كانت مسقط الرأس ومرتع الطفولة. ولكن الوقائع السابقة والقرائن والأحداث اللاحقة أقنعتنا بضرورة وجودنا في الخارج إلى حين، وأكدت لنا أن رغبتكم هذه وراءها ماوراءها.

---

[1] البيان الأول مفقود.

ونحن لا نقول هذا الكلام من باب سوء الظن وافتراض الشر، ولكن سوابق منعنا من النصح، وسلبنا حق السفر، وما تبع ذلك من تجميد أموالنا منذ سنتين والعمل على التشهير بنا في إعلامكم في الداخل والخارج، وأخيرًا محاولة قطع صلاتنا بالبلاد وأهلها عن طريق مصادرة وإلغاء وثائق الهوية الشخصية العائدة إلينا دون ذنبٍ ارتكبناه أو جرمٍ اقترفناه، إلا أن نقول ربنا الله، محاولة منكم لثنينا عن القيام بواجب النصح والبيان، كل ذلك يؤكد حقيقة ما ذهبنا إليه.

غير أن هذه كلها أمورٌ لا نحفل بها كثيرًا، لأنها في ظاهرها أمورٌ شخصية، وقضايا خاصة، والخلاف بيننا في حقيقته يتجاوز توافه الأمور الشخصية وصغائر الشؤون الخاصة، إلى الأمهات الأمور المهمة، وعظائم قضايا الأمة.

وقد سبق لنا أن وعدنا في بياننا الأول (رقم 1) أن نرجع إلى هذا الموضوع، ووفاء بذلك الوعد يأتي هذا البيان، إحقاقًا للحق وإنصافًا للخلق، ليهلك من هلك على بينة، ويحي من حي عن بينة.

وسوف نجمل الأمور هنا إجمالًا دون تفصيل، وإيجاز دون تطويل، على أن تجد سبيلها للشرح في خطابات لاحقة إن شاء الله مكتفين في هذا الخطاب بالإشارة أحيانًا دون العبارة، وبالتلميح دون التصريح، صيانة للقلم، وحفظًا للسان، مقتصرين بالتناول على مايلي:

أولا: لقد دأب علماؤنا الأجلّاء، ودعاتنا الفضلاء، منذ زمنٍ طويل على نصحكم وتذكيركم، متوخين في ذلك أسلوب الرفق واللين بالحكمة والموعظة الحسنة داعين إلى الإصلاح والتوبة من المنكرات العظام، والمفاسد الجسام، التي شمل التجاوز فيها حقوق المواطنين الشرعية، ومحكمات الدين القطعية. ولكن – للأسف الشديد – لم يجدوا منكم إلا الصدود والإعراض، بل والسخرية والاستهزاء، ولم يقف الأمر عند حد تسفيههم فقط، بل تعززت المخالفات السابقة بمنكرات لاحقة أكبر وأكثر، كل ذلك في دولة العقيدة وبلاد التوحيد... فلم يعد السكوت مستساغًا، ولا التغاضي مقبولًا. ولما بلغ التجاوز ما بَلَغ، وتعدى حدود الكبائر والموبقات إلى نواقض الإسلام الجليات، قامت مجموعةٌ من العلماء والدعاة الذين ضاقت صدورهم ذرعًا بما أصمَّ آذانهم من أصوات الضلال، وغشي أبصارهم من حجب الظلم، وأزكم أنوفهم من رائحة الفساد. فانبعثت نذر الرفض، وارتفعت أصوات الإصلاح داعية لتدارك الموقف، وتلافي الوضع، وانضم إليهم في ذلك المئات من المثقفين والوجهاء، والتجار والمسؤولين السابقين، فرفعوا إليكم العرائض والمذكرات المتضمنة المطالبة بالإصلاح، ففي سنة 1411 هـ، إبّان حرب الخليج رفعت إليكم عريضة وقعها حواليّ أربعمائة شخصية من هؤلاء تدعوكم لإصلاح أوضاع البلاد، ورفع الظلم عن العباد، غير أنكم تجاهلتم النصح، واستهزأتم بالناصحين، وظلت الأوضاع تزداد سوءًا على سوء.

وحينئذٍ أعاد هؤلاء الناصحون الكرة من جديد بمذكرات وعرائض أخرى كان من أهمها مذكرة النصيحة التي سلمت لكم في محرم 1413 هـ والتي شَخَصَّت الداء ووصفت الدواء، في تأصيلٍ شرعيٍّ قويم، وعرضٍ علميٍّ سليم، فتناولت بذلك الفجوات الكبرى في فلسفة النظام، ومواضع الخلل الرئيسية في دعائم الحكم، فبينت ما يعانيه علماء ودعاة البلاد من تهميشٍ وتحييد، بل ومن ملاحقة وتضييق.

وأوضحت حالة الأنظمة واللوائح في البلاد، وماتضمنته من مخالفات شملت التحريم والتحليل تشريعًا من دون الله. وتعرضت لوضع الإعلام في البلاد الذي أصبح وسيلة لتقديس الأشخاص والذوات، وأداة لطمس الحقائق، وتزييف الوقائع والتشهير بأهل الحق، والتباكي على قضايا الأمة لتضليل الناس دون عمل جاد.

وتطرقت إلى حقوق العباد الشرعية المهدورة والمصادرة في هذه البلاد. وتناولت الوضع الإداري، وما يحكمه من عجز، ويشيع فيه من فساد. وأبانت حالة الوضع المالي والإقتصادي للدولة، والمصير المخيف المرعب الذي ينتظره في ظل الديون الربوية التي قصمت ظهر الدولة، والتبذير الذي يبدد أموال الأمة إشباعًا للنزوات الشخصية الخاصة، ثم تفرض الضرائب والرسوم والمكوس وغير ذلك على الشعب، وهذا يستدعي من إخواننا التقشف والزهد والإقتصاد في المصاريف تحسبًا لما قد أطل والله المستعان. وكشفت عن حالة المرافق الإجتماعية المزرية داخل البلاد، والتي استفحلت بعد المذكرة وتفاقمت، وبخاصة خدمات المياه أهم مقومات الحياة. وعرضت حالة الجيش وما كشفته أزمة الخليج، من قلة أفراده، وضعف إعداده، وعجز قائد قوّاده، رغم ما أنفق عليه من أرقام فلكية لا تعقل، ولا تخفى. وعلى مستوى القضاء والمحاكم، بينت المذكرة تعطيل العديد من الأحكام الشرعية، واستبدالها بالقوانين الوضعية.

وعلى صعيد سياسة الدولة الخارجية كشفت المذكرة ما تميزت به هذه السياسة من خذلان وتجاهل قضايا المسلمين بل ومن مناصرة ومؤازرة الأعداء ضدهم وليست (غزة-أريحا) والجزائر عنا ببعيد، وغيرهما كثير. ولا يَخفَى على أحد أن تحكيم القوانين الوضعية، ومناصرة الكافر على المسلم معدودةٌ في نواقض الإسلام العشرة، كما قرر ذلك أهل العلم ومنهم الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله. ومع أن المذكرة عرضت كل ذلك بلين عبارة، ولطف وإشارة، مذكرة بالله، واعظة بالحسنى، في أسلوب رقيق ومضمون صادق. ورغم أهمية النصيحة في الإسلام، وضرورتها لمن تولى أمر الناس، ورغم عدد ومكانة الموقعين على هذه المذكرة، والمتعاطفين معها، فإن ذلك لم يشفع لها، إذ قوبل مضمونها بالصد والرد وموقعوها والمتعاطفون معها بالتسفيه والعقاب. غير أن اللواء لم يسقط بذلك، والراية لم تقع، وأنّى يكون ذلك وفي أهل الحق عين تطرف، أو عرق ينبض؟ فقامت مجموعة من أهل العلم والنصح من جديد فشكلوا لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية، مناصرة للحق ومؤازرة للمظلوم، غير أنها قوبلت بنفس الأسلوب، فلاقت نفس المصير وأشد.

كل ذلك بمباركة الهيئات الرسمية السُلطانية التي سَخَّرها النظام للدفاع عنه لا عن الدين، بعد تضليل وتلبيس الأمور على بعض أفرادها، وفصل وعزل من لم يقبل الإبتزاز والتسخير من العلماء الصادقين ولا نزكي على الله أحدًا، وفي تآمر مكشوف مع البعض الآخر، فسارعت هذه الهيئات المسخرة إلى إصدار بيانات رد واستنكار، تشبه في صياغتها وأسلوبها البيانات الأمنية والإعلامية، مفتقدة الحد الأدنى من النظرة الشرعية السديدة المفترضة في مثل هذه الهيئات في هذه البلاد ولا غرابة في ذلك فقد فقدت هذه الهيئات مكانتها وضيعت واجبها، بعد أن سلبت استقلالها وألحقت بالديوان الملكي، تتلقى الأوامر، وتتولى التنفيذ. لقد أعطت هذه الهيئات بذلك أكبر مبرر للشعب لأن يسحب ثقته منها ويودعها من هو أهل لها من العلماء والدعاة الذين أثبتت للإبتلاءات والمحن جدارتهم بها فكسبوا بذلك ثقة الشعب وتعاطف الأُمَّة.

ثانيا: أما وقد وصل وضع البلاد ما وصل، من شيوع الفساد، والتضييق على العباد، ومحاربة أهل الحق وملاحقتهم في الداخل والخارج، فإننا ومن موقعنا هنا في الخارج، ووفاء بميثاق البيان، وأداء لواجب النصح، نعلن مواصلة ما بدأه علماؤنا وأخواننا في الداخل من النصح والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لأننا جزء لا يتجزأ من الدعوة الإسلامية، يجمعنا الهدف ويوحدنا المصير.

وبهذه المناسبة نؤكد تمكسنا بمطالب مذكرة النصيحة، وتأييدنا لما دعت إليه لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية وكل المطالب الشرعية الأخرى. ونظرًا لتعذر العمل في الداخل في ظل الإرهاب والقهر المسيطرين حاليًا، فإننا ومن موقعنا هنا، وبالتشاور مع بعض إخواننا في الجزيرة العربية قمنا بتشكيل هيئة للقيام بمهمة النصح ومناصرة الحق تحت اسم «هيئة النصيحة والإصلاح».

وأخيرًا: نسأل الله تعالى أن يبرم لهذه الأمة أمر رشد، يعز فيه أهل طاعته، ويذل فيه أهل معصيته، ويؤمر فيه بالمعروف، وينهي فيه عن المنكر، كما نسأله أن يولي علينا خيارنا ويصرف عنا شرارنا. ونذكر كل مسلم بالقيام بواجبه بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتعاون على البر والتقوى

{إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ }

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

التاريخ: 1414/11/2 هـ

الموافق: 1994/4/13 م

بيان رقم (3)

من بيانات هيئة النصيحة والإصلاح

"السعودية تنصر الشيوعيين في اليمن"

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد أربعة أعوام من الوحدة اليمينة خاب أمل الحزب الإشتراكي في أن تكون تلك الوحدة ستارًا لتاريخه الأسود وجرائمه النكراء على مدى خمس وعشرين سنة من استعباده الشعب اليمني وحكمه بالحديد والنار وقتله للعلماء وسحقه للإبرياء ونهبه للأموال ونشره للكفر والفساد، وظن أنه بتلك الوحدة سينال حظًا من إطالة بقائه بعد أن فقد مقومات حياته إذ انهار المعسكر الشيوعي واندحرت فكرة الإشتراكية في معظم دول العالم.

فجاءت الوحدة لتهيء مناخًا يكسر القيود أمام الصحوة الإسلامية فتنتشر شمالًا وجنوبًا ويزداد الناس تمسكًا بدين الله، الأمر الذي أغاظ أنصار الباطل في داخل اليمن وخارجه، وحَدَا بقوة الكفر العالمي إلى أن تدبر مع عملائها في المنطقة مؤامرة لتقويض تلك الوحدة وإعادة تمزيق اليمن إلى دولتين لتضرب إحداهما بالأخرى فتبدد طاقات الأُمَّة ويقطع الطريق على الدعوة الإسلامية ويستمر استضعاف شعوب المنطقة وترسخ قدم الأعداء وتواجدهم فيها.

ولهذا تمرد الحزب الإشتراكي موعودًا بالدعم المادي والعسكري والسياسي، حيث قدمت الحكومة السعودية حصة الأسد من ذلك عبر اللجنة الخاصة بشؤون اليمن برئاسة الأمير سلطان بما يتفق وسياسة الملك فهد المشهورة ضد قضايا الشعوب المسلمة فهو:

1. يعارض نشاط أية صحوة إسلامية تقوم على أساس الفهم الشامل للكتاب والسنة لأن ذلك يكشف زيف حكومته وتصنعها بالإسلام وتظاهرها ببعض شعائره لتغطي على مؤامرتها السرية والعلنية ضد قضايا المسلمين.

2. يسارع إلى نجدة الأنظمة والأحزاب المعادية للإسلام وتشهد على ذلك الأربعة آلاف مليون دولار التي قدمها للإتحاد السوفيتي قبيل انهياره على أيدي المجاهدين، وألفا مليون دولار للنظام الطاغوتي الجائر الذي

منع بالقتل والإرهاب تحكيم الشريعة في الجزائر، وأكثر من ثلاثة آلاف مليون دولار للنُصيّريين لسحق الآف المسلمين وملايين أخرى وأسلحة وذخائر للصليبين في جنوب السودان وغير ذلك كثير.

وبالرغم من ضخامة المآسي وبشاعة المجازر التي ارتكبت ضد الشعب المسلم في البوسنة والهرسك بتآمرٍ صليبيٍّ عالميٍّ حاقد حَرَمَهُم من الدفاع عن أنفسهم بعد فسح المجال لوصول أية أسلحة أو ذخيرة لهم وكل ذلك كان بسيف هيئة الأمم المتحدة، التي أذلت المسلمين في الصومال، وكان لها الدور الخبيث في تسليم فلسطين لليهود، وأيَّدَت عمليات اعتداءاتهم على لبنان وتعامت عن مذابح الهندوس الفظيعة لمسلمي الهند وكشمير وغير ذلك من الجرائم التي ارتكبت ضد أُمَّتنا الإسلامية حتى أصبح جليًا أن هيئة الأمم ماهي إلا أداة في يد اليهود والصليبين لإبادة المسلمين ونهب ثرواتهم، فمع كل ذلك لايزال الحكم السعودي مُصِرًّا على التحاكم إلى هذا الطاغوت ودوائره فسارع إلى مجلس الأمن داعيًا إياه التدخل في اليمن معرضًا عن التحاكم إلى الشريعة الإسلامية وهذا من نواقض الإسلام كما قرره أهل العلم. ولم تكتف الحكومة السعودية بمثل هذا الولاء لأعداء الإسلام والتحاكم إليهم، بل عقد اجتماعًا لمجلس التعاون الخليجي في أبها فأصدر بيانه الختامي مصرحًا فيه بالتدخل في شؤون اليمن والوقوف مع الحزب الإشتراكي وأنه سيستعين على ذلك بقوى الكفر العالمي وواجهاته الرسمية، وقد عارضت قطر ذلك البيان مبينة أن ذلك سيؤدي إلى اتساع دائرة الصراع، وهكذا يريد النظام السعودي نصرة الإشتراكيين وانتشائهم من موقفهم الحرج؛ كعادته في نصرة أعداء الإسلام.

إننا في «هيئة النصيحة والإصلاح» نستنكر هذه الخيانة والمؤامرة على الإسلام وأهله من قِبَل الحكومة السعودية ونرى أن فعلتها الشنيعة هذه:

- **أولا**: تساهم في التحريش بين الشعوب الإسلامية وإذكاء الصراعات الداخلية وخاصة في دول المنطقة.
- **ثانيا**: تبدد ثروات وخيرات الجزيرة في الوقت الذي أغرقت البلاد بديون ربوية ضخمة، وضائقة اقتصادية خانقة أثقلت كاهل الشعب.
- **ثالثا**: تعين على قهر الشعب اليمني المسلم وإذلاله بمطارق الإشتراكيين والشيوعيين.
- **رابعا**: تسبب في ردود أفعال لن تحمد عقباها هي وحلفاؤها، فيعم الصراع أرجاء الجزيرة ويعود وباله على من أوقد ناره {وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ}.
- **خامسا**: تمهد الطريق لتدخل الدول الأجنبية المتآمرة على الشعوب الإسلامية لتثبت موطئ قدمها في المنطقة.

ولذا نهيب بالعلماء الصادقين والدعاة الناصحين أن يُبَيِّنوا خطر هذا الشر المستطير ويفضحوا تلك المؤامرات ومن يقف وراءها ويذكروا أمة وجنود الإسلام بحرمة الإستجابة للطغاة المارقين في تحقيق مؤامراتهم على الإسلام وقضاياه بمناصرة الإشتراكيين وغيرهم من أعداء الدين، وذلك بعض الواجب.

{وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ}

عنهم / أسامة بن محمد بن لادن.

التاريخ: 1414/12/27 هـ

الموافق: 1994/6/7 م

بيان رقم (4)

من بيانات هيئة النصيحة والإصلاح

"اندحار الشيوعيّة في الجزيرة العربية... الحدث والدلالة"

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد سنوات من العمليات الجهادية التي أطاح فيها شباب الإسلام بكثير من رؤوس الردّة الإشتراكية في اليمن، وبعد شهرين من حرب شاملة اظهر فيها الشعب المسلم في اليمن – يتقدمه العلماء – إصراره على سحق الإشتراكيين المرتدين وقطع دابرهم، وبعد أن لم يغن عن هؤلاء كيدهم من الله شيئا، سقطت آخر المعاقل الشيوعية في اليمن، فانزاح بذلك شر عظيم، وكابوس لطالما جثم على صدور المسلمين مُعمِلًا معاول الهدم في الإسلام، ومشانق الإعدام في رقاب العلماء والدعاة، وانطوت أسوأ صفحة في تاريخ اليمن على الإطلاق. إن هذه النهاية التي انتهى بها الإشتراكيون في اليمن لتحمل أكثر من عبرة ودلالة، فهي رسالة ناطقة بالنهاية الحتمية المماثلة التي تنتظر كل من يحمل فكرًا معاديًا لدين الأمة، مهما أوتي من قوة ذاتية أو دعم خارجي.

كما كان في الدرس اليمني عبرةً لمن يعتبر من الذين عملوا في تأجيج الصراع اليمني بدعم الشيوعيين بمختلف أنواع الدعم المادي والمعنوي، مقحمين أنفسهم بذلك في رهان خاسر على حرب لا يملك الطرف الذي يدعمونه فيها مقومات الإستمرار، فضلًا عن مؤهلات الإنتصار.

لقد كان النظام السعودي الحاكم في مقدمة الدول التي قادت حملة دعم الشيوعيين اليمنيين، حيث قدم وحده مئات الملايين من الدولارات، فضلًا عن السلاح والمعدات، بالإضافة إلى جيش من اليمنيين كان الملك فيصل قد أعده لمحاربة الشيوعيين سابقًا، فإذا بنظام الحكم الحالي يدفع به دعمًا لهؤلاء الشيوعيين بتحريض من وزير دفاعه الأمير سلطان، هذا إضافة إلى الحملة الدبلوماسية المحمومة التي أراقت فيها حكومة المملكة ماتبقى من ماء وجهها السياسي دعمًا لموقف هؤلاء الشيوعيين.

إنه ليس من المستغرب أن تندفع الحكومة السعودية في دعم دعاة تمزيق الأمة وخصوم العقيدة، فتلك سمة بارزة وثابتة في سياستها كما أوضحنا في بيانات سابقة، لكن المضحك المبكي فعلًا هو أن يبلغ الغباء السياسي

بالنظام هذا المبلغ الذي جعله يفقد كل شيء، ولا يحصل على شيء، بل ليخسر معركة هامة في صراع مصيري سوف يحدد مستقبل هذا النظام.

إن الحرب اليمنية كانت معلومة النتائج مسبقًا عند كل من أوتي حظًا من النظر، وهذه الحقيقة أدركتها الدول الغربية مبكرًا، فلم تجازف بالدخول المكشوف مع طرف خاسر بكل المعايير، مع أنها تشارك النظام السعودي حرصه على تمزيق الأمة ودعم أعدائها، ومع كل المصائب الناتجة عن موقف النظام السعودي من أحداث اليمن، وبالرغم من النهاية الفعلية لمشيوعيين في اليمن، لازال النظام السعودي يسير في نفس الطريق المسدود، حيث أكد في بيان مجلس الوزراء في جلسته الطارئة يوم 1416/1/29 هـ الموافق 1994/7/8 م، على نفس الموقف السابق، معلنًا تمسكه بتطبيق القرارات الطاغوتية الصادرة عن مجلس الأمن، داعمًا هذا الموقف بإيواء القادة الشيوعيين الذين فروا من اليمن، متجاهلًا قوله ﷺ: "من آوى محدثًا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه يوم القيامة صرف ولا عدل" [متفقٌ عليه].

إن أحداث اليمن لم تأت فقط لتقطع دابر الشيوعيين في اليمن، ولكن لتسقط الأقنعة الزائفة أيضًا، وتفضح أولئك الذين طالما خدعوا الناس بالدجل والكذب، فقد كشف موقف النظام السعودي ودوره في هذه الأحداث بطلان دعواه المستمرة بتمسكه بالشريعة الإسلامية ودعمه قضايا المسلمين، وحرصه على الوحدة العربية والإسلامية، وتبنيه لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. كما كانت أحداث اليمن محك اختبار تمايز فيه علماء القران وعلماء السلطان، ففي الوقت الذي انحاز فيه البعض إلى جانب النظام الحاكم أبت نُخبةٌ من علماء الأُمَّة ودعاتها إلا الإنحياز إلى جانب الحق نازلين بذلك عند حسن ظن الأمة بهم، ومعبرين عن ضميرها صدعًا بالحق وإقامة للحجة على الجميع، ومؤكدين مرة أخرى جدارتهم بما أعطتهم الأمة من ثقة، وهيأتهم له الأحداث المختلفة من صدارة.

ومن أبرز الدروس المستفادة من أحداث اليمن كذلك أن الدول الغربية وعلى رأسها أمريكا ليست مستعدة للمخاطرة بالتدخل لحماية أنظمة فاسدة ليست لها أي مصداقية أو وزن عند شعوبها، فالدروس التي أخذتها هذه الدول من تجاربها مع بعض شعوب المنطقة كانت قاسية ومريرة، لكنها كانت مفيدة ونافعة. أمّا حكام بلادنا نحن فهم الذين لا يتعظون ولا يعتبرون، فسيظلون يراهنون على حماية عروشهم من قبل الدول الغربية التي لن تتردد في التخلي عنهم عندما ترى أن حمايتهم تعرضها ومصالحها للخطر.

إننا في «هيئة النصيحة والإصلاح» لنرى في هزيمة الشيوعيين في اليمن اندحارًا للشيوعية ورفضًا لكل المذاهب الوضعية والعلمانية في كافة أرجاء المنطقة، ونرى في ذلك بداية جديدة لتنفيذ وصية رسول الله ﷺ بإخراج المشركين من جزيرة العرب، مهما تعددت ألوان شركهم وصنوف ردتهم.

وبهذه المناسبة فإننا نهنئ الأُمَّة الإسلامية وشعوب المنطقة، والشعب اليمني بالذات على هذا الإنجاز العظيم الذي يجب أن يكون النهاية الأبدية لأيِّ تواجدٍ شيوعي في المنطقة وتحت أيِّ غطاءٍ كان، فلا يُلدغ المؤمن من جحر مرتين.

كما نتساءل إلى متى سيظل النظام السعودي متماديًا في سياساته الانتحارية مستخفًا بالأُمَّة مبددًا لطاقاتها الإقتصادية فيما لا يعود عليه إلا بخزي الدنيا وعذاب الآخرة؟

{وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ}

عنهم / أسامة بن محمد بن لادن

التاريخ: 1415/2/13 هـ

الموافق: 1994/7/11 م

بيان رقم (5)

من بيانات هيئة النصيحة والإصلاح

"علماء القرآن في مواجهة الطغيان"

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي رفع منزلة أهل العلم الصادعين بالحق وأثنى على {الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ}، وصلى الله وسلم على نبينا مُحَمَّد القائل: "سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب ورجل قام إلى إمام جائر فأمره ونهاه فقتله" [أخرجه الحاكم وهو حَسَن]

أمّا بعد... فإن مما أثلج الصدر وشرح النفوس – داخل الجزيرة العربية وخارجها – تلك المواقف العظيمة التي صَدَعَ فيها علماء الأُمَّة ودعاتها الصادقون بالحق، قيامًا بواجب البلاغ، وغيرةً على مصالح الأُمَّة، وذلك بالخطب الجماهيرية والبيانات والأشرطة التي كُتِبَ لها الانتشار الواسع – بتوفيق الله – ليس في أرض الجزيرة العربية فحسب بل في العالم الإسلامي كله، كاشفين بذلك مواقف النظام السعودي الحاكم الذي حاول مع بطانته تلبيس الحقائق، وتغييب وعي الأُمَّة بكل ما أوتي من قوة الدجل وخداع الإعلام، ليبرر مواقفه السافرة ضد الإسلام ودعاته الموالية للكفر ورعاته.

لقد رفعت مواقف هؤلاء العلماء والدعاة رأس الأُمَّة شامخًا في مواجهة استبداد الحكام وظلم النظام، فبالإضافة إلى مواقفهم السابقة في حرب الخليج، وما صدعوا به من حق في مذكرة النصيحة وغيرها، وقفوا أخيرًا موقفًا عظيمًا هو الآخر من قضية اليمن حيث أماطوا اللثام عن الحقيقة التي حاول النظام قلبها، ليسوغ وقوفه المفضوح إلى جانب المرتدين الشيوعيين، الشيء الذي أوضحناه في بياننا رقم 4.

إن هذا المواقف الشجاعة وما تحقق لها من بعد جماهيري عميق وتأييد شعبي واسع لتؤكد حقائق جديرة بالإشادة والتقدير فهي ستعلن إفلاس كل الأساليب التي مارسها النظام ضد هذه النخبة من أبناء الأُمَّة، تشويهًا لهم بتلفيق أقاويل الافتراء وأحاديث الإفك ضدهم، وتضييقًا عليهم بفصلهم من وظائفهم ومصادرة حرياتهم وانتهاك حقوقهم.

كما تؤكد هذه المواقف الصادقة أنه لازال بين علماء الأُمَّة – بفضل الله – من يقف مواقف تذكر بمواقف علماء السَلَف من أنظمة الظلم وحكام الفساد، كمواقف الإمام مالك والإمام أحمد وبعدهم شيخ الإسلام ابن تيمية والدر بن عبد السلام رحمهم الله وغيرهم من الذين حفظ الله بمواقفهم تلك دين الأُمَّة وعقيدتها.

وتثبت هذه المواقف، وتَبَنّي الأُمَّة لها أيضًا عمق واتساع التغيير الإصلاحي الذي تشهده البلاد، وأن أصحاب هذه المواقف هم قادة التغيير والإصلاح الذين هيأتهم الأُمَّة لذلك وعلقت عليهم الآمال بعد الله، فكانوا عند حسن ظنها بهم.

ومن جهةٍ أخرى أثبتت الأُمَّة – بالتفافها حول هذه النخبة من علمائها ودعاتها – أن الخلاف مع النظام الحاكم ليس خلافًا عابرًا بينه وبين النخبة معزولة عن مجتمعها، بل هو خلاف أعمق وأشمل، موضوعه العقيدة والشريعة، وأطرافه النظام وبطانته من جهة ومن جهة أخرى الأمة يتصدرها أهل العلم ودعاة الإصلاح من التجار وشيوخ القبائل ورجال الجيش والحرس والأمن والمثقفين والأعيان وباقي فئات الشعب.

ولئن كانت هذه النخبة هي التي تتصدر الصفوف اليوم، فذلك لثقة الأُمَّة في صدقهم وكفاءتهم، وثقتهم في الأُمَّة التي لن تخذلهم ولن تسلمهم مهما كلف الثمن ولا نزكي على الله أحدًا. كما أنه برجوع الأُمَّة إلى هؤلاء وصدورها عن فتاواهم تكون الفتاوى الشرعية في البلاد قد تحررت من رق التبعية للنظام الحاكم وخرجت من سلطانه وهيمنته بعد أن خرج عن أحكام الله وشريعته.

إنه لا يسعنا هنا إلا أن نشيد بهذه المواقف العظيمة التي أَكَّدَ بها أصحابها استعلاء أهل الحق على تجبر الباطل، واستهانتهم ببأس الطغاة، مؤثرينَ ما عند الرحمن على ما عند السلطان، متحدّين الباطل وعدته بإيمانٍ لا يجزع وعقيدةٍ لا تفزع صادعين في وجهه: {قَالُوا لَنْ نُؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَٰذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا}

وما يضير هؤلاء بعد ذلك؟ فليمض الباطل في وعيده وتهديده فهذه الأساليب الطاغوتية المستهلكة أثبتت فشلها في كل معركة تدور بين الإيمان والطغيان.

علماءنا الأجلاء ودعاتنا الفضلاء، لقد سلكتم بهذه المواقف الطريق الصحيح الذي سلكته الرسل عليهم الصلاة والسلام من قبل وانتهجه الصالحون من بعد، فسيروا على بركة الله وتعس عبد الدينار، وتعس من با ع دينه بدنيا السلطان.

إنكم بانتهاجكم هذا الطريق تردون على كل مخالف، وتدعون أولئك الذين قعدت بهم «الرُخَص» وحبستهم الأعذار، والذين اكتفوا بمعرفة الحق دون بيانه، وكل من في قلبه مثقال ذرة من الحمية لله والغيرة للأُمَّة أن

يلتحقوا بمسيرة التغيير والإصلاح مناصرة للحق ودعاته، وتضحية في سبيل الدين والتمكين له، وعند ذلك سيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون.

عنهم / أسامة بن محمد بن لادن

التاريخ: 1415/2/11 هـ

الموافق: 19 /1994/8 م

بيان رقم (6)

من بيانات هيئة النصيحة والإصلاح

"السعودية تُسفر عن محاربتها للإسلام وعلمائه"

كرد فعل لتعليمات الوفد الأمريكي الذي زار السعودية مؤخرًا، وتزامنا مع الحملة اليهودية الشاملة لاستذلال دول المنطقة والشعوب الإسلامية والإستسلام لأعداء الأمة، وتوافقًا مع بدء الجهر بالعلاقات الودية للملكة مع الكيان الصهيوني المتكررة في توجيه ضربات إجهاض للصحوة الإسلامية ورموزها القيادية لعرقلة مسيرتها المباركة، وتمشيًا مع سياسة الملك فهد في الصد عن سبيل الله تقوم المباحث هذه الأيام بالقبض على العلماء والدعاة البارزين كان من أشدها تطاولًا اعتقال الشيخ سلمان العودة واستدعاء الشيخ سفر الحوالي، هذين الشيخين الجليلين اللذين طالما عُرفوا بحلقات العلم والغيرة على الدين والصدع بالحق والحرص على مصالح الأمة والدفاع عن حقوق الشعب.

ونحن في هيئة النصيحة والإصلاح إذ نستنكر وبشدة هذه الجريمة الخبيثة نرى أن لها دلالات عديدة منها:

1. إعلان حكومة المملكة للحرب السافرة على الإسلام وأهله، متمثلة في مهاجمتها للدعاة وكبح جماح الدعوة ومنع التبليغ لدين الله، وهو محادة لله ولكتابه وسنة رسوله ﷺ وبهذه تأكد أن حكومة المملكة لاتختلف عن الحكومات العلمانية التي تجاهر بمحاربتها للإسلام.

2. هذا ينذر ببداية تنفيذ لمخطط شامل ومتدرج من العصابة الحاكمة لسحق الصحوة الإسلامية وقياداتها العلمية والشعبية تباعًا وفق مكرٍ وكيدٍ وحقدٍ دفين، ويتوهمون أن ذلك باستطاعتهم {يُرِيدُونَ أَن يُطْفِؤُواْ نُورَ اللّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللّهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ}.

3. هو دليل إفلاس النظام السعودي في التعامل مع الدعاة الصادعين بالحق، خاصة بعد اطمئنان الحكومة إلى سكوت بعض الأصوات التي يجب عليها شرعًا أن تستنكر بل وتنهى عن أمثال هذه التطاولات على الشرع وعلمائه ودعاته.

4. هو مؤشر على خضوع الملك وعصابته إلى توجيهات المباحث المأجورة والمستقدمة من خارج الجزيرة والتي سبق وأن تمرست على سفك دماء الدعاة وسحق المظلومين والأبرياء.

5. وهو أخيرًا انسياقٌ جلي وراء مخططات الأعداء من اليهود والنصارى وغيرهم بتنفيذ مؤامراتهم على الإسلام والمسلمين وهذا ولاء للكفار على أهل الإيمان وذلك هو الضلال والخسران المبين.

وبهذا فإننا في «هيئة النصيحة والإصلاح» نوجه نداءاتنا الآتية:

1. علماءنا الأجلاء ودعاتنا الفضلاء: إنه لا يخفى على أمثالكم أن ما تتعرضون له من محن وابتلاءات في سبيل نصرة هذا الدين هو طريق الرسل والعلماء والدعاة الصادقين من قَبلكم، فعليكم بالصبر والثبات واعلموا أن النصر مع الصبر وتذكروا قوله جل وعلا: {وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ}.

2. شعبنا المسلم وشبابنا الواعي: نوصيكم بأن تظلوا ملتزمين بضوابط الدين الحنيف وأن تحرصوا كل الحرص على العمل بتوجيهات علمائنا الصادعين بالحق، وأن تلتزموا بالسمع والطاعة لهم على أكمل وجه، وأن لا تستفزكم التصرفات الماكرة ومكائد الطغمة الحاكمة إلى اتخاذ قراراتٍ أو الإقدام على خطواتٍ باجتهاداتٍ ليست نابعةً من القيادات الشرعية {وَلَا يَسْتَخِفَّنَّكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ}.

3. العلماء الذين تمكن السلطان من تغييب الحقائق عنهم أو الذين أثروا السكوت متعمدين أو متأولين: نذكركم جميعًا بأن الله سائلكم عن أمانة العلم وبيان الحق وأن عليكم أن تقفوا مع إخوانكم من العلماء المجاهدين وأن تذبوا عنهم إمتثالًا لقوله ﷺ: "المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يُسلمه" متفق عليه. وإلا فإن ذلك خيانةٌ للأمانة، ويوم القيامة خزيٌّ وندامة.

4. المسلمين في أجهزة الدولة: نحيي الغالبية العظمى المتعاطفة مع العلماء ونُذَكِّرُ الذين زَلَّت بهم القدم أنه لا طاعة لمخلوقٍ في معصية الخالق وأنه يَحرُم عليكم الاستجابة لأوامر من فوقكم باعتقال العلماء أو مهاجمة الدعاة، فإنكم حينئذ شركان في الإثم {وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ وَمَا هُمْ بِحَامِلِينَ مِنْ خَطَايَاهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ} واعلموا أن هذا صد عن سبيل الله وأن الاعتداء على دماء المسلمين الإكراه فيه غير معتبر شرعًا وتذكروا خطبته ﷺ في حجة الوداع أذ يودّع أمته موصيًا إياهم "إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام" [متفقٌ عليه] وقال ﷺ: "كل المسلم على المسلم؛ حرام دمه وماله وعرضه" رواه مسلم. واعلموا أن الصبح لقريب وسيفرّ المجرمون كما فرَّ شاه إيران وعلي البيض من قبل، والسعيد من اتعظَّ بغيره.

5. الحكومة السعودية وعلى رأسها الملك فهد: إن شعب الجزيرة شعب أبيٌّ تربّى على حب العلماء وتقديرهم، فهو حارسٌ لورثة الأنبياء وقد عاهد الله على الاستمرار في حبهم ونصرتهم والدفاع عنهم. فإن أبيتُم إلا ومعاداة أولياء الله فأبشروا بحربٍ من الله لقوله ﷺ: "أن الله تبارك وتعالى قال: من عادى لي وليًا فقد آذنته بالحرب" [رواه البخاري]. وأنكم بمثل هذه الأحداث لا تزدادون إلا فضيحة {أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَنْ لَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ أَضْغَانَهُمْ} فإن هذه المهاجمات السافرة والتصرفات الطائفة لا تترك أي تظاهر بالإسلام إلا وأزالته ولا تدع قناعًا مزيفًا إلا وكشفته، وأن ولاءكم للأعداء قد بلغ منتهاه وحربكم على الإسلام وأهله صار من أقصاه إلى أقصاه وستكونون بهذا مسؤولين أمام الله ثم أمام شعبكم عما سيترتب على ذلك من أحداث وأمور.

{وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِندَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ * فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ}

عنهم / أسامة بن محمد بن لادن

التاريخ: 1415/4/8 هـ

الموافق: 1994/9/13 م

بيان رقم (7)

من بيانات هيئة النصيحة والإصلاح

"رسالة عاجلة إلى رجل الأمن"

بسم الله الرحمن الرحيم

إنه قضّ مضاجعنا وأرق ليلنا ذاك المصاب الأليم والجرم الأثيم إذ أودع النظام السعودي كوكبة من خيار الأُمَّة من علمائها المجاهدين ودعاتها العاملين في غيابات السجون ضمن حملته المسعورة لضرب الصحوة الإسلامية ورموزها العلمية والشعبية وانه لمن المخجل والمؤسف حقًا أنه استخدم نفرًا من المسلمين من شعبنا المظلوم وجعلهم عصاة غليظة يضرب بها كل صوت حق ويخمد بها كل كلمة صدق نادى بها رواد الأمة من العلماء والدعاة مما أوجب علينا شرعًا تبيان الحق لأؤلئك المسلمين الذي صاروا أعوانًا للظالمين وهم لا يشعرون فلعلهم يتوبون عما مضى ويكفون عما يأتي وهم بإذن الله لذلك فاعلون.

إخواننا المسلمين في جهاز الأمن وفقكم الله جميعًا لما يرضيه وجنبكم معاصيه اعلموا أنكم قد اعددتم للدفاع عن مصالح شعبكم ورعاية حقوقه وانكم وكلاء عنه في هذا الأمر العظيم فأنتم حراسه الساهرون والعاكفون على صيانة دينه وأرواح أفراده وممتلكاته هذه هي مكانتكم المشرفة العظيمة التي يريد حكامكم اليوم أن ينزعوها منكم ويردوكم إلى مرتبة رخيصة ذليلة لا يرضاها من أعزه الله بالإسلام واكرمه بالعبودية له يريدون أن يحولوكم إلى عبيد كأنهم اشتروكم بحرّ مالهم يريدون أن يجعلوكم رماحا يطعنون بها صدور العلماء ومتاريس يوقفون بها إنتشار الدعوة الإسلامية وأنتم بهذا إنما تهدمون صرح دينكم وتطعنون أنفسكم واخوانكم وأبناء عمومتكم بل علمائكم وخياركم.

فأيَّ ذنب اقترفه هؤلاء العلماء الأخيار؟ هل اختلسوا أموال الدولة ووزعوها على أُسَرِهِم؟ أم اغتصبوا أراضي القبائل ومنحوها لأقربائهم؟ أم احتكروا التجارة بكل أصنافها بينهم وأوصدوها بوجه غيرهم؟ أم بنوا القصور من دمائكم وأموالكم وسكنوها في خير بقاع الأرض من بلادكم؟ أم بددوا الأموال وخيرات البلاد على شهواتهم حتى أصبحت مخاطر الحاجة والفقر تدق الأبواب وتدنت الخدمات في جميع مرافق الحياة؟ أم حاربوا الله فملئوا أرض الجزيرة ببنوك الربا أم هل نشر العلماء الفساد في ديار الحرمين وأضاعوا الدنيا والدين؟ أم استحلوا أموال

الشعب واستعبدوه حتى أمسوا ظانين أنهم يملكون الأرض والمال والرقاب وكلما أدّوا معشار ماعليهم من الواجبات شفعوه بالمن والأذى وأسموه هبات ومكرمات؟ أم خططوا لبقاء الجيش ضعيفًا واستخفوا به وبقدراته ثم أهانوه بالاستنجاد بالأعداء حماية لعروشهم؟ أم سخروا أجهزة الإعلام لتكون أبواق نفاق وخداع وتضليل لا هم لها سوى التمجيد والاشاده بالدعاوى الكاذبة ان أؤلئك العلماء الذين تؤمرون بضربهم واعتقالهم لتصدوهم عن تبليغ دين الله هم الذين أنكروا جميع تلك المخالفات والموبقات وطالبوا بتحكيم شرع الله كله ودعوا إلى انقاذ البلاد من التدهور السياسي والعسكري والاقتصادي والأمني والصحي... إلخ كما في «مذكرة النصيحة».

أفيقوا يا إخواننا ولا تدعوا الدجالين من آل سعود يسوقونكم إلى غضب الله وعقابه فتبوؤا بخزي الدنيا وعذاب الآخرة وهذا كتاب الله شاهدٌ على عقابه من وقف مع الظالم ينصره حتى أتى أمر الله فأخذ الظالم وجنوده فزهق الباطل وانتصر الحق وأهله أوَ تذكرون ما فعل الله بفرعون وكيف أخذه وجنوده؟ {إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ} {فَأَخَذْنَاهُ وَجُنُودَهُ فَنَبَذْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ}.

أوَ ترضون أن يكون الكفار وأهل الفسق والفجور معززين مكرمين ويُكَبَّل علماؤنا في ظلمات السجون. إنه يحرم حرمة عظيمة الوقوع في غيبة العلماء فهم ورثة الأنبياء فكيف بمن اعتدى عليهم أو أعان على ذلك وأين أنتم من حذيره ﷺ: "كل المسلم على المسلم؛ حرام دمه وماله وعرضه" [رواه مسلم]. فلا يقدمن أحدكم على مثل هذا الاعتداء ويقول أنا عبدٌ مأمور، تلك والله كلمة عظيمة الخطر على قائلها تتنافى مع شهادة التوحيد فأنتم عباد لله ولستم عباد للحكم السعودي وأمر الله أكبر من أمر حكامكم وهذا إقراركم بقولكم "الله أكبر" التي تبدأون بها صلواتكم وأنتم عباد الله الطائعون له والممتثلون لأوامره إذ تتلون {إِيَّاكَ نَعْبُد وَإِيَّاكَ نَسْتَعِين}.

إخواننا يا أبناء شعبنا يا أهل النخوة والعزة يا مَن لم يحنِ جبهته إلا لله ان العلماء والدعاة والمصلحين وأتباعهم لا يرونكم إلا اخوة وأحبابا للشعب وجنودًا أوفياء للأمة وغيورين على دين الإسلام وحماة لحقوق المسلمين وسيخيب ظن النظام السعودي الجائر والواهم بأنكم خدامه وعبيده ولتشهد الأُمَّة أنكم عبيدٌ لله وحده وليعرف الشعب أنكم أحبابه وحراسه وأنصاره وليستبشر العلماء والدعاة بأنكم قد عاهدتم الله أن تسلكوا طريق الجنة ولن تبيعوا دينكم وآخرتكم بدنيا غيركم وأنكم عازمون على الآتي:

1. أن يتوب المسيء طمعًا في مغفرة الله القائل: {إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُوْلَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا}.

2. أن لا تطيعوا الظالمين إذا أمروكم بالإعتداء على العلماء وشعبكم المسلم لأن هذا صد عن سبيل الله ومحاربة لدين الله ومعصية عظيمة لقوله ﷺ: "لا طاعة لأحد في معصية الله" [متفق عليه].

3. أن تحثوا بقية إخوانكم العاملين معكم على عدم الاستجابة لأوامر الظالمين لقوله ﷺ: "والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقابا ثم تدعونه فلا يستجاب لكم" [رواه الترمذي].

4. أن لا تتأخروا عن نُّصرة شعبكم المسلم ورفع الظلم عنه وذلك لقوله ﷺ: "المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يسلمه" [متفق عليه].

5. أن تبرؤوا من كل جرائم النظام وأن لا تركنوا إليه كما قال تعالى: {وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ}.

وأخيرًا فإننا في «هيئة النصيحة والإصلاح» ندعوا جميع رجال الأمن أن يُكَفِّروا عما تسببوا فيه من اعتقال الشيوخ ويسعون جاهدين لإطلاق سراحهم ونهيب بجميع أفراد شعبنا المسلم أن لا يهدأ لهم بال حتى يروا العلماء قد خرجوا من سجون الظالمين {وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ}.

عنهم / أسامة بن محمد بن لادن

التاريخ: 1415/4/11 هـ

الموافق: 1994/9/16 م

بيان رقم (8)

من بيانات هيئة النصيحة والإصلاح

"برقيةٌ هامّة إلى إخواننا في القوات المسلحة"

النصيحة إخوة الإسلام وحراس الدين والعقيدة.

يا خَلَفَ أولئك السَلَف الذين حملوا نور الهداية ونشروه على العالمين، يا أحفاد سعد بن أبي وقاص والمثنى بن حارثة الشيباني والقعقاع بن عمرو التميمي ومن جاهدَ معهم من الصحابة الأخيار، يا رجالًا تدخرهم الأُمَّة ليوم كريه وسداد ثغر.

يا حماة تدرأ بهم الأُمَّة — بإذن الله — غدر الصائلين على العِرض والدين، ها قد رأيتم جهارًا كيف كشّر النظام السعودي عن أنيابه وأبان عن نفاقه وعمالته وانفضح ما كان مستترًا من عدائه للإسلام والدعوة والدعاة فأودع خيرة علماء الأُمَّة غياهب السجون وأهانهم شر إهانة وما زالت حملته مستعرة تأكل الأخضر واليابس محاولًا إجهاض الصحوة وتجفيف منابعها والعودة بها إلى الوراء سنين وإنها والله لمؤامرةٌ كبرى يتولى كبرها النظام إظهارًا لولائه لأعداء الإسلام والمسلمين ولا معتصم لها في أفق المعاناة ولكن الأمل بالله ثم بكم أن يخرج من بين أظهركم معتصم محنتنا الذي لا ريب قادم بإذن الله فكونوا لها ذلك الأمل.

لقد انكشفت عورة هذا النظام وبان خداعه وظهر عدائه للدين والأُمَّة:

- أليس هو النظام الذي استجلب نساء جيوش النصارى للدفاع عنه واضعًا الجيش في أقصى درجات الذلة والمهانة والإحباط؟
- أليس هو النظام الذي فتح البلاد بطولها وعرضها فامتلأت بقواعد جيوش أمريكا التي هيهات أن يقترب منها أحد من ضباط الجيش مهما عَلَت رتبته مخالفًا بذلك للوصية التي أوصى بها الرسول ﷺ أُمَّته وهو على فراش الموت حيث قال: "أخرجوا المشركين من جزيرة العرب" [رواه البخاري].
- أليس هو النظام الذي لم تهزه نخوة الإسلام ولا مروؤة العرب عندما جعل الجيش المسلم مشاركًا كغطاء لاحتلال جيش أمريكا للصومال؟

- أليس هو النظام الذي سخر امكانات الجيش والبلاد لنصرة شراذم الشيوعيين المحادين لله ولرسوله في اليمن متجاهلًا فتوى العلماء الصادقين ومعرضًا عن مشورة قادة الجيش والله تعالى يقول: {لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ}؟

- أليس هو النظام الذي سعى حثيثًا وما زال لإبقاء الجيش ضعيفًا فنظرة واحدة ومقارنة عابرة بين الجزيرة والكيان الصهيوني الغاصب لفلسطين تنبئك عن ذلك أوضح نبأ:

فمساحة الجزيرة أكبر من مساحة فلسطين المحتلة بأكثر من أربعين ضعفًا وهذا يتطلب جيشًا كبيرًا للدفاع عن هذه الرقعة الشاسعة ولكننا نجد أن عدد جيش الجزيرة لا يصل إلى عُشر جيش الكيان الصهيوني مع الفرق الهائل في مستوى التسليح.

هذا في الوقت الذي تصل فيه ميزانية الجيش في المملكة إلى أرقام هائلة لا تصل إليها جيوش المنطقة قاطبة فأين تذهب هذه الأموال؟ لعلَّ الجواب يتضح عندما نعلم أن دَخل الأمير سلطان، وزير الدفاع من عمولات صفقات السلاح قد بَلَغَ في سنةٍ واحدة خمسة مليار دولار في الوقت الذي يوقف فيه النظام مخصصات وبدلات أفراد القوات المسلحة بسبب التدهور الاقتصادي الحاد الذي سيذوق وباله أبناء الشعب دون المساس بمخصصات كبار الأسرة الحاكمة.

فلنسأل النظام إذًا: ماذا أعدَّ للدفاع عن تبوك وخيبر أمام أطماع اليهود المعلنة والمكتوبة على أبواب (الكنيست) والمطبوعة على عملتهم الجديدة، ولماذا يمانع تدريب الشعب للاستعداد للخطر القادم؟

- وأخيرًا؛ أليس هو النظام الذي احتقر وتجاهل مشاعر الشعب والقوات المسلحة بإعتقال علمائه الصادقين وقادته المفكرين بكل لؤم ووقاحة وإهانة لتلك المشاعر كاشفًا عن عدائه وحربه لله ورسوله وصالح المؤمنين؛ قال رسول الله ﷺ: "أن الله تبارك وتعالى قال: من عادى لي وليًا فقد آذنته بالحرب" [رواه البخاري].

فقد بان إذًا واتضح لكل ذي عينين أن النظام قد سقطت شرعيته بسبب موالاته ونصرته لأعداء الدين واعتدائه على مشاعر المسلمين في الوقت الذي أجمع على قرب نهايته وانهياره الخبراء بأحوال الأمم وحقائق التاريخ فغدا سقوط النظام مسألة وقت فحسب.

أيُّها الرجال الذين تنتظرهم الأُمَّة للدفاع عن مهبط الوحي لئلا يدنسه الكَفَرَة ويرقبهم أبنائها لنُّصرة الحق في فلسطين وتحرير مسرى رسول الله الأمين ﷺ من أيدي اليهود المجرمين.

أيُّها الغيارى على دين نبينا محمد ﷺ يا من تتزاحم مناكبكم في الصفوف الأولى عبادةً لربكم العظيم واتباعًا لسُنَّة رسوله الكريم ﷺ.

أيُّها الرجال الأفذاذ: نذكركم {فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنْفَعُ المؤْمِنِينَ} أنكم حُماة العقيدة والدين وبلاد المسلمين. ونعيذكم بالله ونربأ بكم أن يدفع بكم النظام لقهر وقتل علمائكم وآبائكم وإخوانكم وأبنائكم وقد قال الله تعالى: {وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا} وقوله ﷺ: "لزوال الدنيا أهون على الله من قتل رجل مسلم" [صحيح الجامع].

إن وعد رسول الله ﷺ بالخلافة الراشدة بعد الملك العضوض والجَبري قادمٌ لا محالة، فكونوا من الممهدين لها.

{وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ}

عنهم / أسامة بن محمد بن لادن

التاريخ: 14/4/1415 هـ

الموافق: 19/9/1994 م

بيان رقم (9)

من بيانات هيئة النصيحة والإصلاح

"لا تعطوا الدنية في دينكم"

بسم الله الرحمن الرحيم

يا شباب الإسلام في مهبط الوحي، ها قد حلَّ زمان الجد والعمل، وارتحل زمن الفتور والتراخي، فخذوا للأمر أُهبته وتعاهدوا أنفسكم بالعزيمة والتوكل على الله تعالى، فها هو النظام الذي ارتكب نواقض كلمة التوحيد يتخبط وقد أقدم على حماقته العظمى وارتكب خطأه التاريخيَّ القاتل حين دفع بجند وأعوانه في مواجهة الدعوة والدعاة، فغدا كالساعي لحتفه بظلمه، وإنها والله بداية رحلة النصر والتمكين، فهي سُنّة الله تعالى إذا أراد إظهار دينه كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – (جـ 28 / 57): "ومن سُنّة الله أنه إذا أراد إظهار دينه أقام من يعارضه فيحق الحق بكلماته ويقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق"

فيا أبناء الجزيرة الأماجد: ها قد احتدم الصراع بين الحق والباطل، وسُنّة الله تعالى لا تَتَخَلَّف، فسينتصر الحق ويزهق الباطل لا محالة بإذن الله، وما علينا إلا أن نتدبر سُنن الله في التغيير والتمكين، ومن أهم السُنن؛ سُنّة الابتلاء والتمحيص. وهذا الابتلاء الذي ظاهره الشدّة هو في حقيقته نعمة؛ لأنه يظهر من خلاله الصادق من الكاذب والخبيث من الطيب قال الله –عز وجل-: {الم * أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ * وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ} فهي إذًا سُنّة الله التي لا مَحيدَ عنها وقد ابْتُلي بها مَن قبلنا وسُئِلَ الإمام الشافعي: "أخيرٌ للمرء أن يَمَكَّن أو يُبتلى؟" قال: "لن يَمَكَّن حتى يبتلى" فإن كان الأمر كذلك فلا محيص إذًا عن الصبر، فالثبات، الثبات، فما النصر إلا صبر ساعة، يحل من بعده التمكين بإذن الله، وها هم الكفار يصبرون على باطلهم فما أحوجنا للصبر على الحق الذي به ندين.

إن المعركة القائمة بين النظام العميل من جهة والشعب والعلماء من جهةٍ أخرى، ليست خطأ عابرًا غير محسوب بل هو جزء من مخطط كبير ينفذه النظام لأسياده لاستئصال جذور الإسلام في أعماق هذا الشعب، فهو لن يسمح لحامل الحق والهدى أن يزهق باطله ولو كان حامل الحق من كان، فلا تُعطوا الدنية في دينكم لأجل دنيا وعيشٍ رخيص فهي سُنّة الله في ابتلاء من طلب الجنة فالتزموا بأمر الله، واجهروا بالحق واصدعوا به،

وجاهدوا باللسان في بيان بطلان النظام حتى يفهم كل الناس حقيقة منهج دينكم وأنه الحق وأنما من دونه هو الباطل الزاهق.

وثاني هذه السُنن هي سُنّة النصر والتمكين، ولا بُدَّ أن نعلم أن للنصر والتمكين سُننٌ وضعها الله، بها يأتي النصر وعلى طريقها يحلُّ التمكين وليس عن غيرها، وقد عَلَّمنا الله هذه السُنن في كتابه واضحةً جلية، وبَيَّنها رسوله ﷺ أشمل بيان فالسُنن لا تُحابي أحدًا لم يأتِ البيوت من أبوابها.

فيا أيُّها الشعب المسلم المتفجر غضبًا على حكام آل سعود والمحترق نُّصرةً لعلماء الأُمَّة الأُسارى، بارك الله في غضبتكم للحق، ألا فصبوا هذه الغضبة في قنوات سُننِ التمكين حتى تؤتي أكلها ولو بعد حين، واصبروا على سُننِ النصر كصبركم على سُننِ الابتلاء، فكلاهما بسبيل الهدف الذي تنشدوه، وأن أهل الحق لن يتراجعوا عن دينهم ولن يقفوا مكتوفي الأيدي أمام هذه التصرفات المعادية للإسلام، وأن أرخص ما يقدموه أرواحهم وإن غدًا لناظره قريب.

أيُّها الشعب المسلم:

- جددوا نيتكم خالصةً لله -عز وجل-، وعاهدوا الله تعالى وتعاهدوا بينكم على نُّصرة الدين والحق والصبر على ذلك وتواصوا فيما بينكم على البذل والعطاء والتضحية: {لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّىٰ تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ}.
- ضرورة الانضباط وترك التصرفات والانفعالات الفردية التي تضر بمصالح المجموعة.
- بَيِّنوا حقيقة الصراع مع النظام لكل من تعرفون، وأن حقيقة الصراع يتمحور حول مقتضيات لا إله إلا الله —كما قد أشرنا في بياننا رقم 2 — فإن ذلك واجب الدعاة لإظهار الحق، فتحركوا بذلك واكتشفوا حقيقة فساد النظام ومخالفته للشرع وارتكابه نواقض كلمة التوحيد لا إله إلا الله.
- استمروا في سعيكم بمطالبتكم بالإفراج عن الشيوخ المعتقلين وإعادتهم إلى منابرهم، ولكن لنعلم أن هذا ليس غاية بذاته، ولنمضي في مسيرتنا بإذن الله آخذين بشمولية الإسلام حتى تكون كلمة الله هي العليا.

{وَاللهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ}

عنهم / أسامة بن محمد بن لادن

التاريخ: 1415/4/11 هـ

الموافق: 1994/9/16 م

بيان رقم (10)

من بيانات هيئة النصيحة والإصلاح

"المجلس الأعلى للضرار!!"

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد...

فيعد قيام النظام السعودي خلال الأسابيع الماضية بحملةٍ مسعورة استهدفت ضرب وتشويه الدعوة واعتقال وسجن الدعاة والمشائخ، وبعد أن فشل النظام في الحصول على مبتغاه من تأييد كثير من كبار العلماء ممن وقف مع المشائخ ورفض الانجرار وراء النظام، وتأكيدًا منه على «سَعْوَدة» كل ما في البلاد حتى إسلام أهلها واعتباره كل ذلك ملكًا خاصًا للأسرة الحاكمة تتصرف فيه كما تريد، وإمعانًا منه في التدليس على الناس والتلبيس على الأُمَّة، من أجل ذلك كله قام النظام السعودي مؤخرًا بتشكيل مجلس ضرار يسمى بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ليتظاهر أمام الناس بحرصه على نشر الدعوة وحماية العقيدة.

والأمر المستغرب هنا ليس هو إقدام النظام على تصرف من هذا القبيل يخادع به الله والذين آمنوا فهذه أساليب مألوفة معروفة تقوم بها الأنظمة الطاغوتية في كل آن لتلميع وجوهها المسودة من كثرة الكيد للإسلام والتآمر على دعاته.

لكن المثير هو الطريقة المستخدمة في إخراج هذه المسرحية الهزيلة التي لا تنطلي على أحد، فأعضاء المجالس ومهامه الموكلة إليه وتوقيت وملابسات تشكيله، كلها أمور تدل على مدى الارتباك الذي يحكم تصرفات النظام في حربه المكشوفة ضد الإسلام ودعاته الحقيقيين، حيث أعماه حقده على الإسلام حتى عن إتقان ألاعيبه هذه إلى الحد الأدنى الذي يمكن له به أن يلبس على بعض الناس على الأقل، فإذا كان لا بُدَّ من الكيد للإسلام ومضارة دعاته فهنالك طرق أكثر ذكاءً وحنكة من هذه الطريقة المكشوفة والأسلوب الفج.

إن طبيعة تكوين هذا المجلس لا تدع مجالًا للشك في المقصود من ورائه والهدف من إنشائه، فوجود الأمير سلطان وزير دفاع النظام الأمير نايف وزير داخليته وأمير زبانيته على رأس هذا المجلس ينبئ عن مهمته الحقيقية الموكلة له فعلًا، وهي القضاء على الاسلام الحقيقي ودعوته وتدعيم دين الملك وتهيئته، فتاريخ الرجلين الأسود

المليء بالمكر بالإسلام والحقد على الدعاة والمشائخ لا تدعُ مجالًا للشك في هذه الحقيقة، وإلا فكيف يصدق عاقل مدرك للحقيقة أن هذا الرهط المفسد في الأرض من المحاربين لله ورسوله جيء بهم لخدمة الإسلام والمسلمين؟

وهل محنة الإسلام ودعاته في الجزيرة حاليًا جاءت إلا عن طريق هؤلاء وعلى أيديهم؟ فكيف يكون الخصم حكمًا والجاني قاضيًا والسبع راعيًا؟

وراعي الشاة يحمي الذئب عنها فكيف إذا الرعاة لها ذئاب

كما أن مهام المجلس وصلاحياته غير المحدودة التي جعلته يمسك في يده كل الخيوط ويجمع فيها كل ما يمكن أن يستغل في خدمة الإسلام والدعوة إليه تدل على عزم النظام على الحيلولة دون تكرار ما حصل في السابق من إفلات بعض هذه الوسائل من يده حيث استفادت منها الدعوة واستغلها الدعاة في خدمة الإسلام والمسلمين. وإذا علمنا ذلك سهل علينا أن نفسر ما في صلاحيات هذا المجلس من تجاوز للجنة الخماسية ومفتي عام المملكة، حيث سلبت أهم صلاحياتهم واختصاصاتهم وضمت إلى صلاحيات مجلس الضرار الجديد.

وكم جهة أخرى فإن إقدام النظام على تشكيل هذا المجلس على هذا النحو في ظل الأزمة الحالية يؤكد إصراره على السير في خطط التصعيد وطريق التأزيم وعدم استعداده للاستجابة إلى مساعي المصالحة التي كان سعى فيها الشيخ عبد العزيز بن باز وبعض المشائخ ورفضها النظام، فالنظام أراد من هذا المجلس من لبن ما أراد قطع هذا الطريق على أية محاولة صلح من هذا القبيل وكان في سلب المجلس الضراري هذا لأهم صلاحيات الشيخ عبد العزيز بن باز عقابًا له على تلك المساعي الإصلاحية وعلى موقفه من المشائخ السجناء حيث ظل يثني عليهم دائمًا ويحثهم على الصبر مؤكدًا أن ما أصابهم من قبل النظام هو من جنس الابتلاءات التي لا بد أن تصيب الرسل ومن سار على طريقهم.

ونحن في «هيئة النصيحة والإصلاح» لا نستغرب صدور هذا التصرف من هذا النظام الذي مُرد على المكر بالإسلام ودأب على الكيد لدعاته. ولكن المستغرب هو أن يظل هذا النظام يجد من بين أهل العلم من يحمي ظهره، ويرفع قدره رغم ما يقوم به من حرب مكشوفة ضد الإسلام ودعاته؛ فقد أفصح هذا النظام عن نواياه العدوانية بكل صراحة وفصاحة، وما هيئات ومجالس الضرار التي ينشئها بين الحين والآخر إلا دليل على عزم النظام على الدفع بالبلاد إلى مصير مجهول العواقب من خلال إصراره على عقر ناقة الدعوة على أيدي أشقياء آل سعود من أمثال الأميرين سلطان ونايف فهل يعي المخلفون الحقيقة ويدركون خطورة الموقف ليقوموا بواجبهم في العمل لهذا الدين غير مبالين بكم التضحيات ونوع الابتلاءات التي سيتعرضون لها ليثبتوا حقًا صدق انتمائهم

لهذا الدين وإخلاص توجههم لله؟ أم أن الرخص والأعذار ستقعد بهم فتصيبهم الفتنة التي لا تصيب الذين ظلموا خاصة؟

إنه ما دام بعض أهل العلم الذين أخذ الله عليهم ميثاق بيانه وعدم كتمه مترددين في القيام بهذا الواجب فغير مستغرب أن يكلف الأمير سلطان وأمثاله برعاية الشئون الإسلامية.

فمن رعى غنمًا بأرض مأسدةٍ ونامَ عنها تولى رعيُّها الأسدُ

وفي الختام نؤكد أن دين الله منصور ودعوته ماضية، استجاب من استجاب أو أعرض من أعرض {وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ}

عنهم / أسامة بن محمد بن لادن

التاريخ: 1415/5/10 هـ

الموافق: 1994/10/15 م

بيان رقم (11)

من بيانات هيئة النصيحة والإصلاح

"رسالة مفتوحة إلى ابن باز ببطلان فتواه بالصلح مع اليهود"

بسم الله الرحمن الرحيم

فضيلة الشيخ ابن باز – حفظه الله –:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نحمد الله إليكم الذي أنزل الكتاب آيات بينات، ورفع الذين أوتوا العلم درجات، وأخذ عليهم ميثاقًا بالصدع بالحق وبيانه وحذرهم من المداهنة فيه وكتمانه. والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد القائل: "أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر" [حديثٌ صحيح أخرجه الإمام أحمد والطبراني وابن ماجه والبيهقي]

وبعد...

فإن من المعلوم لديكم ما حبا الله به أهل العلم من منزلة عظيمة، وأعطاهم من مكانة كريمة، ولا غرو في ذلك، فالعلماء هم ورثة الأنبياء، ورثوا عنهم هذا الدين، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، وتمييع الظالمين المسرفين، ويمثلون القدوة الحسنة والأسوة المثلى للأمة في النهوض بأعباء الانتصار للحق وإيثاره على ما عند الخلق.

وقد قام العلماء الصادقون من سلف الأمة وخلفها خير قيام بهذه المهمات، وما وقوف سعيد بن جبير في وجه طغيان الحجاج صادعًا بالحق، وتحدي الإمام أحمد بن حنبل لجبروت الحكم والسلطان وصبره في فتنة الخلق بالقرآن، وتحمل ابن تيمية وحسن بلائه في السجن انتصارًا للسُنّة، إلا نماذج من القيام بواجب النُّصرة للحق وأهله، قام بها هؤلاء الأئمة الأعلام انتصارًا للحق وغيرة على الدين، رحمهم الله جميعًا.

فضيلة الشيخ:

لقد أردنا من ذكر ما سبق تذكيركم بواجبكم تجاه الدين، وتجاه الأمة وتنبيهكم إلى مسئوليتكم العظيمة، فإن الذكرى تنفع المؤمنين.. أردنا تذكيركم في هذا الوقت الذي انتفش فيه الباطل، وعربد المبطلون المضلون،

ووئد الحق، وسجن الدعاة، وأسكت المصلحون، والأغرب أن ذلك لم يتم بعد بعلم منكم وسكوت فقط، بل مُرر على ظهر فتاواكم ومواقفكم، ونحن سنذكركم – فضيلة الشيخ – ببعض هذه الفتاوى والمواقف التي قد لا تلقون لها بالًا، مع أنها قد تهوي بها الأُمَّة سبعين خريفًا في الضلال، كي تدركوا معنا ولو جانبًا من خطورة هذا الأمر والآثار السيئة المترتبة عليه.

وإليكم بعض الأمثلة:

- إن مما لا يخفى على أحد المدى الذي وصل إليه انتشار الفساد العارم والذي شمل كافة نواحي الحياة حيث فشت منكرات المختلفة التي لم تعد تخفى على أحد، كما فصلت «مذكرة النصيحة» التي تقدم بها نُخبة من العلماء ودعاة الإصلاح، وكان من أخطر ما بينوا هو الشرك بالله المتمثل في التشريع وسن القوانين الوضعية التي تستبيح المحرمات والتي من أشنعها التعامل بالربا المتفشي ففي البلاد، وذلك من خلال مؤسسات الدولة وبنوكها الربوية التي تزاحم أبراجها مآذن الحرمين، وتعج بها البلاد طولها وعرضها.

ومما هو معلومٌ بالضرورة أن الأنظمة والقوانين الربوية التي تتعامل بها هذه البنوك والمؤسسات مُشَرَّعَةٌ من قِبَل النظام الحاكم ومصدق عليها منه، ومع ذلك لم نسمع منكم إلا أن تعاطي الربا حرام لا يجوز، غير مكترثين بما في كلامكم هذا من التلبيس على الناس، بعدم التفريق بين حكم من يتعاطى الربا فقط، وحكم من يشرع الربا ويقننه. مع أن الفرق بينهما واضح كبير، فمتعاطي الربا مرتكب لموبقة من أكبر الموبقات، أما مشرع الربا فهو مرتد كافر كفرًا مخرجًا من الملِة بعمله هذا، لأنه جعل من نفسه ندًا لله وشريكًا له في التحليل والتحريم – وهذا ما فصلناه في بحثٍ مستقل سينشر قريبًا إن شاء الله. ومع أن متعاطي الربا غير المنتهي عنه قد أعلن الله ورسوله عليه الحرب {فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ} فما زلنا نسمع منكم عبارات الثناء والإطراء لهذا النظام الذي لم يكتف بالإدمان على تعاطي الربا فقط، بل شرعه وقننه وأباحه، وقد قال ﷺ: "الربا ثلاثة وسبعون بابًا أيسرها مثل أن ينكح الرجل أمه" [صحيح ورواه الحاكم].

وقد قال ابن عباس –رضي الله عنه–: "فمن كان مقيمًا على الربا لا ينزع عنه، فحق على إمام المسلمين أن يستتيبه، فإن نزع وإلا ضرب عنقه" [رواه بن جرير بسنده عن ابن عبّاس] هذا فيمن يتعاطى الربا؛ فما بالكم بمن يُحلل ويُشَرّع الربا؟ إن ما تتخبط فيه البلاد من أزماتٍ اقتصادية وسياسية وما انتشر فيها من الجرائم بشتى أنواعها، وبشكل مذهل ما هو إلا عقوبة من الله، وجزء من الحرب التي أعلنها سبحانه على من لم ينته عن تعاطي الربا ونحوه من المنكرات والمحق الذي حكم به على الربا {يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ}.

- وحينما عَلَّقَ الملك الصليب على صدره، وظهر به أمام العالم فرحًا مسرورًا، تأولتم فعله، وسوغتموه مع شناعته وفظاعته، رغم وضوح أن هذا الفعل كُفر، والظاهر من حال فاعله الرضا والاختيار عن علم.

- ولما قررت قوات التحالف الصليبية واليهودية الغازية في حرب الخليج – بتواطؤ مع النظام – احتلال البلاد باسم تحرير الكويت سوَّغتم ذلك بفتوى متعسفة بررت هذا العمل الشنيع الذي أهان عزة الأُمَّة ولطخ كرامتها، ودنس مقدساتها معتبرة ذلك من باب الاستعانة بالكافر عند الضرورة، مهملة قيود هذه الاستعانة، وضوابط الضرورة المعتبرة.

- ولما قام النظام السعودي الحاكم بمساعدة ودعم رؤوس الردّة الاشتراكية الشيوعية في اليمن، ضدَّ الشعب اليمني المسلم في الحرب الأخيرة التزمتم الصمت، ثمَّ لما دارت الدائرة على هؤلاء الشيوعيين أصدرتم – وبإيعازٍ من هذا النظام – «نصيحة!!» تدعو الجميع إلى التصالح والتصافح باعتبارهم مسلمين، موهمةً أن الشيوعيين مسلمون يجب حقن دماءهم، فمتى كان الشيوعيون مسلمين؟ ألستم أنتم الذين أفتيتم سابقًا بردتهم ووجوب قتالهم في أفغانستان، أم أن هناك فرقًا بين الشيوعيين اليمنيين والشيوعيين الأفغان؟ فهل ضاعت مفاهيم العقيدة وضوابط التوحيد واختلطت إلى هذا الحد؟

وما زال هذا النظام يؤوي أئمة الكفر هؤلاء في مختلف مدن البلاد ولم نسمع لكم نكيرًا، وقد قال ﷺ: "لعن الله من آوى محدثًا" [رواه مسلم].

- وحينما قرر النظام البطش بالشيخ سلمان العودة والشيخ سفر الحوالي، اللذين صدعا بالحق وتحملا في الله الأذى، استصدر منكم فتوى سوغ بها كل ما تعرض ويتعرض له الشيخان ومن معهما من دعاة ومشائخ وشباب الأمة من البطش والتنكيل.. فك الله أسرهم ورفع عنهم ظلم الظالمين.

هذه بعض الأمثلة التي لم نقصد منها الحصر ولكن اقتضى المقام ذكرها ونحن بين يدي فتواكم الأخيرة بشأن ما يُسمّى بهتانًا بالسلام مع اليهود والتي كانت فاجعةً للمسلمين، حيث استجبتم للرغبة السياسية للنظام لما قرر إظهار ما كان يضمره من قبل، من الدخول في هذه المهزلة الاستسلامية مع اليهود، فأصدرتم فتوى تبيح السلام مطلقًا مقيدًا مع اليهود فما كان من رئيس وزراء العدو الصهيوني وبرلمانه إلا أن صفقوا لها وأشادوا بها، كما أعلن النظام السعودي عقبها عن نيته في تنفيذ المزيد من التطبيع مع اليهود.

وكأنكم لم تكتفوا بإباحة بلاد الحرمين الشريفين لقوات الاحتلال اليهودية والصليبية، حتى أدخلتم ثالث الحرمين في المصيبة بإضفائكم الشرعية على صكوك الاستسلام التي يوقعها الخونة والجبناء من طواغيت العرب مع اليهود إن هذا الكلام خطيرٌ كبير، وطامة عامة لما فيه من التدليس على الناس والتلبيس على الأمة من عدة جوانب منها:

1. إن العدو اليهودي الحالي ليس إلا عدوًا مستقرًا في بلاده الأصلية محاربًا من الخارج حتى يجوز معه الصلح، بل هو عدوٌ صائل مُفسدٌ للدين والدنيا، وعليه ينطبق كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "والعدو

الصائل الذي يفسد الدين والدنيا لا شيء أوجب بعد الإيمان من دفعه، فلا يشترط له شرط، بل يدفع بحسب الإمكان، وقد نص على ذلك العلماء أصحابنا وغيرهم" ا.هـ. [الاختيارات الفقهية صـ309-310].

إن الواجب الشرعي تجاه فلسطين وإخواننا الفلسطينين من المستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلًا، هو الجهاد في سبيل الله وتحريض الأُمَّة عليه حتى تتحرر فلسطين عن أخرها وتعود إلى السيادة الإسلامية.

وفلسطين في غِنى عن مثل هذه الفتاوى المخذلة عن الجهاد والمخلدة إلى الأرض، هذه الفتاوى التي تقر احتلال العدو لأقدس مقدسات المسلمين بعد الحرمين الشريفين، وتُضفي الشرعية عليه، وتدعم بكل قوة مساعي العدو لضرب الجهود الإسلامية المتلهفة لتحرير فلسطين عن طريق الجهاد الذي أكد من خلال عمليات أبطال الحجارة وشباب الجهاد المسلم في فلسطين أنه السبيل الوحيد الناجع في مواجهة العدو والكفيل بتحرير الأرض إن شاء الله.

ونذكركم هنا بفتواكم السابقة في هذا الشأن، لما سئلتم عن السبيل لتحرير فلسطين، فقلتم أنه: "لا يمكن الوصول إلى حل لتلك القضية إلا باعتبار القضية إسلامية، وبالتكاتف بين المسلمين لإنقاذها، وجهاد اليهود جهادًا إسلاميًا حتى تعود الأرض إلى أهلها، وحتى يعود شذاذ اليهود إلى بلادهم" ا.هـ. [مجموعة فتاوى الشيخ عبد العزيز بن باز 281/1].

2. هَب أن هذا العدو اليهودي عدوٌ يجوز الصلح معه وتوفرت فيه الشروط، فهل ما تقوم به الأنظمة والحكومات الطاغوتية العربية الانهزامية مع اليهود من سلامٍ كاذب مزعوم يعتبر سلامًا تجوز إقامته مع العدو؟

الكل يدرك أنه ليس كذلك فهذا لسلام المزعوم الذي يتهافت فيه المتهافتون الآن من الحكام والطواغيت مع اليهود ما هو إلا خيانةٌ كبرى تتمثل في توقيع صكوك استسلام وتسليم للقدس وفلسطين كلها من قبل هذه الحكومات لليهود، والاعتراف بسيادتهم عليها إلى الأبد.

3. إن هؤلاء الحكام المرتدين المحاربين لله ورسوله لا شرعيةَ لهم ولا ولايةَ لهم على المسلمين وليس لهم النظر في مصالح الأُمَّة، ولكنكم بفتواكم هذه تعطون الشرعية لهذه الأنظمة العَلمانية وتعترفون بولايتها على المسلمين، وهذا ما يتناقض مع ما عُرِفَ عنكم من تكفيرها في في السابق، وقد بَيَّنَ لكم ذلك نُخبةٌ من العلماء والدعاة في مناشدتهم إياكم سابقًا بالامتناع عن هذه الفتوى، وسنرفق لكم صورة من تلك المناشدة تذكيرًا لكم وتنبيهًا.

إن فتواكم هذه كانت تلبيسًا على الناس لما فيها من إجمال مخل وتعميم مضل، فهي لا تصلح فتوى في حكم سلامٍ منصف، فضلًا عن هذا السلام المزيف مع اليهود الذي هو خيانةٌ عُظمى للإسلام والمسلمين، لا

يقرها مسلم عادي فضلًا عن عالمٍ مثلكم يفترض فيه من الغيرة على المِلة والأُمَّة. إن الواجب فيمن يتصدى للفتوى في قضايا الأُمَّة الخطيرة الكبيرة، أن يكون على علم بأبعادها وما قد يترتب عليها من أضرار وأخطار، لأن العلم بذلك من شروط المفتي التي لا غنى عنها. يقول الإمام ابن القيم: "ولا يتمكن المفتي ولا الحاكم من الفتوى والحكم بالحق إلا بنوعين من الفهم، أحدهما فهم الواقع والفقه فيه واستنباط علم حقيقة ما وقع بالقرائن والأمارات والعلامات حتى يحيط بها علمًا، والنوع الثاني فهم الواجب في الواقع وهو فهم حكم الله الذي حكمه في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ في هذا الواقع، ثم يطبق أحدهما على الآخر" ا.هـ. [إعلام الموقعين 87/1].

وإذا كانت الشروط لازمة للفتوى بصورة عامة، فإنها تتأكد في الفتوى فيما يتعلق بالجهاد والصلح ونحوه. يقول الإمام ابن تيمية – رحمه الله –: "والواجب أن يعتبر في أمور الجهاد برأي أهل الدين الصحيح الذين لهم خبرة بما عليه أهل الدنيا، دون الذي يغلب عليهم النظر في ظاهر الدين، فلا يؤخذ برأيهم، ولا برأي أهل الدين الذين لا خبرة لهم في الدنيا" [الاختيارات الفقهية ص311].

إن الفتاوى السابقة لو صدرت عن غيركم لقيل بتعمد صاحبها ما تتضمنه من الباطل، ويترتب عليها من أثار وأخطار، ولكنها لما صدرت منكم تعين أن يكون سبب الخلل فيها غير ذلك من الأسباب التي لا ترجع إلى نقص علمكم الشرعي، ولكن لعدم إدراك حقيقة الواقع، وما يترتب على مثل هذه الفتاوى من أثار، مما يجعل الفتوى حينئذ غير مستوفاة الشروط ومن ثم لا يصح إطلاقها، مما يحتم على المفتي عندئذ أن يتوقف عن الفتوى أو يحيلها حينئذ على المختصين الجامعين بين العلم بالحكم الشرعي والعلم بحقيقة الواقع. وقد ثبت أن الإمام أحمد بن حنبل كان يتوقف في كثير من المسائل، وقد كان الإمام مالك إذا سئل عن القراءات أحال إلى الإمام نافع رحمهم الله جميعًا.

فضيلة الشيخ:

إن إشفاقنا البالغ على حال الأُمَّة والعلماء من أمثالكم هو الذي دفعنا لتذكيركم، فإننا نربأ بكم وبأمثالكم عن أن يستغلكم النظام الحاكم هذا الاستغلال الفظيع ويرمي بكم في وجه كل داعية ومصلح، ويسكت بفتاواكم ومواقفكم كل كلمة حق ودعوة صدق، كما حدث عند ردكم على «مذكرة النصيحة» و«لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية» وغيرها.

فضيلة الشيخ:

لقد تقدمت بكم السن، وقد كانت لكم أياد بيضاء في خدمة الإسلام سابقًا، فاتقوا الله وابتعدوا عن هؤلاء الطواغيت والظلمة الذين أعلنوا الحرب على الله ورسوله، وكونوا مع الصادقين، وإن لكم في سَلَف الأُمَّة وخلفها الصالح أسوةٌ حسنة فقد كان من أبرز سمات العلماء الصادقين الابتعاد عن السلاطين؛ فقد فَرَّ الإمام أبو

حنيفة – رحمه الله – وغيره من العمل مع حكام عصره على رغم استقامتهم الكبيرة على الدين، إذا ما قورنوا مع حكام اليوم الذين لا يخفى ما هم عليه من فساد الدين وسوء الحال. وفي زماننا هذا، حينما أدرك العلامة الشيخ عبدالله بن حميد – رحمه الله – خطورة المسار الذي يمضي فيه النظام السعودي الحاكم وما يترتب عليه من خطر وضرر لمن يشاركه أو يختلط به آثر الفرار بدينه واستقال من رئاسة مجلس القضاء الأعلى. وقد قال الإمام الخطابي – رحمه الله – في التحذير من الدخول على هؤلاء الحكام: "ليت شعري من الذي يدخل عليهم اليوم فلا يصدقهم على كذبهم ومن الذي يتكلم بالعدل إذا شهد مجالسهم ومن الذي ينصح ومن الذي ينتصح منهم" وقد صحَّ الحديث: "من أتى أبواب السلطان افتتن" فاحذروا فضيلة الشيخ الركون إلى هؤلاء بقولٍ أو عمل {وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنْصَرُونَ} إن من لم يستطع الجهر بالحق والصدع به فلا أقل من أن يمتنع من الجهر بغير الحق، قال ﷺ: "ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرًا أو ليصمت"

وأخيرًا:

نرجو أن لا تجدوا في أنفسكم من هذا الكلام وتعتبروه خارجًا عن آداب النصح وما تقتضيه من إسرار وعدم إشهار فالأمر جلل خطير ومهم كبير لا يسوغ عنه السكوت، ولا يجوز عنه التغاضي.

وما ذكرناه معلومٌ لدى أهل العلم، وقد سبقنا إلى تنبيهكم عليه نخبة من علماء ودعاة الأُمَّة، حيث تقدموا لكم بمناشدات عدة في هذا الصدد منها مناشدتهم إياكم قبل مدة بالامتناع عن الفتوى بجواز هذا السلام الاستسلامي المزعوم مع اليهود، مبينين عدم استيفائه للشروط اللازمة شرعًا، محذرين من المخاطر الجمة الدينية والدنيوية المترتبة عليه، ومن الموقعين على تلك المناشدة الشيوخ الأفاضل؛ ابن جبرين، عبدالله القعود، حمود التويجري، حمود الشعيبي، البراك، العودة، الخضيري، الطريري، الدبيان، عبدالله التويجري، عبدالله الجلالي، عائض القرني... وغيرهم كثير. وفي حرب اليمن الأخيرة لما صدر منكم الكلام المشار إليه سابقًا أصدر خمسةٌ وعشرون عالمًا فتوى معارضة له مبينة الصواب الشرعي في المسألة، ومن هؤلاء العلماء الأفاضل؛ المسعري، الشعيبي، الجلالي، العودة، الحوالي، العمر، اليحيى، التويجري.. وغيرهم كثير.

وفي الختام:

نسأل الله تبارك وتعالى أن يرينا الحق حقًا ويرزقنا اتباعه، ويرنا لباطل باطلًا ويرزقنا اجتنابه، وأن يبرم لهذه الأُمَّة أمر رشد يعز فيه أهل طاعته ويذل فيه أهل معصيته ويؤمر فيه بالمعروف وينهى فيه عن المنكر ويحكم فيه بالعدل ويصدع فيه بالحق، وتعلو فيه راية الجهاد خفاقة، لتستعيد الأمة عزتها وكرامتها، وترفع راية التوحيد فيه

من جديد فوق كل أرض إسلامية سليبة.. ابتداء بفلسطين ووصولًا إلى الأندلس وغيرها من بلاد الإسلام الضائعة بسبب خيانات الحكام وتخاذل المسلمين.

كما نسأله تعالى أن يولي أمورنا خيارنا ويصرف عنا شرارنا، ونسأله السداد في القول والصواب في العمل والتوفيق لما يحبه ويرضاه في الحياة وحسن الختام عند الممات، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

عنهم؛ أسامة بن محمد بن لادن

التاريخ: 1415/07/27 هـ

الموافق: 1994/12/29 م

بيان رقم (12)

من بيانات هيئة النصيحة والإصلاح

"الرسالة الثانية للشيخ عبد العزيز بن باز"

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنزل الكتاب لإخراج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد، والصلاة والسلام على من تركنا على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك.

إلى الشيخ عبد العزيز بن باز، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

فقد سبق لنا في «هيئة النصيحة والإصلاح» أن وجهنا لكم رسالة مفتوحة في بياننا رقم 11 وذكرناكم فيها بالله، وبواجبكم الشرعي تجاه الملة والأمة، ونبهناكم فيها على مجموعة من الفتاوى والمواقف الصادرة منكم، والتي ألحقت بالأمة والعاملين للإسلام من العلماء والدعاة أضرارا جسيمة عظيمة.

وكان من آخر تلك الفتاوى ما فَجعتم به المسلمين عمومًا والمجاهدين والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان من أهل فلسطين خصوصًا، من إضفاء الصبغة الشرعية الدينية على الخيانات السياسية لحكام العرب الذين خانوا الله ورسوله، حيث اعتبرتم ما يقوم به هؤلاء من توقيع صكوك استسلامية تقضي بتسليم فلسطين إلى اليهود والاعتراف بسيادتهم الأبدية عليها من قبيل الصلح الجائز مع العدو. ولما كانت الفتوى بهذه الدرجة من الخطورة، وكانت أصوات أهل العلم المستنكرة لها قد تعالت في الداخل والخارج - وكان بياننا السابق من هذا القبيل — كانت الأمة تتوقع منكم موقفا ينصف القضية وترجعون به إلى الصواب، بعد أن حصحص الحق، وشهدت الأدلة المختلفة على بطلان تلك الفتوى وما تضمنته من خلط وتلبيس.

غير أن الجميع فوجئ لا لأنكم أكدتم فتواكم السابقة بما نشرته الجريدة المدعوة «المسلمون» بتاريخ 19 شعبان 1415 هـ، الموافق 20 يناير 1995 في عددها 520 فقط، بل لما تضمنه هذا التأكيد أيضًا من إضافاتٍ وتفسيرات لمفهومكم لما يُسمّى بالسلام مع اليهود، حيث تضمنت تلك التفسيرات أمورًا لم يكن اليهود وعملاؤهم يحلمون بصدورها منكم لما أشادوا بالفتوى السابقة وصفقوا لها. ونحن في هذه الرسالة نود أن ننبه على بعض الأمور التي لم يتسع لها البيان السابق، وبعض الأمور التي أثارتها فتواكم المؤكدة الثانية، وذلك

بشيء من الإيجاز والإجمال، لأن ما ذكرناه في بياننا السابق، وما بينته رسائل وفتاوى أهل العلم في الداخل والخارج من بطلان هذه الفتاوى يغني عن التطويل والتفصيل في الموضوع بما لا يتسع له مثل هذا البيان.

وعليه فإننا سنوجز كلامنا فيما يلي:

أولا: إن كل ما سقتموه من أدلة في الفتوى الأولى والثانية غاية أمره أن يدل على جواز الهدنة مع العدو عند توفر الشروط اللازمة. وقد بَيَّنَ أهل العلم أن ما يجري بشأن فلسطين الآن ليس من الصلح المعتبر شرعًا في شيء، لأنه لم يتوفر فيه من الأركان والشروط إلا ما كان من قبل العدو، فطرف العقد الثاني هو زمرة من العَلمانيين المرتدين من حكام العرب، ومحل العقد هو أرض فلسطين ومسرى الرسول ﷺ التي هي أرض إسلامية، وصيغة العقد قاضية بتملك هذه الأرض لليهود تمليكًا أبديًا، وتلغي فرض الجهاد بشكل دائم. ولما كان الإجماع منعقدا على بطلان ولاية المرتد، ومنعقدا كذلك على بطلان أي عقد يقضي بتمليك أي شبر من أرض المسلمين للعدو، علم بذلك أن هذا المسمى «سلامًا» باطلٌ من أساسه بالإجماع.

ومما يثير العجب والاستغراب هنا هو وصفكم لرئيس ما يُسمّى «السلطة الوطنية الفلسطينية» وشرذمته العَلمانية بأنهم "وليُّ أمر المسلمين في فلسطين" وبالتالي يجب الالتزام بما يعقده من عقود ويلتزم به من معاهدات مع العدو، مع أنه من المعلوم من فتاوى أهل العلم أن العَلمانية كفرٌ مخرجٌ من المِلة، وأنتم ممن أفتى بذلك مرارًا وتكرارًا. وهؤلاء لم يُخفوا في يومٍ من الأيام منهجهم العَلماني الفاضح الواضح في أقوالهم وأفعالهم ومواثيقهم، فكيف يستقيم مع هذا وصفهم بأنهم "وليُّ أمر المسلمين في فلسطين"؟

ثانيا: إن ما بينت عليه هذه الفتوى من دعوى ضعف المسلمين وعجزهم عن قتال اليهود باطل هو الآخر، باطل من جهة كونه لم يصدر من قبل أهل النظر والاختصاص، ومن ليس أهلا للنظر في مثل هذه الأمور لا يجوز له الحكم بناء على نظره ولو أصاب الصواب. وهو باطلٌ أيضًا من جهة كونه لم يصادف الصواب هنا، فمَنْ مِنْ أهل الخبرة والاختصاص – الذين هم المرجع في تقدير مثل هذه الأمور – قال لكم إن أكثر من مليار مسلم يملكون أكبر ثروة في العالم وأهم المواقع الاستراتيجية فيه، عاجزون عن مواجهة خمسة ملايين يهودي في فلسطين؟ إن علة المسلمين اليوم ليست في الضعف العسكري، ولا في الفقر المادي، وإنما ينقصها علماء من أمثال ابن تيمية وحكام من جنس صلاح الدين – رحمهم الله – حتى يجتمع صلاح السلطان وصدق الإيمان وهدي القرآن، وعندئذٍ لن تغلب منهم اثنا عشر ألف من قلة، {وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ}.

وقد أكدت العمليات البطولية التي يقوم بها العزل من أطفال وشباب فلسطين المسلمين، وما أثارته من الرعب وألحقته من أضرار في صفوف العدو صدق هذه الحقيقة، فكيف لو توجهت الأُمَّة كلها هذا التوجه وسلكت هذا المسلك؟

ثالثا: إن ما ذكرتموه مما يترتب على الصلح مع اليهود من جواز التبادل الديبلوماسي والتعاون الاقتصادي يتناقص مع ما ذكرتموه من أن تَمَلُّكَ اليهود فلسطين "تمليكٌ مؤقّت" لأن التبادل الدبلوماسي بمقتضى العُرف والقانون الدولي الذي تجري في ظله عملية «السلام»، والذي هو مرجع هؤلاء يعتبر اعترافًا متبادلًا يمنع أيَّ طرفٍ من التدخل في شؤون الطرف الآخر على أيِّ وجه يمكن أن يخل بسيادته المطلقة والدائمة على أراضيه.

إن اليهود لم يكونوا يحلمون — في سعيهم إلى اختراق الأُمَّة الإسلامية، ونهب ثرواتها — بأكثر مما قدمتم لهم من تسويغٍ «شرعي» لفتح العواصم والأسواق الإسلامية أمام سفاراتهم ومراكز تجسسهم وبث فسادهم وأفكارهم وأمام بضائعهم ومنتجاتهم فهذه خطوةٌ لازمة للتمهيد إلى إقامة دولة إسرائيل من النيل إلى الفرات مرورًا بأجزاءٍ كبيرة من جزيرة العرب.

رابعا: ما قلتموه من أن تملك فلسطين لليهود بمقتضى هذا السلام المزعوم هو "تمليكٌ مؤقّت" منافٍ للحقيقة والواقع، لأن نصوص كل الاتفاقيات والمعاهدات تنص على أنه تَمَلُّكٌ أبدي بما في ذلك اتفاقية كامب ديفيد من مصر، واتفاق غزة–أريحا مع منظمة التحرير، واتفاقية وادي عربة مع الأردن، وأكثر هذه الاتفاقيات طموحًا تلك التي تطالب باسترجاع ما احتُلَّ من فلسطين في حرب 1967 مقابل التنازل من العرب عن ما احتُلَّ في حرب 1948 وهذا هو ما يَعنونَهُ بقولهم "الأرض مقابل السلام" ولنفترض أن اليهود تنازلوا عما احتُلَّ سنة 1967، وهذا في غاية الاستبعاد، لأنهم مُصرون على أن القدس عاصمتهم الأبدية وهي مما احتُلَّ سنة 1967؛ فبأيِّ شرعٍ يجوز إقرارهم على ما احتل من الأرض سنة 1948 مع أن الإجماع منعقد على بطلان أي عقد يتنازل بموجبه المسلمون ولو عن شبر من الأرض ليتملكه العدو؟

وإذا أردتم التأكُّد فما عليكم إلا مراجعة تلك الاتفاقيات، حتى لا تقولوا بغير علم، فهي صريحة في الاعتراف بسيادة العدو اليهودي الأبدية على ما احتل من فلسطين سنة 1948، لأنه بدون الاعتراف بذلك لن تكون لليهود أرض وبالتالي لن تكون لهم دولة يعقد معها الصلح والهدنة ويجوز معها التبادل الدبلوماسي والتجاري وغيرها من الأمور التي تقولون بجوازها معهم، لأنه من المعلوم أن كل أرض ما يُسمّى بإسرائيل إما مما احتُلَّ في 1948 أو 1967 وليس لها أرض زائدة على ذلك، فكيف يقال مع كل هذا إن تمليكهم لتلك الأرض مؤقت مع أن جميع الأطراف يصفون ما يجري بأنه «سلامٌ دائمٌ وشامل».

إن الأُمَّة عمومًا وأهالي فلسطين خصوصًا كانوا ينتظرون منكم القيام بواجبكم الشرعي تحريضًا على الجهاد واستنهاضًا للهمم له وحثًا للناس عليه وتأييدًا ودعمًا للناهضين بأعبائه من الأفراد والجماعات. وما كانوا يتوقعون منكم مثل هذه الفتوى التي تؤثِّم المجاهدين لتحرير الأقصى وفلسطين، نعم تؤثمهم؛ لأنهم بعملياتهم الجهادية ضد اليهود يخرقون اتفاق غزة–أريحا الذي وقعه "وليُّ أمر المسلمين في فلسطين" كما زعمتم، وخرقُ

اتفاقٍ وقعه وليُّ أمر المسلمين لا يجوز. وبهذه الفتوى تثبطون وتصيبون بالإحباط أولئك الذين قدموا الآباء والأبناء والأخوان والأزواج شهداء في سبيل الله لتحرير القدس وفلسطين، لأنهم بمقتضى هذه الفتوى يكونون ماتوا على معصية لأنهم خرقوا اتفاقًا عقده "وليُّ أمر المسلمين في فلسطين" هذا معنى كلامكم ومقتضى فتواكم، فهل تعون ما تقولون؟!أم تقولون على الله ما لا تعلمون؟

فـإن كنـت لا تـدري فتلـك مصـــيبـةٌ وإن كـنـت تـدري فـالمصـــيبـة أعـظـمُ

خامسا: إن ما يبعث على الخوف والقلق ليس مجرد صدور هذه الفتوى منكم، ولكن الأدهى أن هذه الفتوى صدرت بمقتضى منهج متبع من قبلكم في إصدار مثل هذه الفتاوى، أهم ما يميزه:

1. أنه ينطلق من مبدأ مجاراة حكام السوء في أهوائهم السياسية، ومواقفهم على تصرفاتهم.
2. وفي سبيل ذلك يتعسف الأدلة ويلوي أعناق النصوص لتستجيب لتلك الرغبات.
3. وإذا لم تسعف النصوص القابلة لذلك في الواقعة والمعروضة أبهم الحكم بصورة يتوصل بها الحكام لمرادهم.
4. أنه قائم على الجهل بالواقع الذي هو مناط الحكم ولا تجوز الفتوى على جهل به.
5. ولأنه مبني على رغبات الحكام المتقلبة فقد اتسم بكثير من التناقض والتعارض.

وقد أوردنا في رسالتنا السابقة من الأمثلة ما يشهد بصدق هذا الكلام.

ولا يخفى ما في هذا المنهج من البطلان الظاهر والفساد الجلي لأنه قائم على التشهي والمحاباة في إصدار الفتاوى وهذا –كما يقول ابن القيم رحمه الله –: "حرام باتفاق الأُمَّة، وهذا مثل ما حكى القاضي أبو الوليد الباجي عن بعض أهل زمانه ممن نصب نفسه للفتوى أنه كان يقول إن الذي لصديقي علي إذا وقعت له حكومة أو فتوى أن أفتيه بالرواية التي توافقه وهذا مما لا خلا ف بين من يعتد بهم في الإجماع أنه لا يجوز... وهذا من أفسق الفسوق وأكبر الكبائر، والله المستعان" [أعلام الموقعين 211/4].

هذا حكم المفتي الذي تَشَهّى باختيار الأقوال التي توافقه، وقد قيل بها قبله، فما حكم من يتشهى بإنشاء أقوال وفتاوى مخالفةً لإجماع السلف والخلف؟

هذا ونؤكد أن ما ذكرناه من النقد ليس مقصودًا لذاته، وإنما المقصود منه هو بيان الخطأ ليُجتَنَب، وهذا هو منهج أهل العلم، يقول الإمام النووي عن نفسه إنه التزم "بيان رجحان ما كان راجحًا وتضعيف ما كان ضعيفًا، وتزييف ما كان زائفًا، والمبالغة في تغليط قائله ولو كان من الأكابر، وإنما أقصد بذلك التحذير من الاغترار به" [المجموع شرح المهذب 5/1].

ولذا فإننا ننبه الأُمَّة إلى خطورة مثل هذه الفتاوى الباطلة وغير مستوفية الشروط، وندعوه إلى الرجوع في الفتوى إلى ألئك الذين جمعوا بين العلم الشرعي والاطلاع على الواقع، ولم تأخذهم في الله والصدع بالحق لومة لائم، فضاق بهم النظام ذرعا فواراهم في السجون، ورماهم خلف القضبان، وفصلهم من أعمالهم، ومنعهم حق الكلام.

كما نكرر دعوتنا لكم أيُّها الشيخ للخروج من خندق هؤلاء الحكام الذين سخروكم لخدمة أهوائهم وتترسوا بكم ضد كل داعية، ورموا بكم في وجه كل مصلح، ونخوفكم بما خوف الله به أفضل خلقه وخاتم رسله بقوله تعالى: {وَإِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ لِتَفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرَهُ وَإِذًا لَّاتَّخَذُوكَ خَلِيلًا * وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا * إِذًا لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا} فإذا كان هذا التهديد من الله تعالى لأفضل خلقه حتى لا يركنن ولو شيئًا قليلًا، فكيف بمن ركنَ ركونًا كثيرًا، وأصابه ما أصابه من فتنتهم بسبب هذا الركون؟

كما نعظكم بحال أولئك الذين قال الله فيهم: {لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلَا سَاءَ مَا يَزِرُونَ}

إلا أن مما يهون من هذا الأمر – رغم عظمته – أن الأُمَّة بدأت تنصرف عن مثل هذه الفتاوى الصادرة منكم، كما دلت على ذلك أصوات الاستنكار والرفض التي ارتفعت ضد هذه الفتوى في الداخل والخارج، وفي المقابل وضعت ثقتها فيمن هو أهل لها من العلماء والدعاة الصادقين حبساء السجون والقضبان، الذين ساهمت مثل هذه الفتاوى فيما يعانونه على أيدي النظام الحاكم في سبيل جهرهم بالحق وصدعهم به، من أمثال الشيخ سلمان العودة والشيخ سفر الحوالي وإخوانهم فَرَّجَ الله عنهم.

إلا أن هذا الإعراض عن فتاويكم – وإن كان يقلل من خطر ضلال الناس بها – إلا أن ذلك لا يُعفيكم من المسؤولية الجسيمة الملقاة على عاتقهم في الجهر بالحق وبيانه والصدع به وعدم كتمانه.

أيُّها الشيخ في ختام هذه الرسالة نقول لكم: إذا أنتم لم تستطيعوا أن تتحملوا تبعات الجهر بالحق والصدع به، ومناصرة أهله ضد هؤلاء الحكام، فلا أقلَّ من أن تتنحوا عن المناصب الرسمية التي لوثكم بها هذا النظام، وتهجروا أبواب هؤلاء السلاطين الذين بارزوا الله بالحرب، حتى لا يصيبكم ما يصيبهم، والتزموا طريق النجاة الذي حدده ﷺ للسائل عنه بقوله: "أمسك عليك لسانك، وليسعك بيتك، وابك على خطيئتك" [رواه الترمذي، صحيح الجامع الصغير].

وأخيرًا نسأل الله العلي القدير بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يُقَيِّضَ لهذه الأُمَّة علماء ربانيين صادقين، وأئمة هداة مهديين، ومجاهدين صابرين محتسبين، حتى تعود خير أُمَّة أُخرجت للناس تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتؤمن بالله.

ونسأله أن يلهمنا الصواب في القول، والسداد في العمل، ويهدينا طريق الرشاد، ويسدد خطانا ويوفقنا جميعًا لما يحبه ويرضاه، ونسأله حسن الختام لنا ولكم، إنه وليُّ ذلك والقادر عليه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

عنهم / أسامة بن محمد بن لادن

التاريخ: 1415/8/28 هـ

الموافق: 29 /1/1995 م

بيان رقم (13)

من بيانات هيئة النصيحة والإصلاح

"الأمير سلمان والصدقات"

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين القائل: {وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ * الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ}

والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد...

فقد مُرد النظام السعودي الحاكم على ابتزاز الأُمَّة ومحاصرة طاقاتها، ووضع يده على إمكاناتها ومقدراتها، حتى لا توظف لخدمة الإسلام، ولا ينتفع بها المسلمون وتطبيقًا لهذه السياسة، صادر النظام حريات الأُمَّة الشخصية وحقوقها الشرعية، فأسكت أصوات أهل العلم وكمم أفواه الدعاة وعاقب بالسجن والفصل وغير ذلك كل من سولت له نفسه أن يمارس حقه ويؤدي واجبه في إبلاغ كلمة الحق، والدفاع عن حقوق الأُمَّة الشرعية أمام جور النظام.

وبالإضافة إلى هذا الحجر السياسي والفكري على الأُمَّة، يمارس النظام حجرًا ماديًا اقتصاديًا آخر لا يقل قسوةً وصلفًا عن سابقه، إحدى صور هذا الحجر هي ما قام به النظام من حل للجمعيات والمبرات الخيرية التي كانت توصل تبرعات المحسنين من أهل البلاد إلى مستحقيها من المحتاجين الكثر في الداخل والخارج، وجعل البديل عنها جمعيات وهيئات تابعة لأفراد العائلة المالكة وبالذات الأمير سلمان وكأنه يقول للأمة بذلك إنها ليست أهلًا حتى لتوزيع صدقات أموالها الخاصة، ولإعطائها المصداقية الشعبية والشرعية، وصفها بأنها شعبية، واستصدر لها فتوى من مفتي النظام الشيخ ابن باز تصفها بأنها شرعية وتحث على التبرع لها، ولا يخفى أن وجود أمثال سلمان على هذه الهيئات ينفي عنها أية صفة شعبية، كما أن فتوى ابن باز لا تعطيها أية شرعية، لما عرف عنه من فتاوى محابية للنظام الحاكم، بَيَّنا بعضها في ردودنا السابقة على فتواه بجواز الصلح مع اليهود.

وما نريد إيضاحه هنا هو:

أولا: أنه لا يخفى أن الأمير سلمان لم يُعرَف عنه في يوم من الأيام أي حرص على الخير أو اهتمام بقضايا المسلمين، بل إن تاريخه مسود بالكيد للإسلام ومحاربة أهله.

ثانيا: أن سوابق النظام السعودي عمومًا في السيطرة على التبرعات غاية في السوء، حيث اتخذ التبرعات الشعبية للمجاهدين الأفغان وسيلةً للضغط عليهم تحقيقًا للسياسات الغربية والأمريكية بالذات، واستخدم كثيرًا منها استخداماتٍ شخصية، كما دفعت مبالغ مالية كبيرة من تبرعات أهل الجزيرة للبوسنة إلى هيئات تنصيرية ألمانية لتوزيعها هناك.

إن مصارف إنفاق النظام السعودي معروفة ومن أبرزها دعم الشيوعيين والصليبيين ضد المسلمين، كما حصل مع الشيوعيين اليمنيين، ودستم الشيوعي الأفغاني، وحزب الكتائب اللبناني وغيرهم.

ثالثا: أن الدافع وراء هذا الإجراء ليس العمل على تشجيع الأعمال الخيرية —كما زعم النظام— بل إن الدافع وراء هذا الإجراء عدة أمور منها:

1. منع وصول تلك الأموال إلى الجهات التي ستوظفها لخدمة الإسلام والمسلمين، وذلك تحقيقًا لمبدأ {لَا تُنفِقُوا عَلَى مَنْ عِندَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنفَضُّوا}، وهذا ما يفسر تزامن حملة النظام الأخيرة بهذا الصدد وقرار الرئيس الأمريكي بتجميد أرصدة الأفراد والجماعات الإسلامية التي تعارض ما يُسمّى عملية «السلام» في الشرق الأوسط، فكل هذه الإجراءات تدخل في السياسة المشتركة بين البلدين والقاضية بتجفيف منابع الصحوة الإسلامية، ومصادر دعم الإسلام والمسلمين، والمجاهدين في فلسطين وغيرها، وهنا ننبه إخواننا إل خطورة إيداع أموالهم في البنوك الأمريكية، لأنها بذلك تتعرض لخطورة تجميدها بأية حجة من هذا القبيل.
2. محاولة النظام تبييض وجهه أمام الأُمَّة بعد أن سودته الفضائح التي كشفت تآمره على الإسلام وقضايا المسلمين ومناصرته ومؤازرته لأعدائهم، كما حصل عندما دعم نظام الحكم الجزائري بملياري دولار ليجهز على الإسلام والمسلمين هناك، وكما حصل عندما قرر دفع أربعة مليارات دولار للنظام الشيوعي الروسي ليستعين بها على قمع الشعوب المسلمة هناك، كما هو حاصل الآن مع الشيشان ولا يخفى أن ذلك مناصرة للكفار على المسلمين وهي ناقضٌ من نواقض الإسلام المتفق عليها بين أهل العلم.

رابعا: وبناءً على ما سبق فإننا في «هيئة النصيحة والإصلاح» وفي هذا الشهر المبارك شهر الإنفاق والبذل في سبيل الله ننبه جميع المحسنين المتصدقين إلى خطورة تقديم أية أموال أو زكوات إلى هذه المؤسسات والهيئات والجمعيات الضرارية التي تستخدمها لمحاربة الله ورسوله، وندعوهم إلى تسليمها لمستحقيها مباشرة في الداخل والخارج، أو تسليمها لمن يوصلها لهم من أهل الدين والأمانة، وذلك حتى تبرأ الذمة ويطمأن إلى وصولها

لمستحقيها الشرعيين، دون أن يعبث بها العابثون من متنفذي آل سعود، فالله يقول: {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا} ولا يخفى أن هؤلاء الحكام ليسوا من أهلها قطعًا وهنالك جهات أمنية توصل هذه الأموال إلى مستحقيها كالجمعيات الخيرية في قطر والكويت والأردن واليمن والسودان، وغيرها، ولتأمين عملية التحويل إلى حسابات هذه الجمعيات ننبه إلى أهمية التحويل من خارج الجزيرة بعيدًا عن ملاحقة جواسيس النظام.

وفي الختام نذكر المسلمين بفضل الإنفاق في سبيل الله عمومًا وفي هذا الشهر خصوصًا حيث كان رسول الله ﷺ أجود ما يكون فيه كالريح المرسلة.

والله نسأل أن يتقبل الصيام والقيام والإنفاق وجميع الأعمال منا ومن المسلمين جميعًا في هذا الشهر وفي غيره إنه وليُّ ذلك والقادر عليه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

عنهم / أسامة بن محمد بن لادن

التاريخ: 1415/9/13 هـ

الموافق: 1995/2/12 م

بيان رقم (14)

من بيانات هيئة النصيحة والإصلاح

"السعودية تواصل محاربتها للإسلام وعلمائه"

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وليُّ المؤمنين وقاصم الجبارين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا مُحَمَّد أفضل من أؤذي في الله فَصَبَر، وجاهدَ فيه وانتصر، وبعد...

فقد أقدم النظام السعودي الحاكم بمناسبة عيد الفطر المبارك على اعتقال مجموعةٍ جديدةٍ من العلماء والدعاة والمصلحين إثر مداهمات عمياء شملت البيوت والمساجد.

وكان من بين من طالتهم يد الاعتقال الآثمة: الشيخ محمد بن سعيد القحطاني، والدكتور سعيد بن زعير، والدكتور بشر البشر، وهذه الاعتقالات وإن كانت أمرًا أصبح عاديًا في ظل نظام حكم آل سعود الحالي، إلا أنها في الحقيقة ذات دلالات أعمق وأشمل، فهي تؤكد أن هذه الأعمال العدائية التي يقوم بها النظام ضد العلماء والدعاة بين حين وآخر ما هي إلا فصل متجدد من الحرب المكشوفة التي يخوضها هذا النظام ضد الإسلام وكل من يحمل دعوته وينادي بتحكيمه ويدعو لتمكينه، تنفيذا لدوره المرسوم له من قبل دول الكفر العالمية التي تعمل جاهدة للقضاء على الإسلام ودعاته، فهذه الاعتقالات الجديدة تفسر اعتقال المشايخ من قبل الشيخ سفر الحوالي والشيخ سلمان بن فهد العودة ومن معهم من علماء ودعاة وشباب الأُمَّة، وتبين أن الذنب المشترك بين هؤلاء وأولئك هو إيمانهم بالله، وصدعهم بالحق وجهرهم بالدعوة وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر، حيث دعوا إلى تحكيم شرع الله في كل مجالات الحياة وأنكروا تحكيم النظام للقوانين الوضعية التي أحل بها الحرام وحرم بها الحلال، ودعوا إلى إصلاح الإعلام وتطهيره مما يشيع فيه من الفساد، ونادوا باحترام حقوق العباد الشرعية، وإصلاح الوضع الإداري، وحذروا من المصير المخيف الذي وقع فيه اقتصاد البلاد بفعل الديون الربوية التي قصمت ظهر الدولة والتبذير الذي يمارسه بعض المتنفذين من أفراد الأسرة الحاكمة، وكشفوا عن حالة المرافق الاجتماعية المزرية ودعوا إلى إصلاحها، وأبانوا وضع جيش البلاد وما يعيشه من عجز ودعوا

إلى تداركه وإصلاح حاله، وبينوا الوضع السيئ الذي يعيشه القضاء والمحاكم وأوضحوا ما فيه من تعطيل لكثير من الأحكام الشرعية واستبدالها بالقوانين الوضعية.

وحذروا من النهج الذي تنتهجه الدولة في سياستها الخارجية حيث اعتمدت سياسة مناصرة الكفار ضد المسلمين، كما حصل عندما دعم نظام الحكم السعودي نظام الردة والكفر في الجزائر والمرتدين الشيوعيين في اليمن ضد المسلمين في تلك البلدان.

هذه المطالب تضمنتها «مذكرة النصيحة» وغيرها، فكان جزاء الناصحين والمنادين بها هو السجن والاعتقال والفصل والطرد من العمل {وَمَا نَقَمُوا مِنْهُمْ إِلَّا أَنْ يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ}

إن النظام السعودي مدفوع لاعتقال هؤلاء المشايخ اليوم وأولئك بالأمس بعدة دوافع وهي:

1. عداؤه الشخصي الشديد للإسلام والمسلمين، وحرصه على تفريغ ساحة الدعوة الإسلامية من أمثال هؤلاء المشايخ ظنًا منه أن ذلك سيسهل مهمته في القضاء على الدعوة الإسلامية المباركة التي بدأت تؤتي أكلها بإذن ربها.

2. حرصه على تنفيذ مخطط الدول الكفرية بالقضاء على الدعوة الإسلامية ومحاربة الدعاة إلى الله، فاعتقال المشايخ الشيخ سلمان والشيخ سفر ومن معهما كان بعد زيارة الوفد الأمريكي الذي زار البلاد وقتها لتنقية الأجواء أمام تحقيق «السلام» مع العدو اليهودي.

واعتقال هؤلاء المشايخ اليوم يأتي بعد دعوة حلف شمال الأطلسي لدول المنطقة من أجل التعاون للقضاء على الخطر الأصولي الذي يهدد مصالح دول الحلف ومساعيهم لبسط هيمنتها على المنطقة من خلال التمكين للدولة اليهودية والدول الغربية الأخرى عبر مشاريع «السلام، التنمية، الشرق الأوسط الجديد... إلخ»

ومع ذلك فإن النظام السعودي بهذا العمل يقدم خدمة مجانية للدعوة والدعاة فقد بين بعمله هذا أن المقصود والهدف من وراء هذه الاعتقالات والاعتداءات هو الإسلام ومن يحمل همه ويدعو بدعوته بغض النظر عن شخصه. كما أنه بهذا العمل أقام الحجة وقطع الطريق على أولئك الذين أحسنوا به الظن في مرحلة من المراحل، وبين أن حسن ظنهم به في غير محله. وبهذه الاعتقالات أيضًا ستتسع قاعدة السخط والمعارضة ضد النظام، كما حصل بعد اعتقال المشايخ من قبل، حيث تجرأ الناس على الجهر بالحق وحطموا هيبة النظام، وسبحان من جعل تدمير هذا النظام في تدبيره.

ونحن في «هيئة النصيحة والإصلاح» إذ نورد خبر اعتقال هؤلاء المشايخ مع بيان الدوافع الحقيقية له نؤكد على ما يلي:

1. أنه بعد أن أقام النظام الحجة على عدائه الصارخ للإسلام، وبعد أن خيب آمال من أحسنوا به الظن، يتأكد ما ندعو إليه من قبل من ضرورة ووجوب مناصرة هؤلاء العلماء والدعاة والمصلحين والالتفاف حول دعوتهم، تنفيذًا لأمر الله تبارك وتعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ}، ونؤكد أن المسؤولية عن إبلاغ الحق والصدع به والعمل على التمكين لهذا الدين ومناصرة أهله، ومعاداة وفضح أعدائه مسؤولية الجميع وواجب الكل الذي لا يسعه شرعًا التخلي عنه مهما بلغت المحن واشتدت البلاءات.

وهذا الواجب وإن كان واجب الجميع، إلا أنه يتأكد في حق أصحاب النفوذ والتأثير من العلماء وطلاب العلم والتجار وشيوخ القبائل والشباب وغيرهم.

2. كما نحذر الأُمَّة من شر أولئك الذين يكيلون شهادات الزور جزافًا ويمارسون الدعايات السياسية على المنابر وفي القنوت، ويصدرون الفتاوى الجاهزة لصالح النظام ليحسنوا بذلك وجهه الذي احترق أمام الأُمَّة بكثرة مكائده ومؤامراته ضد الإسلام وأهله ومبارزته لله بالحرب ومكاشفته له بالعداء.

ونحذر هؤلاء من الوعيد الشديد المترتب على أعمالهم هذه، فإن الرسول ﷺ لما سُئِلَ عن أكبر الكبائر وذكر بعضها وكان متكئًا جلس وقال: "ألا وقول الزور، ألا وقول الزور" ولا يزال يرددها حتى قال الصحابة ليته سكت.

وعن الدعاء للظالمين قال سفيان الثوري – رحمه الله –::من دعا لظالمٍ بالبقاء فقد أحب أن يعصى الله تبارك وتعالى"

والمحاباة في الفتاوى يقول عنها ابن القيم – رحمه الله – بعد أن ذكر لها أمثلة مما لا خلاف بين من يعتد بهم في الإجماع أنه لا يجوز، "وهذا من أفسق الفسوق وأكبر الكبائر والله المستعان"

ونحذر مما تدعوا له هذه الفئة من الناس ومن على شاكلتها من حلولٍ جزئيةٍ ترقيعية، والتقاء مع النظام في منتصف الطريق، فهذا المسلك مما لا يخفى خطره على الدعوة، وقد حذر الله منه ورسوله ﷺ بقوله: {وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ}.

3. كما نتحدى النظام أن يقدم المشايخ المعتقلين إلى محاكمة عادلة ليثبت فيها ما يدعيه ضدهم من دعاوى بهتانية باطلة، حتى يبرئ نفسه ويدينهم أمام الأُمَّة إن استطاع، وما دام لم يفعل ذلك، فإنه يكون قد أدان نفسه، وبرأهم من حيث أراد إدانتهم.

4. وإلى المشايخ المرابطين بسجون الطاغوت، إلى مواقفهم الإيمانية الصادقة نتوجه بكل إكبار وإجلال، ونقول لهم: لقد تحطمت على صخرة إيمانكم كبرياء النظام، وفشلت أمام عزة إسلامكم وسائله في الإغراء

والإغواء، وشهد صدق دعوتكم بكذب وسائل إعلامه المضلة، فاصبروا وصابروا، والله يعصمكم ويثبتكم، والأُمَّة من ورائكم، لن تخذلكم ولن تسلمكم، {وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ}، {وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُواْ لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَمَا ضَعُفُواْ وَمَا اسْتَكَانُواْ وَاللّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ}

وإن هذه المرحلة هي مرحلة الابتلاء والتمايز بين الصفوف، والمفاصلة بين المناهج، ونهاية المطاف ستكون بتمكين من تثبت الابتلاءات جدارتهم بتحقيق وعد الله لعباده المؤمنين على أيديهم {وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا}.

وقبل ذلك لا بُدَّ من إيمانٍ راسخ وعمل دؤوب وصبر عميق ويقين كامل {وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ}، {وَاللّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ}.

عنهم / أسامة بن محمد بن لادن

التاريخ: 1415/10/8 هـ

الموافق: 1995/3/9 م

بيان رقم (15)

من بيانات هيئة النصيحة والإصلاح

"العلماء ورثة الأنبياء"

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد...

فإن العلماء هم ورثة الأنبياء وحماة الدين الذين ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين وشأنهم شأن عظيم، ودورهم في الأُمَّة دور كبير.

ونظرًا لمكانة ومنزلة العلماء في الإسلام، وأهمية الدور وعظم المهمة المكلفين بها، ووعيًا بخطورة الخلط في هذا المقام بين العلماء العاملين المرابطين على ثغور هذا الدين ممن لا تأخذهم في الله لومة لائم، وبين المنتسبين إلى العلم من الذين يشترون بآيات الله ثمنًا قليلًا، وضرورة التفريق بين الطائفتين، وعملًا على توضيح الحكم الشرعي في حدود طاعة واتباع وتعظيم العلماء، وتبيانًا للأسلوب الشرعي في بيان أخطائهم وزلاتهم، وسعيًا لإصلاح العلاقة بين العلماء وجموع العاملين للإسلام، ارتأينا تناول هذا الموضوع على النحو التالي:

أولا: مكانة العلماء في الإسلام

إن مما هو معلوم أن العلم الشرعي هو ميراث النبوة، وأن حملته العلماء هم ورثة الأنبياء، وبذلك نالوا ما نالوا من الفضل الذي وصفهم به الله ورسوله، فقد رفعهم الله درجات عظيمة على من سواهم، قال تعالى: {يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ} وثلث بشهادتهم بعد شهادته هو وملائكته على وحدانيته فقال: {شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلائِكَةُ وَأُوْلُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ}

ونفى أن يستووا مع غيرهم فقال: {قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ} وأثنى عليهم الرسول ﷺ فقال في وصفهم: "فضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب ليلة البدر، العلماء هم ورثة الأنبياء، إن الأنبياء لم يورثوا دينارًا ولا درهما إنما ورثوا العلم فمن أخذ به فقد أخذ بحظ وافر" [رواه أبو داود والترمذي والدارقطني].

وقال ﷺ: "فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم" [رواه الترمذي].

وهذه المكانة التي أعطاها الله ورسوله للعلماء عرفها سَلَفُ الأُمَّة لهم فقال الأوزاعي رحمه الله: "الناس عندنا أهل العلم ومن سواهم فلا شيء" وقال سفيان الثوري رحمه الله: "لو أن فقيهًا على رأس جبل لكان هو الجماعة"

وهذه المنزلة العظيمة للعلماء في الإسلام نابعةٌ من عِظَم الدور وأهمية المسؤولية الملقاة على كاهلهم بمقتضى ميثاق بيان الحق الذي أخذه الله عليهم وميراث النبوة الذي ورثوه، ومن هنا تأتي خطورة النيل منهم والتنقيص من قدرهم، لما في ذلك من الطعن في العلم الذي يحملونه، والحق الذي يدعون إليه الذي هو ميراث النبوة والطعن فيه طعن في الإسلام ذاته، كما أن الطعن في العلماء مقدمة لتحطيم مصداقيتهم، وإفراغ الأُمَّة من القيادات الشرعية والموجهة، وما سيترتب على ذلك من تصدر الجهال وسيادتهم في الأُمَّة وإفتائهم للناس بغير علم وضلالهم وإضلالهم بذلك. ولهذا حذر أهل العلم من الطعن في العلماء شديد التحذير، قال ابن عساكر: "واعلم أن لحوم العلماء مسمومة، وأن أحوال الله في هتك منتقصيهم معلومة، وأن من تكلم فيهم بالثلب، أصابه الله قبل موته بموت القلب"

نعم؛ تلك هي مكانة أهل العلم ومنزلتهم وذلك بعض من آثار النيل منهم وتنقيصهم، فمن هم أهل العلم هؤلاء؟

ثانيا: الفرق بين علماء الحق وعلماء الباطل

كل النصوص التي تتحدث عن العلماء وفضلهم، ومكانتهم ومنزلتهم، وتحذر من النيل منهم، تقصد فئة العلماء العاملين الناهضين بأعباء ميراث النبوة، الموفين بمقتضى الميثاق الذي أخذه الله عليهم بالجهر بالحق وبيانه، والصدع به وعدم كتمانه، فالعلماء بالمعنى الشرعي كما قال الإمام الشافعي: "هم العلماء العاملون"

وبقدر ما رفع الله من شأن هؤلاء حط وخفض من منزلة غيرهم من علماء السوء الذين يشترون بآيات الله ثمنًا قليلًا، وقص علينا في القرآن من شأن هؤلاء ما فيه عبرة لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد، فذكر في سورة الأعراف مثلًا لهؤلاء هو ذلك العالم الذي آتاه الله آياته وعلمه اسمه الأعظم –كما يقول المفسرون– لكنه لم يقم بحق العلم، بل أَخلدَ إلى الأرض واتبع هواه وانغمس في شهواته، وبدلًا من أن يرشد قومه إلى سبل الخير دلهم على سبل الشر، فاستحق ما وصفه الله به في نهاية الآيات: {وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ * وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث ذَّٰلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَاقْصُصِ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ} وبغض النظر عن اسم هذا الرجل الذي قيل أنه بلعام بن باعوراء، فإن الآية كما يقول

القرطبي: "عامة في كل من تعلم القرآن ولم يعمل به، وألا يغتر أحد بعلمه ولا بعمله" وضرب الله مثلًا آخر بعلماء اليهود الذين لم يعملوا بمقتضى العلم الذي حملوه، فقال في شأنهم: {مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ}، وقال في شأن علماء أهل الكتاب الذين استخدموا علمهم لأغراض دنيوية {فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ} وقال فيهم أيضًا: {إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ}، وصدُّ علماء السوء عن سبيل الله يكون بأحد أمرين:

1. عدم عملهم بعلمهم، وهذا صدٌّ عملي للناس عن الحق لأن العامة يقتدون بالعلماء الذين يمثلون بالنسبة لهم القدوة الحسنة والأسوة المثلى.

2. تحريفهم لآيات الله واشتراءهم بها ثمنًا قليلًا، وهذا صدٌّ علمي بتحريف الكلم عن مواضعه، وتأويل الأحكام اتباعًا للهوى، وتجميع الرخص، والمداهنة في دين الله تبارك وتعالى.

ومع ما قَصَّهُ الله من خطورة شأن هذه الفئة من علماء السوء على دين الله تبارك وتعالى، فإن مختلف العصور التاريخية تؤكد وتعضد هذه الحقيقة، ولسنا بحاجةٍ للتنقيب في أسفار التاريخ البعيد، ففي الماضي القريب والحاضر المشاهد أمثلة حية تغني عن ذلك ومنها:

المثال الأول: عندما تبنى الهالك جمال عبد الناصر الملة الاشتراكية، وألزَمَ الناس بها بقوة الحديد والنار، وبدلًا من أن يقف الأزهر وعلماؤه – المعروفة مواقفهم التاريخية لنُصرة الإسلام والدفاع عنه – في وجه هذا الطاغية ومِلته الخارجة عن الإسلام، قام شيخ الجامع الأزهر في ذلك الوقت بالترويج لهذا المذهب الهدّام، والدعاية له باسم الإسلام من خلال برنامجه الإذاعي اليومي «الاشتراكية والحياة» فضل بسبب ذلك كثير من المسلمين ولا حول ولا قوة إلا بالله.

المثال الثاني: وعندما قرر نفس الطاغية إعدام نخبة من خيرة رجال ودعاة مصر في ذلك الوقت 1954 وهم عبد القادر عودة وإخوانه، استصدر فتوى من الأزهر بذلك فجاءته جاهزةً تقول: "إن هؤلاء كفار لا تقبل توبتهم" وقد جاء الطاغية عبد الناصر بهذا المفتي بعد أن رفض الشيخ محمد خضر حسين أن يفتيه بتلك الفتوى التي ما هي إلا مثالٌ لفتاوى تصدر اليوم داخل الجزيرة وتعرض وتصرح أحيانًا بأئمة الدعوة وعلمائها من أمثال الشيخ سلمان وسفر... وغيرهم.

إن مثل هذه المواقف من هذه الفئة من علماء السوء هي التي شجعت أهل الباطل على باطلهم، وخذلت أهل الحق عن حقهم، وطعنت في دين الله ومَيَّعَت عقيدة التوحيد والولاء والبراء، وعملت على انتشار مذاهب

الضلال وعقائد الإلحاد، كل ذلك مقابل ثمنٍ بخس، دراهم معدودة با ع بها هؤلاء دنياهم وآخرتهم بدنيا غيرهم ولا حول ولا قوة إلا بالله. لقد صدق عليٌّ بن أبي طالب –رضي الله عنه– عندما قال: "قصم ظهري رجلان: عالمٌ متهتك، وجاهل متنسك"

إن فساد الدين أساسه فساد فئتين من الناس هم العلماء والحكام كما قال ابن المبارك رحمه الله:

وهـــل أفســـــد الــديــن إلا المــلــوك وأحـــبـــارُ ســـــوءٍ ورهـــبـــانُهـــا

وفساد الحكام سببه فساد العلماء، وفساد العلماء سببه الإخلاد إلى الأرض وحب المال والجاه، يقول أبو حامد الغزالي واصفًا حال علماء عصره بعد أن ذكر من مواقف علماء السلف وتضحيتهم في سبيل الحق وعدم اكتراثهم ببأس السلاطين: "وأما الآن فقد قيدت الأطماع ألسن العلماء فسكتوا وإن تكلموا لم تساعد أقوالهم أحوالهم، فلم ينجحوا ولو صدقوا وقصدوا حق العلم لأفلحوا، ففساد الرعايا بفساد الملوك، وفساد الملوك بفساد العلماء، وفساد العلماء باستيلاء حب المال والجاه، ومن استولى عليه حب الدنيا فلم يقدر على الحسبة على الأراذل، فكيف على الملوك والأكابر، والله المستعان على كل حال" [إحياء علوم الدين جـ 97/2].

إن ما سبق من النصوص والنقول يُبَيِّنُ بكل جلاء أن الوقوف لهذه الفئة من علماء السوء بالمرصاد لكشف باطلهم وتعرية ضلالهم وفضح مخططاتهم، يأتي في مقدمة أولويات العمل للإسلام والدفاع عنه والسعي في التمكين له، وما وقوف علماء الإسلام ضد علماء البدع والضلال والأهواء ومناظرتهم لهم وردهم عليهم إلا أمثلة للقيام بهذا الواجب، ومن المواقف المشهورة في هذا المقام مواقف الإمام أحمد ضد المعتزلة ومواقف ابن تيمية من الفرق الضالة، وموقف الشيخ الخضر حسين شيخ الأزهر – رحمه الله – ضد مبادئ الاشتراكية العلمانية وطغاة مصر في عهده.

إن الرد على هذه الفئة من علماء السوء باب مستقل عن الرد على أخطاء العلماء الحقيقيين، لأن علماء السوء من جنس أعداء الدين، وليسوا داخلين في مسمى أهل العلم بالمعنى الشرعي الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر الذي لا يهابون في الحق سلطانًا جائرًا ولا حاكمًا كافرًا، وهذا التفريق بين الفئتين ضروري قبل أن ندخل في فقرة أحكام وحدود طاعة واتباع وتعظيم العلماء في الإسلام وذلك حتى لا يحصل اللبس أو الخلط.

ثالثا: حدود طاعة العلماء وتعظيمهم في الإسلام

لا شكَّ أن اتبّاع العلماء فيما يُبَيِّنون من حق ويدعون إليه من خير واجبٌ على المسلمين، يقول تبارك وتعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ} وقد سَبَقَ أن بَيَّنا أن طاعة الله

ورسوله تقتضي طاعة العلماء لأنهم ورثة الأنبياء، وطاعة أولي الأمر يدخل فيها طاعة العلماء أيضًا لأن المفسرين فسروا أولي الأمر بأنهم العلماء أو العلماء والأمراء، قال تبارك وتعالى: {فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ}.

والنصوص في هذا الباب كثيرة نكتفي بذكر ما ذكرناه منها لنبني عليه حدود الطاعة والاتباع للعلماء، وذلك أن كثيرًا من الناس يخطئ فيظن أن طاعة العلماء مطلقة عمياء لا حدود لها، وهذا خطأ فاحش، لأن العلماء ليسوا معصومين فهم عرضة للخطأ ومجانبة الصواب كما قال الإمام مالك: "كل كلام يؤخذ منه ويرد إلا كلام صاحب هذا القبر"، يعني الرسول ﷺ، والعلماء وإن كانوا معذورين فيما يصدر منهم من أخطاء بعد تحريهم للصواب، فإن الناس غير معذورين في تقليدهم المطلق دون تحر للصواب، ولهذا قال ابن مسعود: "ألا لا يقلدن أحدكم دينه رجلًا إن آمَن آمَن، وإن كَفَرَ كَفَرْ، فإنه لا أسوة في الشر"

وقال الإمام أحمد: "من قلة علم الرجل أن يقلد دينه الرجال"

ولقطع الطريق على التقليد الأعمى للعالِم حَذَّرَ الشرع من التعظيم الزائد للعلماء، فَقَصَّ في القرآن أن من أسباب كفر أهل الكتاب مبالغتهم في تعظيمهم علمائهم حتى أصبحوا يصدرون عن أقوالهم في التحليل والتحريم من دون الله، قال تعالى: {اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ}، وهذا الاتخاذ كما فسره حديث عُدَيٍّ الذي رواه الترمذي وأحمد وغيرهما، كان بطاعتهم إياهم في تحليل الحرام وتحريم الحلال، وقد حَذَّرَ علماء المسلمين من الوقوع فيما وقع فيه أهل الكتاب فصنفوا في ذلك وألفوا وممن بوب على هذا الموضوع الشيخ محمد بن عبد الوهاب – رحمه الله – في كتاب التوحيد حيث قال: "باب من أطاع العلماء والأمراء في تحريم ما أحلَّ الله أو تحليل ما حَرَّم فقد اتخذهم أربابًا" إن طاعة العلماء واتباعهم مربوطة بقدر التزامه بالحق ودفاعهم عنه، وبقدر ميلهم عن الحق ومجانبتهم إياه يكون البراء منهم والعداوة لهم، فذلك هو الميزان الشرعي الصحيح الذي دلت عليه النصوص وتواتر به عمل سَلَفِ هذه الأُمَّة الصالح، والولاء المطلق لهم فيما هم عليه من الحق والباطل هو إخلالٌ بمقتضى الإيمان الذي أوثق عراه الحب في الله والبغض فيه.

ولما كان العلماء ليسوا معصومين وتصدر منهم الأخطاء، كان لا بُدَّ من بيان الأسلوب الشرعي في بيان تلك الأخطاء وهو موضوع الفقرة الرابعة.

رابعا: الأسلوب الشرعي في بيان أخطاء العلماء

تختلف أسباب أخطاء العلماء كما تتفاوت آثار هذه الأخطاء، وتبعًا لذلك تتحدد طريقة الرد وأسلوب البيان المناسبين لتلك الأخطاء، فإذا كان الخطأ في مسألة جزئية غاب فيها الدليل أو خفي أو تعارضت الأدلة وتحري فيها الصواب يكون المناسب التنبيه إلى الصواب برفق ولطف دون تشنيع ولا تقريع.

وإذا كان الخطأ في جليات الدين وقطعيات الشريعة والمسائل التي في حكمها مما انتصبت عليه الأدلة وشهدت له البراهين، فإن الشدة على المخالف والقسوة في القول له مطلوبة، للتنفير من قوله والتحذير منه، فقد قال ﷺ لأبي ذر لما عَيَّرَ بلالًا بأمه: "إنك امرؤ فيك جاهلية" [رواه البخاري].

وقال للرهط الذي أفتوا صاحبهم بالاغتسال وحكمه التيمم فمات "قتلوه قتلهم الله، ألا سألوا إذ لم يعلموا، إنما شفاء العي السؤال" [رواه أبو داود وابن ماجة وابن حنبل].

وقال أبو بكر لعُمَر –رضي الله عنهما– "أجبارٌ في الجاهلية خوار في الإسلام"

وقال ابن عباس لمن خالفوا حديثه عن رسول الله ﷺ محتجين بفعل أبي بكر وعُمَر: "يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء أقول قال رسول الله ﷺ وتقولون قال أبو بكر وعُمَر" [رواه الإمام أحمد في مسنده].

ولم يزل هذا دأب أهل العلم يشتدون في الرد على المخالف ويقسون في مثل هذه الأمور والنقول في ذلك كثيرة، منها ما نقل من أن الإمام أحمد رحمه الله رفض أن يَرُدَّ السلام على الإمام يحيي بن معين رحمه الله لما جاء يزوره في مرض موته، بسبب قول الإمام يحيي بن معين ببعض قول المعتزلة تحت إكراه العباسيين متأولًا، ولما استدل له يحيي بحديث عمار في الإكراه على كلمة الكفر ما قبل منه الإمام أحمد ذلك وقال بعد أن خرج من عنده "يستدل بحديث عمار"، ومنها ما نقل عن ابن تيمية — مع اعتداله وإنصافه لمخالفيه — من ردود شديدة عليهم إذا كان الخلاف في مثل هذه الأمور، فقد قال فيمن يرى أن التتار يقاتلون قتال البغاة لا قتال الكفار: "إنه قد أخطأ خطًا قبيحًا وضل ضلالًا بعيدًا"

وقال ابن الجزري رحمه الله معلقًا على قول الإمام أبي شامة بعدم تواتر القراءات السبع: "انظر يا أخي إلى هذا الكلام الساقط الذي خرج من غير تأمُّل، المتناقض في غير موضع في هذه الكلمات اليسيرة، أوقفت عليه شيخنا الإمام ولي الله أبا محمد بن محمد بن محمد الجمالي فقال ينبغي أن يعدم هذا الكتاب، كتاب أبي شامة... قلت: ونحن نُشهد الله أنا لا نريد إسقاط الإمام أبي شامة إذ الجواد قد يعثر ولا نجهل قدره بل الحق أحقُّ أن يُتَبَّع، ولكن نقصد التنبيه على هذه الزلة المزلة ليحذر منها من لا معرفة له بأقوال الناس ولا اطلاع له على أحوال الأئمة" [عن كتاب منجد المقرئين ومرشد الطالبين ص62].

ويقول الإمام النووي إن منهجه في المجموع يقتضي المبالغة في تغليط صاحب القول الضعيف والزائف: "ولو كان من الأكابر وإنما أقصد بذلك التحذير على الاغترار به"

هذه نقولٌ مستفيضة من الأحاديث الصحيحة وأقوال الصحابة والعلماء تبين مشروعية الشدة على المخالفين في هذه الأمور كائنًا من كان فالحق أحقُّ أن يُتَبَّع وزلة العالم ليست من الحق في شيء، يقول الشاطبي رحمه

الله: "إن زلة العالم لا يصح اعتمادها من جهة ولا الأخذ بها تقليدًا له وذلك لأنها موضوعة على المخالفة للشرع ولذلك عدت زلة وإلا لو كانت معتدًا بها لم يجعل لها هذه الرتبة ولا نسب إلى صاحبها الزلل فيها" [الموافقات للشاطبي صـ170-171].

والرفق في بيان الخطأ والزلة قد يكون مطلوبًا في حالات كما أن الشدّة مطلوبة في حالات أخرى، والحكمة هي استعمال الأسلوب المناسب في الحال المناسب ولكل مقام مقال. إن النصوص السابقة قد دلت على مشروعية الرد بشدة وقوة على المخالف في مثل تلك المواضيع بعد تحريه للصواب وبحثه عن الحق، وهي تدل من باب أولى على مشروعية ذلك في حق أولئك الذين لم يتحروا الصواب بل جانبوه عن عمد وخالفوه عن قصد بعد أن تبين وبين لهم، وسخروا علمهم وعملهم لخدمة السلاطين الذين بارزوا الله بالحرب وكاشفوه بالعداء، فإذا كان الرسول ﷺ قد قال في حق أولئك الذي أفتوا صاحبهم بالاغتسال عن جهل فمات "قتلوه قتلهم الله" فماذا ينبغي أن يقال في حق من يفتون فتاوى يترتب عليها قتل الألوف، بل ضياعُ أُمَّة بأجمعها؟ وبماذا يُرَدُّ عليهم وهم يبيحون بلاد الحرمين والقدس وفلسطين لأعداء الله تبارك وتعالى؟ وما القول المناسب في حقهم وهم يقرون ولاية المرتدين الذين يتحالفون مع اليهود لحرب المجاهدين في فلسطين وغيرها؟ بل ماذا ينبغي أن يقال في حقهم وقد تواطؤا مع حكام السوء على وأد كلمة الحق والوقوف في وجه من جهر بها ودعا إليها ممن نحسبهم من العلماء الصادقين والدعاة والمصلحين، وساهموا فيما يعانيه هؤلاء من سجن واعتقال ومحاصرة وتضييق؟

إن أصحاب هذه المواقف والفتاوى ممن رضوا بأن تتترس بهم الأنظمة الظالمة وتدافع بهم عن أوضاعها الفاسدة، أصروا على الوقوف معها في خندقٍ واحد، ليس لهم ولا لغيرهم أن يجدوا في أنفسهم إذا أصابهم جزء مما يقتضيه الواجب الشرعي من تعرية باطل تلك الأنظمة والعمل على رفع ظلمها عن العباد. ولا ينفع هؤلاء ما قد يفترضه بعض الناس من أن الأنظمة الحاكمة هي التي استغفلتهم ولبست عليهم، حتى تستصدر منهم تلك الفتاوى والمواقف، فإن هذا الافتراض — لو صح — لا يُغَيِّرُ من الآثار الخطيرة والمفاسد الكبيرة المترتبة على تلك الفتاوى والمواقف، مما يعني بقاء الحكم الشرعي بالعمل على إزالتها، وغاية ما في الأمر أن يكون هؤلاء معذورين في أخطائهم عند الله، مع وجوب الإنكار عليهم، وهذا على افتراض حسن الظن بهم، وهو مالا يُسَوَّغ في حق كثير ممن مردوا على مواقفهم وفتاواهم تلك عن عمد وقصد بعد بيان الحق لهم، وقيام الحجة عليهم واتضاح الدليل ضدهم، وحتى لو سلم أنهم استغفلوا فهذا دليل على فقدهم أحد شروط الإفتاء، وهو العلم بالواقع، وإقدامهم على الإفتاء مع فقدهم هذا الشرط، لا يجوز شرعًا، ويجب إنكاره عليهم.

إن مواقف هذه الفئة من العلماء وفتاواهم التي خذلوا بها الحق ونصروا الباطل وخانوا أمانة العلم وميراث النبوة هي التي دفعت كثيرًا من أهل الحق إلى سحب الثقة منهم، وقطع الأمل فيهم وكان ذلك من أهم أسباب سوء العلاقة بين كثير ممن يصنفون في خانة العلماء من جهة، وكثير من العاملين للإسلام من جهة أخرى.

والسبيل لحل هذه المشكلة هو موضوع الفقرة التالية...

خامسا: الطريق الصحيح لإصلاح هذا الوضع:

لتجاوز مرحلة الخصام القائمة بين هؤلاء لابد من مراعاة الأمور التالية، وهي أمور نبه على معظمها فضيلة الشيخ الدكتور ناصر العمر – فَرَّجَ الله عنه وعن إخوانه – في رسالته [لحوم العلماء مسمومة] حيث بَيَّن واجب العلماء وملخصه فيما يلي، مع إضافات وتعديلات طفيفة أخرى، وبعض التعديل وهذه الواجبات هي:

1. أن يكون العالم قدوة في علمه وعمله، والله تبارك وتعالى يقول: {أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ}، ويقول: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ *كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ}.

2. أن يَتَثَبَّت العالم في الفتوى ويكمل شروطها، فإذا طلبت منه فتوى في موضوع ما فعليه التأمل والتأني ومعرفة قصد المستفتي والآثار المترتبة على تلك الفتوى، ثمَّ يفتي بعد توفر شروط الفتوى من فقه الشرع وفقه الواقع.

3. أن يحذر العالم من الاستدراج والاستغلال والتدليس عليه خاصة من قبل حكام الظلم وسلاطين الفساد الذين بارزوا الله بالحرب والعدوان.

4. أن يكون جريئًا في الحق لا تأخذه في الله لومة لائم، فالجرأة في الحق من أهم ما يُمَيز العالم الصادق الذي هو القدوة الحسنة والأسوة المثلى لغيره، فعليه أن يقول للمسيء أسأت كائنًا من كان، وللعالم اليوم في مواقع علماء السلف قدوة حسنة يحتذي بها، كموقف سعيد بن المسيب والإمام مالك والإمام أحمد والعز بن عبد السلام وابن تيمية وغيرهم رحمهم الله جميعًا.

5. الابتعاد عن مواقف الريب وخاصة أبواب السلاطين التي حذر منها النبي ﷺ وأصحابه وسَلَف الأمة وخلفها الصالح، فقد قال ﷺ في التحذير من السلاطين: "ومن أتى أبواب السلاطين افتتن، وما ازداد عبد من السلطان قربًا إلا ازداد من الله بُعدًا" [رواه أحمد في المسند. وقال أحمد شاكر: "إسناده صحيح"]. وقال حذيفة –رضي الله عنه–: "إذا رأيتم العالم بباب السلطان فاتهموا دينه، فإنهم لا يأخذون من دنياهم شيئًا أخذوا من

دينهم ضعفه" وإذا قام العلماء بذلك وجب في حقهم من التعظيم والتقدير والاحترام لازم ما بيناه في بداية هذا البيان، فالرسول ﷺ يقول: "ليس منا من لم يجل كبيرنا ويرحم صغيرنا ويعرف لعالمنا حقه" [رواه أحمد والحاكم].

وبذلك يتبوأ العلماء مكانتهم اللائقة بهم في توجيه الأمة وقيادتها إلى سبيل الخير ومسالك الرشاد.

وفي الختام لا يسعنا إلا أن نشيد بتلك المواقف الصادقة الشجاعة في الحق التي وقفها نخبة من العلماء الذين نحسبهم صادقين ولا نزكيهم على الله، من أمثال الشيخ سلمان العودة والشيخ سفر الحوالي... وغيرهم من العلماء العاملين داخل الجزيرة وخارجها، تلك المواقف التي رفعت جبين الحق عاليًا ورأس الأُمَّة شامخًا ومرغت كبرياء الظلم، أثبتت أن على صخرة الحق وصلابة الإيمان تتفتت كل وسائل الإغراء والإغواء وتنهزم آلة البطش وتنكسر حربة الطغيان والعدوان، فنسأل الله أن يفرج كربهم ويفرغ علينا وعليهم صبرًا ويثبت أقدامنا وأقدامهم. {وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُواْ لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ وَمَا ضَعُفُواْ وَمَا اسْتَكَانُواْ وَاللّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ * وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ * فَآتَاهُمُ اللّهُ ثَوَابَ الدُّنْيَا وَحُسْنَ ثَوَابِ الْآخِرَةِ وَاللّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ}، {رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ}

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

عنهم / أسامة بن محمد بن لادن

التاريخ: 1415/12/5 هـ

الموافق: 1995/5/6 م

بيان رقم (16)

من بيانات هيئة النصيحة والإصلاح

"الأمير سلطان وعمولات الطيران"

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وبعد...

فإن خلافاتنا مع النظام السعودي الحاكم تتجاوز الأمور الهامة العارضة؛ كالانهيار الاقتصادي، والفساد الإداري، وظلم الناس، ومُصادرة حقوقهم الشرعية؛ إلى ما هو أهمُّ وأعمق من ذلك وأكبر؛ فهي تتعلق بأمور أساسية من مُقتضيات التوحيد وكلمة لا إله إلا الله مُحَمَّد رسول الله، ولوازمها التي قد خرج عنها النظام السعودي؛ فَفَقَدَ بذلك مشروعيته من أساسها؛ إلا أننا أثناء طريق الإصلاح، تعترضنا أمور نرى لزامًا علينا تنبيه الناس إلى مخاطرها. ومن هذه الأمور؛ المخاطر الاقتصادية الماسّة لحياة الناس بصورة مُباشرة، وفي هذا السبيل يأتي هذا البيان.

إن انهيار الاقتصاد السعودي، قد أصبح من الأمور الجلية، التي لا يُماري فيها إلا مُكابر؛ بعد أن أجمع أصحاب الاختصاص والمال والأعمال في الداخل والخارج على ذلك. والوسط التُجاري يُدرك أكثر من غيره ما يُنذر به الوضع، من إفلاس لكُبرى المؤسسات الاقتصادية، وأعرق الأُسَر التجارية.

وأمّا ما يقوم به النظام لنفي هذه الحقيقة، فليس له أي قيمة؛ لأن حقيقة هذا الانهيار أصبحت تمس الناس، وتُؤثر في معيشتهم؛ كالغذاء والدواء والغاز والكهرباء والوقود والتعليم، وباقي مُتطلباتت حياتهم العامة.

وهذا المستوى من الانهيار الفظيع، لاقتصاد إحدى أغنى دول العالم — افتراضًا — لم يأتِ من دون مُقدمات، بل جاء نتيجة تراكم مجموعة من العوامل، التي يكفي كل واحدٍ منها للقضاء على اقتصاديات أعظم الدول وأكثرها ثراءً؛ ومن بين تلك العوامل، تراكم وتعاطي الديون الربوية؛ التي حكم الله على اقتصاد مُرتكبيها بالمحق {يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ}

ومن بينها كذلك، ما يرتكبه المتنفذون من أفراد الأسرة الحاكمة، من النهب والسلب لاقتصاد الأمة العام؛ فبعد أن نهبوا ميزانيات الدولة المتتالية، وسطوْ على احتياطياتها ذات الأرقام الفلكية، ثُم رهنوا بترولها وثرواتها

بديون ربوية، نهبوها هي الأخرى. ها هم اليوم، وإمعانًا منهم في الجشع والطمع، يأتون بأسلوبٍ جديد؛ لنهب ما تبقى في جيوب الناس المخنوقين بغلاء الأسعار، وارتفاع تكاليف المعيشة والإقامة والسكن؛ وهذا الأسلوب، هو بيع مؤسسات الدولة للمواطنين باسم «الخصخصة أو التخصيص».

ومن آخر إجراءات النظام في هذا الصدد ما أعلن عنه من عزمه بيع الخطوط السعودية للقطاع الخاص، وهدف النظام من هذا الإجراء واضح جلي، فهو:

أولا: يريد أن يحصل على أموال جديدة من أيدي الشعب بعد أن أفلست خزينة الدولة.

ثانيا: كما يريد أن يتخلص من الخسائر والديون، التي تحملتها الخطوط من قبل، زيادة على سبعة مليارات ونصف مليار دولار ستُضاف للديون؛ للحصول على أسطول جديد من الطائرات الأمريكية لهذه الخطوط، بالرغم من أن هذه الخطوط لا تحتاج في تجديد أسطولها إلى هذا الكم الهائل من الطائرات (60 طائرة)، فضلًا عن أن هذا المبلغ ليس هو الثمن الحقيقي للصفقة. فالفرنسيون عرضوا مواصفات كافية ومؤدية للغرض، بأقل من هذا المبلغ بكثير، ولكن عمولات الملك والأمراء المتنفذين وبالذات الأمير سلطان، هي التي ترفع الأسعار هذا الارتفاع الجنوني، يُضاف إلى ذلك حرصهم على إرضاء الأمريكان بشراء هذه الصفقة، إذ أنها توفر عشرين ألف وظيفة، وتُشغل مصانع الطيران الأمريكية وتنقذها لمدة خمس سنوات؛ في الوقت الذي تتفشى فيه البطالة عندنا في أوساط الخريجين والشباب منذ عشر سنين.

إن ما وصلت إليه الخطوط السعودية وغيرها من مؤسسات الدولة من إفلاس، كان نتيجة حتمية لممارسات حفنة القتلة السياسيين، من متنفذي الأسرة الحاكمة، الذين يُسيطرون على هذه المؤسسات العامة. فإلى متى سيظل هؤلاء المحتالون يستنزفون أموال الأُمَّة ويحملون أجيالها القادمة بهذه الديون؛ من أجل الصرف على شهواتهم ونزواتهم الشخصية من مال الأُمَّة العام؟

إن هذه المؤسسات (الخطوط السعودية وغيرها) تعتبر مؤسسات ميتة اقتصاديًا وتجاريًا، ولتأكيد هذه الحقيقة، يكفي أن نُذَكِّر بأن ديونها على الدولة والأمراء، تقدر بمليارات الريالات المتراكمة، منذ عدة سنوات، ولا أمل في استخلاصها أو توقفها في المستقبل، في ظل هذا النظام؛ فلا ندري مَن سَيَتَحَمَّل تكاليف الطائرات التي يستخدمها الأمراء، من طائرات الخطوط السعودية، بعد أن يشتريها القطاع الخاص أو مَن سَيُسَدد أوامر الإركاب الحكومية؟

إن الخسارة المادية واضحةٌ جلية في شراء أسهم مثل هذه المؤسسات، زد على ذلك الآثار المترتبة على إعانة هؤلاء الحكام على نهب مزيد من أموال المسلمين بغير حق. ولذا فإننا من – باب النصح – ننبه الجميع إلى

خطورة الدخول في أي صفقة مع النظام من هذا القبيل؛ لأن مقومات الخسارة واضحة؛ وننصح إخواننا العاملين في مثل هذه المؤسسات، بالاقتصاد في الإنفاق، والبحث عن مصدر رزق شريف آخر؛ لأن كثيرًا منهم سيكون عُرضة للتسريح من العمل، بعد تخصيص أمثال هذه المؤسسات؛ استجابةً وخنوعًا من الدولة لأوامر وتعليمات صندوق النقد الدولي التي تُفرض على كل الدول ذات الاقتصاد المنهار.

وفي الختام، نسأل الله أن يولي علينا خيارنا، ويصرف عنا شرارنا، ويهدينا إلى الحق.

عنهم: أسامة بن محمد بن لادن

التاريخ: 1416/3/13 هـ

الموافق: 1995/7/11 م

بيان رقم (17)

من بيانات هيئة النصيحة والإصلاح

"رسالة مفتوحة إلى الملك فهد بمناسبة التعديل الوزاري الأخير"

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه.

إلى ملك نجد والحجاز فهد بن عبد العزيز:

السلام على من اتبَّع الهدى، وبعد...

فهذه رسالة مفتوحة نبعث بها إليك بعيدًا عن ألقاب المجاملات الملكية وألقاب التفخيم، وهي مصارحة لك ببعض ما يمكن التصريح به مما ارتكبته أنت ومن حولك من أمور عظام في حق الله ودينه، وحق عباده وبلاده، وحق حرمه وأُمَّته، فإن وضوح ما سنكتبه لك من حق، وجلاء ما في هذه الرسالة من الصواب، يدفعنا إلى الأمل بأن تخترق ما أحطت به نفسك من حجب عن سماع الحق، وجدر دون وصوله إليك.

أيُّها الملك:

مناسبة هذه الرسالة هي ما تقوم به أنت والأمراء المتنفذون من خداع للناس ومحاولة لِلّعب على عقولهم وامتصاص لغضبهم عليكم ونقمتهم على حكمكم بما تقومون به من «إصلاحات» هامشية خادعة تدخل في باب المسكِّنات والمهدئات الآنية لنقمتهم، ومن ذلك ما قمتم به من تأسيس مجلس الشورى الذي انتظرته الأُمَّة طويلًا، وخيّب آمالها بعد أن وُلد ميتًا، وما قمتم به أخيرًا من تعديلٍ وزاريٍّ هامشي لم يمس رأس الداء وأساس البلاء الذي هو أنت ووزير دفاعك ووزير داخليتك وأمير الرياض ومن على شاكلتكم!!

ومناسبة هذه الرسالة المهمّة لن تدفعنا إلى تخطى جوهر الخلاف معك، وأساس الصراع مع حكمك، وهذا الجوهر والأساس ليس هو ما يتبادر إلى ذهنك مما عملت على إشاعته في عهدك، ومكّنت له من بعدك من ظلم للعباد وهضم لحقوقهم، وخاصة العلماء منهم والدعاة والمصلحين والتجار وشيوخ القبائل. ولا هو ما عرّضت له الأُمَّة عامةً من إهانةٍ لكرامتها وتدنيسٍ لمقدساتها وسلبٍ لخيراتها ونهبٍ لثرواتها، ولا هو أيضًا ما

شاع في عهدك من الرشاوي والعمولات وانتشر من المحسوبية والفساد الإداري والأخلاقي!! ولا هو كذلك ما قدمت إليه البلاد من انهيارٍ اقتصادي مذهل وصل بها إلى درجة الإفلاس.

فهذه الأمور المهمّة سنعرض لبعضها لاحقًا بعد أن نعرض أولًا لجوهر الخلاف معك وأساسه الذي هو خروج نظام حكمك عن مقتضيات لا إله إلا الله ولوازمها التي هي أساس التوحيد الفارق بين الكفر والإيمان لأن كل تلك الأمور ناجمة عن خروجك ونظام حكمك عن مقتضيات التوحيد، ولوازمه.

وبما أننا سنصدر – إن شاء الله – قريبًا بحثًا يتناول أوجه هذا الخروج بشكلٍ أكثر تفصيلًا فإننا سنقتصر في هذه الرسالة الموجزة على بيان وجهين من وجوه هذا الخروج وهما:

أولا: حكمك بغير ما أنزل الله وتشريعك له

لقد تواترت نصوص القرآن والسُنّة وأقوال علماء الأُمَّة على أنّ كل من سوَّغ لنفسه أو لغيره اتبّاع تشريعٍ وضعي أو قانونٍ بشري مخالفٍ لحكم الله، فهو كافرٌ خارجٌ عن المِلة.

يقول الله تبارك وتعالى: {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا} يقول الشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ – رحمه الله – في تفسير هذه الآية: "من دعا إلى تحكيم غير الله ورسوله فقد ترك ما جاء به الرسول ﷺ ورغب عنه وجعل لله شريكًا في الطاعة وخالف ما جاء به رسول الله ﷺ فيما أمره الله تعالى به في قوله: {وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ}، وقوله تعالى: {فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا}. فمن خالف ما أمر الله به ورسوله ﷺ بأن حَكَمَ بين الناس بغير ما أنزل الله أو طلب ذلك إتباعًا لما يهواه ويريده فقد خلع ربقة الاسلام والإيمان من عنقه، وإن زعم أنه مؤمن فإن الله تعالى أنكر على من أراد ذلك وكذبهم في زعمهم الإيمان لما في ضمن قوله {يَزْعُمُونَ} من نفي إيمانهم فإن {يَزْعُمُونَ} إنما يُقال غالبًا لمن ادعى دعوى هو فيها كاذب لمخالفته لموجبها وعمله بما يُنافيها، يحقق هذا قوله: {وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ} لأن الكفر بالطاغوت ركن التوحيد، كما في آية البقرة، فإذا لم يحصل هذا الركن لم يكن موحدًا، والتوحيد هو أساس الإيمان الذي تصلح به جميع الأعمال وتفسد بعدمه، كما أن ذلك بيّن في قوله تعالى: {فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى} وذلك أن التحاكم إلى الطاغوت إيمانٌ به" [من كتاب فتح المجيد شرح كتاب التوحيد صـ392-393].

ويقول الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ – رحمه الله – في تفسير هذه الآية: "وقد نفى الله الإيمان عمن أراد التحكم إلى غير ما جاء به الرسول ﷺ من المنافقين كما قال تعالى: {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا

بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا} فإن قوله -عز وجل- {يَزْعُمُونَ} تكذيبٌ لهم فيما ادّعوه من الإيمان فإنه لا يجتمع التحاكم إلى غير ما جاء به الرسول ﷺ مع الإيمان في قلب عبد أصلًا بل أحدهما يُنافي الآخر، والطاغوت مشتقٌ من الطغيان وهو مجاوز الحد فكل من حكم بغير ماجاء به الرسول ﷺ أو حاكم إلى غير ما جاء به الرسول ﷺ فقد حكم الى الطاغوت وحاكم إليه" [من رسالة تحكيم القوانين للشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ].

ويقول الله -عز وجل-: {أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ}، يقول ابن كثير في تفسير هذه الآية: "ينكر الله تعالى على من خرج عن حكم الله المحكم المشتمل على كل خير الناهى عن كل شر وعدل إلى ما سواه من الآراء والاهواء والإصطلاحات التى وضعهاالرجال بلا مستند من شريعه الله، كماكان أهل الجاهلية يحكمون به من الضلالات والجهالات مما يضعونها بأرئهم واهوئهم، وكما يحكم به التتار من السياسات الملكية المأخوذة من ملكهم جنكيز خان الذي وضع لهم الياسق وهو عبارةٌ عن أحكامٍ اقتبسها من اليهودية والنصرانية والمِلة الإسلامية، وغيرها. وفيها كثير من الأحكام أخذها من مجرد هواه. فسارت في بنيه شرعًا متبعًا يقدمونها على الحكم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فمن فعل ذلك فهو كافرٌ يجب قتله حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله ﷺ فلا يحكم سواه في قليل ولا كثير"

وهل الياسق هذا إلا مثالٌ متقدمٌ للقوانين التي تحكمها أنت ونظام حكمك ومن على شاكلته من الأنظمه اليوم؟ إن تحكيم القوانين الوضعية والتحاكم إليها هو بلا شك عبادة ممن يفعل ذلك لواضع هذه القوانين، واستعبادٌ من مُشَرِّعها لمن يتبعونه ويطيعونه في تشريعاته تلك من دون الله. وهذا المعنى بَيَّنَهُ رسول الله ﷺ لعُديّ بن حاتم في الحديث الذي أخرجه الترمذي وغيّره وحسنه أن عُديّ ابن حاتم رضي الله عنه — وكان نصرانيًا — سمع النبي ﷺ وهو يقرأ هذه الآية {اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ} فقال: "يا رسول الله إنّا لسنا نعبدهم!" فقال رسول الله ﷺ: "أليس يحرمون ما أحل الله فتحرمونه، ويحلون ما حَرَّم الله فتحلونه؟!" قال: "بلى"، قال: "فتلك عبادتهم"

إن عُديّ بن حاتم -رضي الله عنه- كان يظن ان العباده مقتصرةٌ على تقديم الشعائر التعبدية كالصلاة ونحوها ولما كان النصارى لا يصلون لأحبارهم ورهبانهم ظنَّ أنهم لا يتخذوهم أربابًا، لكن رسول الله ﷺ أزال عنه هذا اللبس وبين له أنهم بطاعتهم إياهم في التحليل والتحريم علي وجه مخالف للشرع، فقداتخذوهم أربابًا من دون الله. وهذا المعنى للعبادة الذي بينه الرسول ﷺ لعُديّ بن حاتم -رضي الله عنه- هو الذي أجمعت عليه الأُمَّة وتواتر عن العلماء الأئمة الذين سنذكر بعض أقوالهم فيما يلي باختصار: يقول ابن حزم عن قوله

تعالى {اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ}: "لما كان اليهود والنصارى يحرمون ماحرم أحبارهم ورهبانهم ويحلون ما أحلّوا كانت هذه ربوبية صحيحة وعبادة صحيحة وعبادة صحيحة قد دانوا بها، وسمّى الله تعالى هذا العمل اتخاذ أربابٍ من دون الله عبادة وهذا هو الشرك من دون الله بلا خلاف" [الفصل 66/2].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – بعد أن أورد حديث عُديّ بن حاتم السابق: "... وكذلك قال أبو البختري أما أنهم لم يصلوا لهم ولو أن يعبدوهم من دون الله ما أمروهم ولكن أطاعوهم فجعلوا الحلال حرامًا والحرام حلالًا فأطاعوهم فكانت تلك الربوبية... فقد بَيَّن النبي ﷺ أن عبادتهم إياهم كانت في تحليل الحرام وتحريم الحلال لا أنهم صلّوا لهم وصاموا ودعوهم من دون الله، فهذه عبادة الرجال، وقد ذكر الله أن ذلك شرك بقوله: {لا إِلَهَ إِلا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ}" [الفتاوى 67/7].

ويقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب – رحمه الله – مبوبًا حديث عُديّ السابق: "من أطاع العلماء والأمراء في تحريم ما أحلَّ الله أو تحليل ما حَرَّم الله فقد اتخذهم أربابًا" [عن حاشية كتاب التوحيد ص146].

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله –: "ومن المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام، وباتفاق جميع المسلمين أن من سوّغ اتباع غير دين الإسلام واتباع شريعة غير شريعة محمد ﷺ فهو كافر" ويقول رحمه الله: "فالإسلام يتضمن الإستسلام لله وحده، فمن استسلم له ولغيره كان مشركًا، ومن لم يستسلم له كان مستكبرًا عن عبادته والمشرك به والمستكبر عن عبادته كافر والاستسلام له وحده يتضمن عبادته وحده وطاعته دونه"

ويقول الشيخ محمد بن ابراهيم آل الشيخ – مفتي المملكة سابقًا – رحمه الله: "إن من الكفر الأكبر المستبين تنزيل القانون اللعين منزلة ما نزل به الروح الأمين على قلب محمد ﷺ ليكون من المنذرين بلسان عربي مبين في الحكم به بين العالمين والرد إليه عند تنازع المتنازعين"

ويقول في رسالةٍ وجهها إلى أمير الرياض – في وقته – بشأن القوانين الوضعية التي يتحاكم إليها في الغرفة التجارية بالرياض وبيان أنها كفر ناقل عن الملة: "واعتبار شيءٍ من القوانين للحكم بها ولو في أقل القليل لا شكَّ أنه عدم رضا بحكم الله ورسوله ونسبة حكم الله ورسوله إلى النقص وعدم القيام بالكفاية في حل النزاع وإيصال الحقوق إلى أربابها وحكم القوانين إلى الكمال وكفاية الناس في حل مشاكلهم، واعتقاد هذا كفرٌ ناقلٌ عن المِلة والأمر كبير مهم وليس من الأمور الاجتهادية... وتحكيم شرع الله وحده دون كل ما سواه شقيق عبادة الله وحدة دون ما سواه، إذ مضمون الشهادتين أن الله هو المعبود وحده دون كل ما سواه شقيق عبادة الله وحده دون ما سواه، إذ مضمون الشهادتين أن الله هو المعبود وحده لا شريك له وأن يكون رسوله هو المتبع المحكّم ما جاء به فقط، ولا جردّت سيوف الجهاد إلا من أجل ذلك والقيام به فعلًا وتركًا وتحكيمًا عند النزاع"

ويقول العلامة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في [أضواء البيان]: "تحكيم النظام المخالف لتشريع خالق السموات والأرض في أنفس المجتمع وأموالهم وأعراضهم وأنسابهم كفر بخالق السموات الأرض وتمرد على نظام السماء الذي وضعه مع خلق الخلائق كلها وهو أعلم بمصالحها –سبحانه وتعالى- أن يكون معه مشرع آخر علوًا كبيرًا {أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ} قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حرامًا وحلالًا، قل آالله أذن لكم أم على الله تفترون"

ويقول الشيخ محمد حامد الفقي – رحمه الله – في تعليقاته على كتاب التوحيد، في شأن مُحكِّم القوانين الوضعية: "فهو بلا شك كافرٌ مرتدّ إذا أصرّ عليها ولم يرجع إلى الحكم بما أنزل الله، ولا ينفعه أي اسم تسمّى به ولا أي عمل من ظواهر أعمال الصلاة والصيام والحج ونحوها"

ويقول الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله في تحكيم القوانين الوضعية: "فهذا الفعل إعراض عن حكم الله ورغبة عن دينه وإيثار لأحكام الكفار على حكم الله سبحانه، وهذا كفرٌ لا يشك أحدٌ من أهل القبلة على إختلافهم في تكفير القائل به والداعي إليه"

هذه أدلةٌ من الوحي صحيحة، ونقولٌ عن العلماء صريحة في محل النزاع، تَقطعُ الخلاف وتُسكتُ الجدَل وتُخرِسُ المكابرة، ولولا مخافة التطويل لاسترسلنا في هذه الأدلة والنقول، فهذا الموضوع يُشَكِّلُ الموضوع الرئيسي في القرآن الكريم كله ولكن نظن أن فيما ذكرنا كفاية لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

بقي أن نذكرك بما تمارسه أنت ونظام حكمك من تحكيم لهذه القوانين الكفرية وتعطيل لأحكام الله الشرعية. إن الإنسان العادي – فضلًا عن الباحث المدقق – لا يجد عناءً في إثبات أنك ونظام حكمك مشرعون ومحكِّمون للقوانين الوضعية وملزملون الناس بالتحاكم إليها، فنظرة خاطفة على لوائح المحاكم التجارية والقوانين التي تشّرع وتبيح المعاملات الربوبية في البنوك وغيرها، وقانون العمل والعمال وقانون الجيش العربي السعودي، وغير ذلك من القوانين الكفرية التي تؤكد المدى الذي وصل إليه تحكيم هذه القوانين الكفرّية من التوسع والنفوذ داخل البلاد.

وقد ذكرت «مذكرة النصيحة» وجود عشرات الهيئات القانونية التي تحكم بين الناس بالقوانين الوضعية التي تسوسون بها البلاد والعبد في الداخل، ناهيك عما يحكم البلاد في علاقتها الخارجية من تلك القوانين التي نأخذ مثالًا لها التزامكم بالتحاكم إلى هيئة تسوية المنازعات بين دول مجلس التعاون الخليجي، فهذه الهيئة التي تتحاكم إليها الدول المتنازعة الأعضاء في المجلس وفي مقدمتها دولة المقر – السعودية – هيئة قانونية كفرية وضعية مما لا يدع مجالًا للشك، فقد نصحت مبينة مصادر أحكامها وقوانينها في المادة التاسعة من نظامها الأساسي قائلة:

"تصدر الهيئة توصياتها وفتاويها وفقًا لـ:

1. أحكام النظام الأساسي لمجلس التعاون.
2. والقانون الدولي.
3. والعرف الدولي.
4. ومبادئ الشريعة الإسلامية، على أن ترفع تقاريرها بشأن الحالة المطروحة عليها إلى المجلس الأعلى لاتخاذ ما يراه مناسبًا"

أيُّ استهزاءٍ هذا بدين الله وأيُّ احتقارٍ لشريعته؟

أما اكتفيتم من الكفر والضلال بأن جعلتم شريعة الله السماوية وأحكامه القرآنية في آخر قائمة مصادر أحكامكم وقوانينكم مقدمًا عليها حثالة أفكار البشر الوضعية وعادات وأعراف الأمم الجاهلية وأحكام النظم القانونية الكفرية حتى جعلتموها تحت رحمة مجلسكم الأعلى ليتخذ منها ما يراه مناسبًا لهواه؟

ماذا يقول حماة الدين وحراس العقيدة ودعاة التوحيد في التحاكم إلى مثل هذه الهيئات والمحاكم يا «خادم الحرمين»؟ إن الإجابة واضحةٌ وضوح الشمس في رابعة النهار لا تقبل التلكؤ ولا التلعثم ولا المراوغة ولا المداهنة، كما بينّا فيما سبق، إنه كفرٌ بواح مُخرجٌ من المِلة بدليل الكتاب والسُنّة وإجماع الأُمَّة. وهذه بعض فتاوى العلماء الأعلام، تُبَيِّن وجود هذه القوانين من جهة وحكمها الشرعي من جهةٍ أخرى:

يقول الشيخ محمد بن إبراهيم – رحمه الله – عن قوانين المحاكم التجارية في رسالةٍ وجّهها إلى أمير الرياض في وقته: "وقد إنتهى إلينا نسخة عنوانها نظام المحكمة التجارية بالمملكة العربية السعودية ودرسنا قريبًا نصفها فوجدنا ما فيها نظمًا وضعية قانونية لا شرعية... واعتبار شيء من القوانين للحكم بها ولو في أقل القليل لا شك أنه عدم رضا بحكم الله ورسوله... واعتقاد هذا كفرٌ ناقلٌ عن المِلة" [من فتاوى الشيخ 251/12].

ويقول رحمه الله في رسالةٍ وجهها إلى رئيس المحكمة العليا بالرياض في شأن قانون نظام العمل والعمال الذي يحمكه مكتب العمل والعمال وما يجب على المحاكم الشرعية تجاهه: "من مُحَمَّد بن إبراهيم إلى حضرة فضيلة رئيس المحكمة العليا بالرياض، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد... فقد اطلعنا على خطابكم حول المعاملات التي ترد من مكتب العمل والعمال. والذي يتعّين اتباعه في مثل هذا إنما أحيل للمحكمة للبت فيه وإنهائه فعلى المحكمة النظر فيه لأنه من صميم عملها أمّا أذا أحيلت المعاملة لإنفاذ توجيه من مكتب العمل ثم تعاد إليه لينهيها بموجب تعليمات ونظم ما أنزل الله بها من سلطان فلا يسوغ للمحكمة الإلتفات لمثل هذا

التوجيه لأن ذلك يعد من المحكمة موافقة بل مساعدة على التحاكم بغير ما أنزل الله" رئيس القضاء 1379/10/23 هـ. [من فتاوى الشيخ 251/12].

وفي نفس الموضوع – نظام العمل والعمال – كتب الشيخ العلامة عبد الله بن حميد رئيس القضاء – رحمه الله – رسالته المعروفة في بيان أن التحاكم إلى قوانين هذا النظام كفرٌ مُخرجٌ عن المِلة. هذه بعض الفتاوى التي تثبت وجود هذه القوانين من جهة وتُبَيِّن الحكم الشرعي لها من جهة أخرى ولا داعي للأستطراد فالأمر واضح جلي.

ومما هو معروف أن هنالك فَرْقًا جليًا بين من يرتكب كبائر من قبيل أكل الربا مع اعتقاده بحرمتها، وبين من يشرّع قوانين تبيح تعاطي هذه الكبائر، فالذي يتعاطى الربا مثلًا وهو مقر بحرمته مرتكبٌ لكبيرة من أكبر الكبائر والعياذ بالله لكن الذي يشرّع ويقنن القوانين التي تبيح الربا فهو كافرٌ مرتد!! ولسنا بحاجة إلى تنبيه الناس إلى أبراج البنوك الربوبية التي تزاحم مآذن الحرمين الشرفين وتعمل بقوانينكم الوضعية.

إن قول الله تبارك وتعالى: {فَلَا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا}؛ حكم منه تعالى بنفي الإيمان عمّن لم يحكّم شرعه مستسلمًا منقادًا، وقد أكد سبحانه هذا الحكم بأدوات التأكيد المختلفة وفي مقدمتها قسم بنفسه سبحانه وتعالى، وهذه الآية مع ما سبق من بيان النبي ﷺ لعُديّ بن حاتم في آية {اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ} تدحض أية شبهةٍ وتقطع أيِّ متعلق يمكن أن يتشبَّث به المخالف.

الوجه الثاني: موالاة الكفار ومعاداة المسلمين

ليست هنالك سمة للسياسة الخارجية في نظام حكمكم أبرز من ربطكم إياها بمصالح الدول الغربية والصليبية والأنظمة الطاغوتية في البلاد الإسلامية، ومثبت هذه الحقيقة لا يحتاج إلى كثير عناء فالقاصي قبل الداني يعرف مدى هذا الإرتباط، فنظام حكمكم الذي يتبجح بحماية العقيدة وخدمة الحرمين هو الذي أعلن عن دفع أربعة مليارات من الدولارات مساعدة للاتحاد السوفيتي السابق الذي لم يغسل بعد يديه الملطخة بدماء الشعب المسلم في أفغانستان، وذلك سنة 1991 م.

ونظام حكمكم – حارس العقيدة السمحة!! – هو الذي دفع قبل ذلك آلاف ملايين من الدولارات للنظام النُصيّري السوري سنة 1982 م، مكافأةً له على ذبح عشرات الآلاف من المسلمين في مدينة حماة، وهو كان يدعم الموارنة النصارى من حزب الكتائب اللبناني ضد المسلمين هناك. ونظام حكمكم – الرشيد!! – هو الذي دفع مليارات الدولارات للنظام الطاغوتي الذي يطحن الإسلام والمسلمين في الجزائر. ونفس النظام

هو الذي دعم بالمال والسلاح المتمردين النصارى في جنوب السودان. ومع كل هذه العظائم الجمّة في حق المِلة والأُمَّة، فإن نظام حكمكم أفلح إلى حين في مخادعة بعض الناس وتضليلهم عن هذه الحقائق.

إلا أن الله أبى إلا أن يكشف حقيقتكم بأحداث اليمن الأخيرة التي مزَّقت آخر الأقنعة التي كنتم تتموهون بها وتضللون الناس من ورائها، فقد كان دعمكم السياسي والعسكري للشيوعيين اليمنيين القاصمة التي قصمت ظهركم سياسيًا الحالقة التي حلقت مصداقيتكم إسلاميًا... إن أحداث اليمن أوقعتكم في تناقض فظيع، أظهر أن دعمكم للمجاهدين الأفغان ليس حبًا في الإسلام، ولكن حمايةً للمصالح الغربية التي كان يهددها كسب الروس للمعركة هناك، وإلا فإن الشيوعي الأفغاني لا يختلف عن الشيوعي اليمني والمسلم اليمني لا يختلف عن المسلم الأفغاني أيضًا، فكيف نفسر دعمكم للمسلمين ضد الشيوعيين في أفغانستان، ودعمكم ضد المسلمين في اليمن؟

هذا التناقض لا يمكن أن يفهمه إلا من عَلِمَ أن سياستكم مملاةٌ عليكم من الخارج من قِبَل الدول الغربية الصليبية التي ربطتم مصيركم بمصالحها، ولذا فما تقومون به أحيانًا من دعم لبعض القضايا الإسلامية ليس دافعه —كما بيّنا— حب القضايا الإسلامية ومناصرة أهلها، بل دافعه الحقيقي هو حماية مصالح الدول الغربية الكافرة التي قد تتلقي مع تلك القضايا الإسلامية، كما حصل في أفغانستان.

والدليل على ذلك أن القضايا الإسلامية التي تتعارض مع المصالح الغربية، وقفتم فيها لدعم تلك المصالح على حساب أصحاب القضايا المسلمين، فهذا شعب الصومال المسلم قد وقفتم ضد مصالحه مع السياسة الأمريكية وبذلتم في ذلك مال الأُمَّة المغصوب، ورجالها المكرهين. وقبل ذلك وبعده، ها هي قضية فلسطين أم القضايا الإسلامية، قد باركتم مسيرة التطبيع والتركيع والتضييع التي تُسيَّر فيها ومضيتم في مسلسل السلام والاستسلام المفروض فيها، وتطوعتم بدفع جزء كبير من تكاليف العملية رغم الضائقة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، حيث تبرعتم بمائة مليون دولار لسلطة ياسر عرفات العلمانية التي جيء بها لتمارس ما عجزت عن تحقيقه سلطات الاحتلال اليهودي من قمع ضد الشعب الفلسطيني المسلم، ومحاربة لحركاته الجهادية وفي مقدمتها حركة المقاومة الاسلامية (حماس).

ولم يمنعكم من دعم سلطة عرفات واستقباله في الرياض موقفه العدائي منكم إبان حرب الخليج ودعمه الواضح لصدام حسين، فقد بلعتم منه تلك الإهانة مراعاةً لخاطر الراعي الأمريكي لمسيرة السلام المزعوم!!

ولا غرو في ذلك، فحتى لو لم تكن على قناعة شخصية بعملية السلام المزعوم، فليس أمامك إلا الاستجابة لأوامر وليِّ أمرك الأمريكي، أوَ ليس الرئيس الأمريكي كلينتون هو الذي لما زار البلاد رفض أن يزورك في الرياض،

وأصرَّ على أن تأتيه صاغرًا ذليلًا في القواعد الأمريكية في حفر الباطن؟ الرئيس الأمريكي بتصرفه ذلك أراد أمرين:

- أولهما: أن يؤكد أنّ زيارته أساسًا هي لقواته المرابطة في تلك القواعد!!
- وثانيهما: أن يلقنك درسًا في الذلة والمهانة حتى تعلم أنه وليُّ أمرك حقيقةً حتى داخل مملكتك المزعومة التي ليست في الحقيقة أكثر من محميةٍ أمريكية يسري عليها القانون الأمريكي!!

إن مما لاشكَّ فيه ولا نزاع بين العلماء أن موالاة الكفار ومناصرتهم ضد المسلمين تعتبر ناقضًا قطعيًا من نواقض الإسلام، وقد ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية والشيخ محمد بن عبد الوهاب في نواقض الإسلام العشرة، والله تبارك وتعالى يقول: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ}، وقال تعالى: {لاَّ تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بالله واليوم الآخر يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ الله وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ} وقد جعل تعالى اتخاذ الكافرين أولياء من دون المؤمنين ابتغاء للعزة عندهم، من خصائص المنافقين، قال تعالى: {بَشِّرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا * الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَيَبْتَغُونَ عِندَهُمُ الْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا} وموالاة الكفار كما قال أهل العلم هي إكرامهم والثناء عليهم والنصرة والمعاونة لهم على المؤمنين والمعاشرة وعدم البراءة منهم ظاهرًا، فهذه ردّة من فعلها يجب أن تجرى عليه أحكام المرتدين، كما يدل على ذلك الكتاب والسُنّة وأقوال علماء الأُمّة المقتَدَى بهم، ولله درُّ القائل:

ومـــــن يتـــــول الكـــــافرين فمـــــثلهم	ولا شـــكَّ في تكفـــيره عنـــد مـــن عقـــل
وكــــل محــــب أو معـــين وناصـــــرٍ	ويظهـــر جهـــرًا للوفـــاق علـــى العمـــل
فهـــم مـــثلهم في تكفـــيرٍ مـــن ريبـــةٍ	وذا قـــول مـــن يـــدري الصـــواب مـــن الزلـــــــــــــــــــــــــــــــل

فماذا يقول أهل العقيدة النقية والتوحيد الخالص أيها الملك في أفعالكم الكفرية؟ وبماذا يجادل الذين يدافعون عنكم بالباطل؟

{هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجَادِلُ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا}

والآن وبعد أن تَبَيَّنَ خروج نظام حكمك عن مقتضيات كلمة التوحيد وعقيدته السمحة التي تتشدق دائمًا بدعوى حمايتها، تعال لنقوّم بكل موضوعية إنجازاتك في المجال الدنيوي بعد أن كشفنا حقيقتكم بالميزان الشرعي... وسنناقش معك ذلك في النقاط التالية:

أولا: الوضع الاقتصادي

لا شكَّ أنك تدرك معنا أن البلاد ترقدُ على بحيرةٍ من النفط تمثل ربع احتياطي العالم من هذه المادة التي لا تخفى أهميتها، وتدرك معنا أيضًا أن البلاد تنتج ثلث إنتاج منظمة الأوبك، وتدرك معنا أن كذلك أن متوسط الدخل اليومي للبلاد خلال الأعوام الماضية كان يساوي مائة مليون دولار يوميًا من عائدات النفط، فضلًا عن احتياطي مالي كان يقدر مع بداية توليك الحكم بمائة وأربعين مليار دولار، أي أكثر من إحتياطي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا مجتمعة في ذلك الوقت. لقد كانت البلاد في ظل المعطيات الإقتصادية السابقة وقلة عدد السكان نسبيًا أن تُشَكِّلَ ظاهرةً اقتصاديةً مناهضةً للحس الاقتصادي السليم عند بعض من ظنوا أنه لن يأتي اليوم الذي ينهار فيه اقتصاد البلاد لتصبح من أكثر الدول مديونية في العالم.

لكن سياستك الانتحارية خيّبت آمال هؤلاء وغيرهم، فلم يكد يمضي عقدٌ من الزمان على توليك الحكم، حتى انقلبت كل الموازين وتبدل كُلُّ شيء، فأصبحت البلاد مدينة بما يناهز ثمانين بالمائة من مجمل دخلها، وتحول المواطن من صاحب أكبر احتياطٍ مالي إلى أحد أكثر المواطنين دينًا في العالم. وألقى الوضع الاقتصادي المنهار بكل ثقله على حياة المواطنين والمقيمين الذين أثقلت كواهلهم الضرائب والمكوس وخنق جيوبهم غلاء الماء والكهرباء والغذاء، حيث ارتفعت أسعار هذه المواد بشكل جنوني لم يسبق له مثيل.

ولم يكن وضع التعليم بمنأى عن الكارثة، حيث تعاني المدارس من اكتظاظ كبير في الفصول يعاني من نتيجة الطلاب والأساتذة وأولياء الأمور، وزاد من سوء الوضع عجز الوزارة عن صيانة الفصول الموجودة بالفعل، فضلًا عن عجزها عن بناء فصول جديدة.

وليس وضع المستشفيات بأحسن من وضع للمدارس، حيث عجزت الدولة حتى عن صيانة المستشفيات التي تحوّل كثير من أجنحتها إلى ما يشبه مسالخ بشرية فيظل عدم توفر الدواء والعلاج والعناية الطبية المطلوبة، ناهيك عن عجز الوزارة عن بناء مستشفيات جديدة.

ومما زاد وضع البلاد سوءًا على سوء تفشي البطالة بين صفوف الشباب والخرجين من أصحاب الشهادات الجامعية، حيث يقدر عدد العاطلين من هؤلاء ممن أعياهم توفير فرصة العمل بمائة وخمسين ألف يزداد عددهم كل عام ويتقلص سوق العمل وتنكمش أمامهم على الدوام بفعل الأزمة الاقتصادية الحالية التي تزداد سوءًا على سوء.

ومع اشتداد هذه الأزمة وتفاقم الأوضاع سوءًا، لا تستحي أنت ونظام حكمك أن تدعوا الناس إلى الإقتصاد في الاستهلاك في الطاقة وغيرها في الوقت الذي كان سلوككم أسوأ قدوة للمواطنين تشجعهم على مزيد من

البذخ والتبذير، فكيف تدعون الناس إلى الاقتصاد في الطاقة، والكل يرى قصوركم الساحرة منارةً مكيّفة بالليل والنهار؟

إن حجم إنفاقكم من مال الأُمَّة العام على تلك القصور والدور داخل البلاد وخارجها، حجمٌ مذهلٌ ومخيف، فهو يُقَدَّر بآلاف الملايين من الدولارات، والحديث عنه يطول، والمتحدث لا يدري من أين يبدأ، أَيَبدَأ من مدينة جدة والجزر الصناعية الساحرة التي أُقيمَت عليها هناك أفخم القصور على أوسع الأراضي على الساحل؟ أَم يبدأ بالرياض التي لم تكتفي ببناء القصور على ظهر أرضها حتى بنيت تحتها؟ أَم يبدأ في قصورك في مِنى والطائف والهدا والشفا ومكة المكرمة والمدينة المنورة وبقية مدن البلاد؟ أم يُترَك كل هذا ويبدأ بقصورك في بقية العواصم والمنتجعات الغربية؟ تلك القصور التي لم تدخل كثيرًا منها فيما مضى من عمرك ولن تدخلها على غالب الظن فيما تبقى منه.

لو كان هذا الكلام من غيرنا لظننت أنه يمكن أن تكذِّبه، ولكنك تعرف محدثيك، وأنهم من أدرى الناس بهذه الحقائق التي لم تَعُد تَخفَى على العامة فضلًا عن الخاصة {وَلاَ يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ}.

لقد كان من ولعك ومن حولك ببناء القصور وكنز المال والتنافس بينكم سببًا رئيسًا وراء انصراف كثير من جهدكم ووقتكم في هدا السبيل، حيث مزق التنافس بينكم علاقاتكم الداخلية بعد أن أثار حفيظة بعضكم وهيّج غضبه ما استأثرت به أنت والمقربون إليك من الامتيازات المادية، فصدق قوله ﷺ: "تعِس عبد الدينار، تعِس عبد الدرهم، تعِس عبد القطيفة، تعِس عبد الخميلة، إن أعطى رضى، وإن لم يعط سخط، تعس وانتكس وإذا شيكَ فلا انتقش" [رواه البخاري].

إن هذ الإسراف والإنفاق من مال الأمه العام واهتمامكم بمصالحكم الشخصيه وتنافسكم في ذلك كان أحد أبرز الأسباب التى قادت البلاد لى هاوية الإفلاس التى وصلت إليها فيفضل سياستكم – الرشيدة!! – {إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ} إن الأزمة الإقتصادية الحالية وما تنذر به من أخطار ويترتب عليها من آثار، لم تأت بدون مقدمات وأسباب بل كانت محصلة جملة من التصرفات والسياسات القاتلة التي ارتكبتها أنت والمتنفذون من عائلتكم الحاكمة.

ومن أهم هذه الأسباب، فضلًا عما أشرنا إليه من البذخ والإسراف الذي تمارسونه هو:

1. دوركم في تدهور أسعار النفط:

لقد بدأت أسعار النفط في التدهور منذ عقد الثمانينات، غير أن آثار هذا التدهور لم تظهر بشكل علني على اقتصاد البلاد إلا في عقد التسعينات، حيث كنتم دائمًا تلجأون إلى احتياطي البلا المالي لتغطية عجز

الميزانية المستمر في سياسةٍ حمقاء استنزفت احتياط البلاد المالي ولم تقدم أي حل للأزمة التي تتفاقم يومًا بعد يوم. وللتذكير فإنك تعلم أن التبعية المطلقة من قِبلِكم لسياسات الدول الغربية وتوجيهاتهم لكم بدعم صديقكم السابق صدام حسين بخمسة وعشرين مليار دولار وبزيادة الإنتاج لتخفيض الأسعار، لإلحاق الضرر بإيران أثناء حربها معه، كان لها دور كبير في تدهور أسعار النفط إلى المستوى الحالي الذي يخدم المستهلكين الغربيين، ومع أن الغرب حريص على عدم قتل الدجاجة السعودية التي تبيض لهم الذهب الأسود، فإنهم أشد حرصًا على أن يبقى سعر هذا البيض متدنيًا إلى أدنى حد ممكن.

2. عدم العمل الجاد على إيجاد مصادر دخل أخرى:

مع أنه من المعلوم أن النفط مصدر عائدات معرض للنضوب وتقلب الأسعار دائمًا، ومع أن البلاد مؤهلة لتطوير مصادر دخل أخرى كثيرة ومتوفرة، إلا أن نظامكم فشل في تطوير تلك المصادر، وظلت البلاد معتمدة بشكل شبه كلي على عائدات النفط فقط.

3. الإنفاق الجنوني على قوات الحلفاء في حرب الخليج:

رغم الضائقة المالية التي كانت تمر بها البلاد أثناء حرب الخليج ورغم أن تدمير قوات وشعب العراق المسلم كان هدفًا للدول الغربية قبلغيرها، إلا أن دول التحالف وجدت فرصة سانحة لإبتزازكم واستغلال مشاعر خوفكم وجبنكم، فأصرت على أن تسددوا فاتورة الحرب بشكل شبه كامل، حيث صرفتم على تلك الحرب حوالي ستين مليار دولار ذهب منها حوالي ثلاثين مليار في الجيب الأمريكي وحوالي نصف ذلك المبلغ إلى بقية الحلفاء، وصرف الباقي في عمولات وصفقات ورشاوى محلية. ولم تقف تكاليف الحرب عند هذا الحد فقط، بل دفعكم ولاؤكم لدول الحلفاء إلى عقد صفقات أخرى كانت مكافأة لها بعد الحرب، حيث كلفت هذه الصفقات حوالي أربعين مليار دولار ثمنًا وهميًا لصفقات عسكرية ومدنية مع الأمريكان لوحدهم، فضلًا عن عقد شراء طائرات التورنيدو البريطانية الذي جاء مجاملة لرئيس وزراء بريطانيا جون ميجر دون أن تكون هناك طاقة بشرية في جيش اليلاد لإستحدام هذه الطائرات، كما ثبت أثناء حرب الخليج، فضلًا عن عدم كفاءتها، كما شهدت بذلك اللجنة الفنية في الجيش، وسنفصل هذا الموضوع لاحقًا.

وبدلًا من وضع سياسة ناجعة لتلافي الموقف وتدارك الوضع الاقتصادي المنهار، اتخذت ونظام حكمك سياسات اقتصادية انتحارية زادت الطين بلة.

ومن هذه السياسات:

1. القضاء على رصيد الدولة المالي في الخارج:

سبق أن ذكرنا أنّ أرصدة الدولة في الخارج كانت تقدر بمائة وأربعين مليار دولار مع بداية توليك للحكم، وكان دخلها السنوي في ذلك الوقت يقدر بسبعة وتسعين مليار دولار. ولك أن تتصور معنا درجة السفه في الإنفاق إذا تذكرت أنّ هذا الإحتياط قد قضي عليه تمامًا بعد سبع سنوات فقط من ذلك التاريخ.

2. الاقتراض الربوي من البنوك المحلية والعالمية:

رغم ما في الربا من الوعيد الشديد ومبارزة الله بالحرب {فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ} ورغم ما أثبته الواقع من أنّ نظام القروض الربوية التي تقدمها البنوك لا تزيد الفقير إلاّ فقرًا يومًا بعد يوم، رغم كل ذلك فإنك ونظام حكمك أغرقتم البلاد في بحر من الديون التي ليس في الأفق مؤشر على إمكانية التخلص حتى من فوائدها الربوية في ظل عجز الدولدولة عن تسديد مجرد تلك الفوائد الربوية، وكمثال على حجم تلك الديون، ففي سنة 1411 هـ الموافق 1991 م لوحدها التجأتم إلى اقتراض عشرات مليارات الدولارات من البنوك المحلية والعالمية، وقد حلت هذه الديون بفوائدها الربوية المركبة سنة 1414 هـ الموافق 1994 م. دون أن تتمكن الدولة من الوفاء بالتزاماتها لأصحابها مما يعني أنّ تسديد مجرد الفوائد الربوية سيبقى يثقل كاهل ميزانية الدولة، ناهيك عن تسديد أصل الدين، وتركتم بذلك مستقبل البلاد ومستقبل أجيالها القادمة مرهونًا بأيدي المؤسسات الدولية التي لا تقف سيطرتها على المجال الإقتصادي للبلدان المدينة فقط، بل تتعداه إلى السيطرة على القرار السياسي لهذه البلدان. هذا فضلًا عن مائتي مليار ريال ديون لأكثر من ثلاثة آلاف تاجرٍ ومقاولٍ على الحومة لا زالت تماطلهم في تسديدها.

لقد حطّمتم بتصرفاتكم تلك كل الأرقام القياسية في التبذير والإسراف من المال العام ففتم بذلك من قِبلكم وفتّم من بعدكم، فهنيئًا لكم على ذلك! وهذا غير مستغرب منكم، فأمثالكم لا يهمهم مستقبل بلادهم وشعوبهم بقدر ما تهمهم تلبية شهواتهم الذاتية ونزواتهم الآنية.

لقد غاب عنكم وأنتم تمارسون هذه التصرفات المصير المرعب الذي صار إليه شاه إيران وماركوس الفلبين وتشاوسيسكو رومانيا وغيرهم من مصاصي دماء شعوبهم غير المكترثين بمصير بلادهم. إن البلاد حقيقةً تمر بأخطر أزماتها الإقتصادية التي مرت بها حتى الآن، فقد كانت الأزمة الأولى سنة 1385/84 هـ 1965/64 م بسبب فوضوية إدارة الملك سعود التي انتهت بعزله، وكانت الثانية سنة 1406 هـ الموافق 1986 م بسبب الإنهيار المفاجيء في أسعار النفط. وإذا كانت الأزمة الأولى قد حُلت بعزل الملك سعود وحاشيته، والثانية قد تجاوزتها البلاد بلُجوئها إلى احتياطها المالي الضخم آنذاك، فإنّ الأزمة الحالية وفي ضوء القضاء التام على رصيد الدولة المالي من جهة، وفقد مصداقيتها المالية في الداخل والخارج من جهةٍ أخرى، تبدو غير مبشرة بالإنفراج في المستقبل المنظور.

لقد كان عجزك عن معالجة الأزمة في الوقت الذي كانت البلاد تملك احتياطيًا يُقدر بمائة وأربعين مليار دولار، وليس عليها أية ديون، أقوى دليل على فشلك في معالجتها بعد القضاء على ذلك الإحتياطي وغرق البلاد في بحر متلاطم من الديون الربوية، قال الشاعر:

فـمـن خـانـه الـتـدبـير والأمـر طـائـعٌ   فـلـن يحســـن الـتـدبـير والأمـر جـامـحُ

ولم يعد يجدي هنا ما تقوم به وسائل إعلامك من تضليل للناس وتلبيسٍ عليهم، وإيهامهم بأنّ الأزمة أوشكت على الإنفراج، فكذبُ هذه الوسائل الإعلامية وخداعها لم يعد ينطلي على الأُمَّة التي وصل بها الوعي مرحلةً لم تعد تصدق معها مثل هذه الأكاذيب المفضوحة. إنّكَ بإهدارك لأموال الأُمَّة، وإسرافك في تبذيرها، وكذبك عليها بعد ذلك، فقد جمعت بين الخصال التي حكم الله على صاحبها بقوله: {إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ} هذا إذا كان إنسانًا عاديًا، أما إذا كان ملكًا، فالملك الكذّاب أشد عقوبةً عند الله من غيره من الناس، كما ورد في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم وجاء فيه "ثلاثةٌ لايكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكيهم ولا ينظر إليهم ولهمعذابٌ أليم، شيخٌ زانٍ، وملكٌ كذّاب، وعائلٌ مستكبر".

وفي ضوء المعطيات الواقعية السابقة يبدو الحل الذي انتهت به أزمة الملك سعود، وهو خلعه من الملك أفضل الحلول الجذرية المطروحة. وقبل ذلك تبقى الحلول الترقيعية أمامكم مريرة وقاسية من جهة، وغير ناجعة ولا فعّالة من جهةٍ أخرى، فهل ستعمدون إلى تخفيض الريال مثلًا؟ قد يرجع عليكم هذا الإجراء بانفراج مؤقت، غير أنّ هذه الخطوة لها آثار سياسية أخطر من آثارها الإقتصادية، فهل ستجازفون بمكانتكم الطامحة إلى زعامة مجلس التعاون وتخفضون الريال مقابل عملات الدول الأخرى؟ طموحكم السياسي وحبكم للزعامة يمنعكم من ذلك، خاصةً أن زعامة هذه الدول هي ماتبقى لديكم من حلم زعامي عريض تبدد بعدم تحقيقكم أية مكانة معتبرة في العالم العربي والإسلامي الذي كانت البلاد يومًا من الأيام تتحدث بإسمه وتتولى زعامته في عهد الملك فيصل. فهل ستزيدون من الضرائب والمكوس على المواطنين والمقيمين بتوفير مزيد من المال لخزانة الدولة المفلسة؟ قد تنجح هذه الخطوة بتوفير قدر من السيولة لا شك، لكنّ ذيولها السياسية قد تمنعكم من المضي فيها إلى النهاية، لأن المواطن قد يسكت مضطرًا عن تبذير مال الأمة العام من قِبلكم، ولكنه لن يسكت وهو يرى الضرائب والمكوس التي جُبيَت من عرق جبينه تُصرف في لذات وشهوات المستهترين والمتنفذين من الأسرة الحاكمة!!

يبقى أمامك حلٌ آخر وهو بيع مؤسسات الدولة للقطاع الخاص، ومع أنكم قطعتم خطوات في هذا المجال، إلا أن هناك صعوبات تعترضكم ونحن نقدرها من جهتنا، فالإحراج والإهانة التي تلحقكم ببيع هذه المؤسسات

التي تعتبرونها من أثاث بيتكم الخاص، وما يؤذن به بيع هذا الأثاث علانية من مستوى إفلاسكم هي أمور مقدرة ومعتبرة من قبل من يعرفون حرصكم على الأبّهة والظهور والإستكبار والغرور.

إنّ مشكلتكم أنّ هذه الحلول الجزئية مع مرارتها وقسوتها هي أحلى الأمرين بالنسبة لكم، لأن الحلول الجذرية تعني أول ماتعني القضاء على أسباب الأزمة وعلى رأس هذه الأسباب وجودكم في الحكم، فالمعادلة الصعبة أن يكون بقاؤك سبب فنائك واستمرارك سبب انهتائك.

ثانيا: الوضع العسكري

لعلك تتفق معنا أن جيش البلاد ظل لعقود من الزمن يستحوذ على ثلث ميزانية الدولة، في حين أن دولة نووية مثل فرنسا تنفق على جيشها 4% فقط من ميزانيتها، وتتفق معنا كذلك أن الجيش رغم الأرقام الفلكية التي صُرفت عليه ما هو في الحقيقة إلاّ أكوام من السلاح والعتاد الذي ليست له طاقة بشرية تستخدمه، ولا غرو في ذلك، فما صُرف على هذا الجيش لم يصرف لتقويته وإعداده، بل صُرف ليشكل مصدر رزق للأمراء المتنفذين، وليكون مضخة تعويضات لحماة عرشكم وأوليائكم الغربيين الذين عُقدت كثير من الصفقات أداءً لضريبة الذل والتبعية لهم، وكمثال على ذلك شراء سبعين طائرة من نوع بسم الله الرحمن الرحيم15 من أمريكا دعماً لجورج بوش في حملته الإنتخابية بعد حرب الخليج، وكذلك جاءت صفقات أسطول طائرات الخطوط الجوية السعودية وصفقات توسعة الهاتف جبراُ لخاطر كلنتون الذي انكسر بدعمكم لمنافسه جورج بوش، وكذلك شراء 48 طائرة "تورنيدو" من بريطانيا لنفس الأسباب.

وإذا أدركنا ما وراء هذه الصفقات، أدركنا سر أداء وزير الدفاع المخزي أثناء حرب الخليج.

إنّ سلاح الجو الذي يملك خمسمائة طائرة مقاتلة لم يسجل طوال هذه الحرب أي عمل يُذكر باستثناء إسقاط طائرتين عراقيتين ليس لهما أي غطاء جوي. أمّا البحرية التي تمتلك ثلاثين بارجة منها عشرين قاذفة صواريخ، فلم تطلق أية طلقة طوال مدة الحرب. ولم يكن سلاح البر بأحسن حالًا من سابقيه، فلكي يجهز لواء مدرعات واحد، أُضطرت البلاد أن تحضر الفرق التقنية اللازمة من الباكستانين.

وهكذا ذهبت مئات المليارات من الدولارات التي صُرفت على هذا الجيش أدراج الرياح!!

إن الإنسان ليصاب بالذهول والدهشة عندما يترك المجال للأرقام تتحدث عن إنفاقات وزارة الدفاع التي يجلس على عرشها أقدم وزير دفاع في العالم الأمير سلطان الذي يتولاها منذ اثنين وثلاثين عامًا وكأنه لا زال يطالب بإتاحة الفرصة له لإثبات كفاءتة بعد الفشل الذريع الذي مُني به وكشفته حرب الخليج.

ولكي نتصور جانبًا من الصورة المذهلة لإنفاقات هذه الوزارة يكفي أن نعرف أن المواطن في الجزيرة العربية تحمّل من الإنفاق على الجيش أكثر مما تحمّله المواطن في عشر دول أخرى هي الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا إيطاليا، مصر، رومانيا، بولندا، إسبانيا، الإكوادور، الأورجواي، وأيرلندا، فقد صرف المواطن في الجزيرة سنة 1992 م أكثر مما صرف المواطن في هذه الدول مجتمعة، مع العلم أنّ من بينها دولًا نووية وأعضاء في حلف شمال الأطلسي، ويتضح جانب آخر من هذه الصورة المذهلة عندما نعلم أنّ الفرد في القوات المسلحة في الجزيرة العربية أنفِقَ عليه أكثر مما أنفِقَ على الفرد العسكري في تسع دول مجتمعة هي: الولايات المتحدة، ألمانيا بلجيكا، الأرجنتين، الصين، إيران، العدو الصهيوني، كوريا الجنوبية، وتنزانيا. أليس من حقنا أيها الملك أن نسألك أين ذهبت كل هذه المبالغ؟ لا عليك في عدم الإجابة، فإذا عُلمت نسبة العمولات والرشاوي التي تَحصل عليها والأمراء المتفذين وعلى رأسهم وزير الدفاع سلطان مع شركات الأسلحة ومقاولات بناء المدن والقواعد العسكرية، فلن نتعب أنفسنا في السؤال عن مصير باقي المبالغ المصروفة، فلم يعد خافيًا أنكم وتلك الشرذمة من الأمراء المتنفذين تستولون من كل صفقة على نسبة مابين 40-60% من قيمتها!!

والنسبة الكبرى من الأموال المتبقية تصرف في بناء قواعد وتجهيزات لا يتناسب حجمها الضخم وتجهيزاتها العالية مع عدد وكفاءة جيش البلاد، الشيء الذي يُنبؤ أنها بُنيت لا لهذا الجيش، ولكن لتستخدم من قبل القوات الأمريكية والغربية التي ترابط في كثير منها الآن

هل ما زال العراق بعد تدمير قواته وتجويع شعبه المسلم يشكل خطرًا فعليًا على عرشكم؟ كل الحقائق تشهد بغير ذلك وتؤكد أنّ الخطر الذي ترابط هذه القوات من أجل دفعه ليس خطرًا وهميًا من عراق مدمّر جائع!! بل هو الخطر الإسلامي في الداخل كما يقوله الخبراء بناءً على ماتعيشه البلاد من صحوة إسلامية مباركة ومتصاعدة في جميع القطاعات المدنية والعسكرية.

ومهما يكن فليس هناك أي مسوغٍ لإبقاء جيش البلاد في حالة العجز والقصور التي يعيشها، في حين يفترض فيه حماية بلاد المسلمين والدفاع عن قضاياهم فضلًا عن حماية البلاد المقدسة، فمن غير المعقول السكوت عن تحويل البلاد إلى محمية أمريكية يدنسها جنود الصليب بأقدامهم النجسة حمايةً لعرشكم المتداعي وحفاظًا على منابع النفط في المملكة.

وفي ضوء الواقع الحالي أيها الملك، أليس من حق الأمة أن تتساءل عن الذي يتحمل زعزعة الأمن وإثارة الاضطراب؟ أهوَ النظام الذي أسلم البلاد لحالة العجز العسكري المزمن ليسوغ استجلاب القوات الصليبية واليهودية لتدنس الأماكن المقدسة؟ أَم هو الداعية الذي يدعو لإعداد الأمة وتجييشها لتتولى بنفسها شرف حماية دينها والدفاع عن مقدساتها والذب عن أعراضها؟

والحق أن اللوم في هذا المجال كله يقع عليك أنت ووزير دفاعك دون أفراد الجيش والحرس الذين يشهد لكثير منهم بالصلاح والشهامة والشجاعة ولكن ليس لهم من الأمر شيء، فقد كان خوفكم من أي عمل إصلاحي يُحتمل أن يقوموا به دافعًا لكم إلى تهميش كثير من ضباطهم وجنودهم، وزرع الجواسيس بين صفوفهم، وكان خوفكم من أي تنسيق محتمل بين الأسلحة المختلفة – البرية والبحرية والجوية للقيام بأيِّ عملٍ إصلاحي ضدكم سببًا وراء منعكم أي تنسيق أو حتى تعارفٍ كافٍ بينهم، مع ضرورة التنسيق لأي عملٍ عسكري ناجح، فكان ثمنُ محافظتكم على عرشكم ودفعكم لأوهام الخوف التي تلاحقكم هو ما لحق بالبلاد والعباد من عارٍ وشنارٍ بسبب حرب الخليج!!

الخلاصة والاستنتاجات:

لقد ثبت لنا مما سبق أيها الملك، أن نظامكم قد ارتكب من نواقض الإسلام ما يُبطل ولايته عند الله، ويثبت عليه من الفشل الذريع والفساد الشنيع ما يوجب عزله عند الناس، فهو بتشريعه للقوانين الوضعية الكفرية وإلزامه الناس بالتحاكم إليها، وبموالاته ومناصرته للكفار ضد المسلمين قد ارتكب من نواقض الإسلام ما يوجب عزله والقيام عليه، وبفساده الذريع وفشله الشنيع في مجالات الدفاع والاقتصاد وغيرها، أثبت عمليًا عدم أهليته لأن يتولى تسيير أمور البلاد حتى ولو لم يكن على ما هو عليه من انتقاض الإسلام والردّة عن الدين.

لقد جمعت أيها الملك على الناس أعظم ما يستعاذُ من من الشر وهو الكفر والفقر.

ومن جملة ما سبق يتضح:

أنّ خلاف الأُمَّة التي يتقدمها العلماء والدعاة المخلصون والتجار وشيوخ القبائل مع نظام حكمكم ليس خلافًا عارضًا ولا نزاعًا عابرًا، بل هو صراعٌ متأصل بين منهجيّن ونزاعٌ عميق بين عقيدتين، صراع بين المنهج الرباني المتاكامل الذي أسلم الأمر لله في جميع شأن منهجه {قُلْ إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * لاَ شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَاْ أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ} منهج لا إله إلا الله محمد رسول الله بكل دلالاتها ومقتضياتها، وبين المنهج العلماني الصارخ، منهج {أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ}، منهج {يُخَادِعُونَ الله وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ اِلاَّ اَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ}.

وبناءً على ما تَقَدَّم:

فإنّ ما تقوم به الأُمَّة وفي صدارتها العلماء والمصلحون والتجار وشيوخ القبائل ضد نظام حكمكم لن يدخل قطعًا في باب الخروج المحظور على الحكّام، لأن نظام حكمكم فاقد للمشروعية كما بينا والمعدوم شرعًا كاالمعدوم

حسنًا، كما قرر أهل العلم، والحاكم إذا ارتد وجب الخروج عليه بإجماع الأمّة!! لكنّ هذا أيضًا لا يعني أن كل تصرف من هذا القبيل يكون صوابًا بالضرورة، فلكل مرحلة من مراحل التغيير مقومات عملها ووسائله وأهدافه. وتحديد ذلك لا يمكن باجتهاد شخصي متعجل، أوقرار فردي مُستفَز، بل يتم من قِبل قيادات الأمة من العلماء الصادقين والدعاة المصلحين الذين أثبتت المحن والإبتلاءات جدارتهم وأهليتهم للتصدر لمثل هذه الأمور العظام.

ولا شكَّ أنه في مقدمات واجبات المرحلة الحالية الصدع بالحق والجهر به وبيان معاني ومقتضيات لا إله إلا الله وما يترتب على الخروج عنها حتى تكون الأمة على بصيرة من دينها ووعي من أمرها.

وبعيدًا عن هذا وذاك، فإننا نرى أيها الملك أن من مصلحتك الشخصية ومن مصلحة عائلتك ومن حولك، وقد تقدمت بك السن ودب إليك المرض وحاصرتك الأزمات الداخلية والخارجية، أن تجنب الأمة والبلاد والعباد، مزيدًا من العناء والشقاء والأزمات والإضطرابات.وأن تقدم استقالتك فتريح وتستريح وتترك الأمة تمارس حقها بواسطة أهل الحل والعقد في إختيار من ينقذها من هذه الهاويه التي قدتها إليها، بعد أن انقطع الأمل في أن تصلح من حالك بعد أن تقدمت بك السن وشخت، فقديمًا قال الشاعر:

فإنَّ سِفَاهَ الشيخِ لا حِلمَ بعده   وإنَّ الفتى بعد السفاهة يحلمُ

ولعلك تتذكر في هذا المقام أن الملك سعود عُزل في ما هو دون ما أنت علي من الفساد بعشرات المرات، وقد كنتَ وقتها في صدارة من سعوا في عزله، وحسنًا فعلتَ يومها، وليتك تفعل اليوم، ولا تقتصر في ذلك على مجرد الاستقالة الشخصية، فلا بُدَّ من إقالة كل من كان له دور من وزارئك وحاشيتك فيما آلت إليه الحال، فكما تحمّلت سيئة تسليطهم على رقاب العباد ومصالح البلاد، فحاول أن تكون لك مزيّة تخليصها من شرّك وشرهم، وخاصةً وزير دفاعك الفاشل الذي لم يتولى أمرًا وأتى منه بخير، سواءً كان أمرًا سياسيًا أو إداريًا، فقد فجر ملف الحدود مع قطر، وكاد أن يشعلها حربًا ضروسًا مع اليمن، هذا زيادة على فشله في إدارة وزارة الدفاع والطيران والخطوط الجوية التي أفلست على يديه.

وغير مجدية في هذا المقام التعديلات الوزارية الترقيعية التي تأتي في النهاية بوزراء مربوطين بفلك الفساد الكامن في أساس ورأس النظام الحاكم ويدورون حوله لا يملكون من الأمر شيئًا، إذ على افتراض حسن نيتهم وسعيهم في الإصلاح، فإن هامش صلاحياتهم المحدود وسلطتك المطلقة فوقهم لا تتيح لهم فرصة أي إصلاح، فلا يستقيم الظل والعود أعوج.

وهذه المطالب بالإستقالة والإقالة ليست مطالب تعجيزية، فهي نفس ما دعوت إليه وقمت به وإخوانك بشأن الملك المخلوع سعود في السابق.

وقبل أن نضع القلم؛ نطلبُ منك أن تفكر مليًا وتراجع نفسك كثيرًا أمام هذه الحقائق قبل أن تأخذك العزة بالرفض وتتخذ قرارك بمعاقبة كل من سعى في إيصال هذه الرسالة إليك، وعكر مزاجك بها، كما فعلت مع كثير من عرائض ومذكرات النصح التي رُفعت إليك، والتي كان من أشهرها مذكرة النصيحة التي جاءتك حافلة بأهم المطالب الإصلاحية مبينة الداء واصفة الدواء بدقة العالم وحرارة الداعية وإشفاق الناصح في أدب جم ووقار عظيم، ولم يكن منك إلا أن تجاهلت النصح وتغافلت عن الناصحين بل وقررت عقاب صفوة الأمة من العلماء والدعاة والمصلحين الذين رفعوها إليك، وأجلبت عليهم بخيلك ورجلك من سدنة نظام حكمك وزبانيته وهيئاته السلطانية وحاشيته من المخدوعين والمتمالئين، فاستصدرت الفتاوى التي ترمي بكل إفكٍ وتقذف بكل بهتان تلك النخبة من أبناء الأُمَّة والصفوة من علمائها التي لا زالت مرابطة بكل صبر وثبات في زنازين سجونك ووراء قضبانها الحديدية. نسأل الله أن يفك أسرهم ويسهل أمرهم ويثبتنا وإياهم على طريق دعوته وسبيل التمكين لدينه {حَتَّى لاَ تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلّهِ}.

ونسأله أن يعيننا على الوفاء بما عاهدناه عليه من الثأر لدينه، والانتقام لأوليائه عامةً وللذين يتعرضون لأنواع التعذيب والبطش على أيدي جلادي سجونكم خاصة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

عنهم / أسامة بن محمد بن لادن

التاريخ 1416/3/5 هـ

الموافق 1995/8/3 م

بيان رقم (18)

من بيانات هيئة النصيحة والإصلاح

"مأساة البوسنة وخداع خادم الحرمين"

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، ومن اهتدى بهداه، وبعد...

فإنه لم يعُد خافيًا، ما دأب عليه النظام السعودي الحاكم، من السعي لمحاصرة كل طاقات وإمكانيات الأُمَّة، ووضع يد الحجر عليها، ولم يكتفي في سياساته الظالمة هذه بممارسته الحجر الفكري والسياسي على الأُمَّة، بل سعى أيضًا بممارسة حجر مادي اقتصادي، تجلت بعض جوانبه في إغلاق بعض الجمعيات، والمبرات الخيرية؛ التي كانت توصل تبرعات المحسنين والخيرين، من أهل هذه البلاد، إلى مُستحقيها الشرعيين؛ وجعل البديل الوحيد عنها هيئاتٍ وجمعياتٍ يُشرف عليها كبار المتسلطين من أفراد الأسرة الحاكمة، كالأميرين سلطان وسلمان؛ فكشف بممارساته تلك وغيرها، مخططه القاضي باحتكاره لتبرعات أهل الخير؛ حتى لا ينتفع بها الإسلام والمسلمون، وحتى يوظفها على الطريقة التي وظف بها أموال المجاهدين الأفغان؛ حيث استخدمت تلك التبرعات وسيلة للضغط على المجاهدين، وتوجيه سياساتهم بما يتلاءم ومصالح الغرب، بل واستُخدمت لأغراض خاصة من قبل بعض الأمراء.

ومع أن فضائح النظام في الأمور المالية عمومًا، وأموال التبرعات خصوصًا، أصبحت من الأمور المعروفة عند العامة، فضلًا عن الخاصة؛ فإنه لازال يحاول انتهاز كل فرصة، واغتنام كل مناسبة؛ لتكرار ما حصل منه في السابق، مُتجاهلًا مستوى الوعي الذي وصلت إليه الأمة؛ فالملك فهد وبعد أن حاصرته الأزمات الداخلية والخارجية، المتمثل بعضها في افتضاح أمره، بعد أن انكشف عداؤه للإسلام والمسلمين؛ من خلال تعطيله شريعة الله، وحكمه بالقوانين الوضعية، وولاؤه للكفار، ومُعاداته للمسلمين، خاصة العلماء والدعاة المصلحين منهم، وفي غلاء الأسعار، وزيادة المكوس والضرائب، وانتشار البطالة، وفي انهيار اقتصاد البلاد؛ بعد أن غرقت في بحر متلاطم من الديون الربوية، وأوقعها في مأساة حقيقية تزداد باستمرارها؛ ها هو يهرب من هذا الواقع

الداخلي ليصرف الأنظار عنه إلى الخارج؛ بدغدغة عواطف الأمة من خلال رفعه قميص دعم البوسنة والهرسك وجمع التبرعات لأهلها.

وتعليقنا على هذا الحدث، نُجمله فيما يلي:

أولا: لقد تمهد معنا في بياناتنا السابقة، وبالذات البيان رقم 17 ما وصل إليه هذا النظام من الخروج من الإسلام والردّة عنه، وخذلان قضاياه الكبرى، وعلى رأسها قضية فلسطين، أم القضايا الإسلامية. وتلك الحقائق تكفي لدحض أي دعوة يتشدق بها النظام، من قبيل حرصه على خدمة ونُّصرة قضية البوسنة والهرسك، فكيف ينصر الإسلام من هو خارجٌ عنه؟ أو ينصر المسلمين من يسعى في التآمر على قضاياهم ومُناصرة أعدائهم، الذين مكنهم من جعل بلاد الحرمين نهبًا مسرحًا لهم؟

إننا لم ننس بعد ما جُمع من تبرعات باسم قضية فلسطين، التي سُلمت في النهاية عربون صداقة وهدية ود للمغتصبين اليهود؛ فهل ستكون قضية البوسنة أفضل أهمية عند هذا النظام من قضية فلسطين؟ بل وكيف نُصدق دعوى النظام، الحرص على مناصرة الإسلام والمسلمين في البوسنة، في الوقت الذي يقبع فيه خيرة علماء ودعاة الأُمَّة وصفوة شبابها في أقبية وسجون هذا النظام؟! يقول الله في حديثٍ قدسي: "من عادى لي وليًا فقد آذنته بالحرب" [رواه البخاري].

ثانيا: إن سجل النظام الخاص بقضية البوسنة سجل أسود، مليء بالخذلان والخداع، كما هو بَيّنٌ من مواقفه التالية:

لقد استضاف النظام مؤتمرًا إسلاميًا عريضًا، خُصِصَ لمناقشة قضية البوسنة، قبل ثلاث سنوات في جدة، وبعد خُطبٍ عنترية جوفاء، أمهل المؤتمرون الأمم المتحدة الفرصة الأخيرة؛ لإنقاذ الوضع في البوسنة، وإلا فإن العالم الإسلامي، وفي مقدمته نظام الحكم السعودي – مُنظم المؤتمر – سيتدخل. ومع أن الأمم المتحدة تمادت في مخططها، القاضي بتدمير البوسنة والهرسك، فإن قرارات ذلك المؤتمر أودعت رفوف النسيان؛ لأنها إنما كانت للاستهلاك المحلي فقط، وتُرك مسلموا البوسنة لمصيرهم المروع، وأُسلموا للوحش الصربي؛ ليفترسهم أمام أنظار وأسماع العالم، ممنوعين من حق الدفاع الشرعي عن أنفسهم، تطبيقًا لقرارات الأمم المتحدة!!

ولما تجاوب أهل البلاد مع نكبة إخوانهم في البوسنة، بادر النظام بقطع الطريق عليهم، بعدة إجراءات منها:

- منع سفر كثير من الشخصيات القيادية المستقلة، ذات التأثير والنفوذ في شراء السلاح، للمجاهدين هناك إلى البوسنة، وذلك استجابة لضغوط الدول الغربية، التي لا تريد وصول السلاح إلى المسلمين في البوسنة.

وأما الذين أفلتوا من قبضة النظام، وشاركوا إخوانهم في البوسنة، في الدفاع عن دينهم وأنفسهم، تم إلقاء القبض على بعضهم فور عودتهم.

- ومن هذه الإجراءات، ما قام به النظام من تسليم جزء من التبرعات، التي جُمعت لأهالي البوسنة، إلى مُنظمات صليبية؛ توزعها في أحسن الأحوال مشاركة، بين الكروات والصرب والمسلمين، أي بين الضحية والجزار.

إن هذه الممارسات وغيرها تكشف لكل ذي نظر، أن ما يقوم به النظام، من الدعاية لمناصرة مسلمي البوسنة ليس أكثر من ذرف لدموع التماسيح، ومُخادعات إعلامية يريد النظام أن يرفع بها من قيمة أسهمه السياسية المنهارة؛ بفعل ما يحاصره من أزمات داخلية وخارجية. ولكن ليبشر بما يسوءه، فأهل البلاد لم تعد تنطلي عليهم مثل هذه الألاعيب المكشوفة، فكيف يأتمنون على تبرعات المسلمين في الخارج من خانهم في ما ائتمنوه عليه من مال الأمة في الداخل؟ إن خيانات النظام السابقة وغدره بالأمة، أفقدته أية مصداقية في هذا المجال، وهذا جزء من عاجل هذه الخصال في الدنيا، أما في الآخرة، فقد قال ﷺ: "لكل غادرٍ لواء عند إسته يوم القيامة" [رواه مسلم]؛ وفي لفظ: "لكل غادر لواء يوم القيامة، يُرفع له بقدر غدرته، ألا ولا غادر أعظم غدرًا من أمير عامة".

أمّا أهل البوسنة، فهم يعرفون مُناصريهم الحقيقيين من أهل الجزيرة، وأنهم أولئك الشباب الأخيار؛ الذين أفلتوا من قبضة النظام الحاكم، ومزجوا دماءهم بدمائهم؛ أولئك الخيرون المحسنون، الذين أوصلوا إليهم الأموال مباشرة، أو سلموها لأيدٍ أمينة أوصلتها إليهم. لقد خاب ظن البوسنيون في الأنظمة السلطانية، والحكومات القسرية، وبقي أملها بعد الله في الشعوب الإسلامية.

إن البوسنة بحاجة قبل هذه الصدقات الهزيلة، التي أبطلها النظام بالمن والأذى للرجال والسلاح، وإلى كسر الحصار الظالم الذي فرضته عليها الدول الصليبية، من خلال الأمم المتحدة، ومن الخزي والعار، لمن يتشدقون بحماية الإسلام والدفاع عن أهله، وفي مُقدمتهم النظام السعودي الحاكم؛ أن تتصدر دول في أقاصي الدنيا القيام بهذه المهمة، في الوقت الذي كان أولئك يؤكدون على ضرورة احترام قرارات الشرعية الدولية.

كما أن قيام كرواتيا النصرانية بفك الحصار عن (جيب بيهاتش) المسلم المحاصر، منذ ثلاث سنوات، تحت حماية الأمم المتحدة؛ يُمثل هو الآخر بُقعة عار سوداء، في جبين حُكام العالم الإسلامي، وفي مُقدمتهم خادم الحرمين الشريفين. فكرواتيا بعملها ذلك، وبغض النظر عن أهدافها، أثبتت عمليًا أن من يريد أن يعمل أي عمل، ويملك القوة يستطيع تنفيذه، ولكن ليس هناك عزيمة صادقة.

إن قضية البوسنة على مرارتها قد احتوت على دروس عظيمة منها:

1. أنها عرَّت الأنظمة الحاكمة، في بُلدان الإسلام، وكشفت أنها مجرد أدوات تنفيذية بيد القوى الصليبية الكبرى، وأنها لا تمثل شعوبها، التي بادرت بمُناصرة المسلمين في البوسنة.

2. أن ما يرفعه الغرب من شعارات حقوق الإنسان والعدالة، ما هي إلا شعارات ميتة؛ عندما يتعلق الأمر بالمسلمين.

3. أن الأمم المتحدة ما هي إلا أداة، لتمرير مخططات الدول الصليبية؛ لقتل قضايا الأُمَّة الإسلامية وأهلها.

4. أن الالتزام بقرارات الأمم المتحدة، هو مشاركةٌ عملية في التآمر على قضايا المسلمين.

ولسنا في حاجةٍ إلى بيان مزيد مما قام به النظام السعودي، ضد قضايا الإسلام والمسلمين عمومًا، وما قام به من خذلان لقضية البوسنة والهرسك خصوصًا. وبناءً على ما سبق، فإننا في الوقت الذي نحث فيه المسلمين جميعًا على التبرع بسخاء؛ لدعم إخوانهم في فلسطين والبوسنة والهرسك وغيرها؛ فإننا ننبههم إلى خطورة تقديم تلك التبرعات عن طريق النظام الحاكم وهيئاته؛ وندعوهم بدلًا من ذلك، إلى تسليمها لأهلها مُباشرة، أو عن طريق الأيدي الأمينة من الأفراد، أو الهيئات والجمعيات الموثوق بها؛ كالجمعيات الخيرية في قطر والكويت والسودان واليمن والأردن؛ مع مُراعاة أن يكون التحويل من الخارج؛ بعيدًا عن مُلاحقة خادم الحرمين الشريفين، وجواسيسه؛ وذلك حتى تبرأ الذمة، ويُتأكد من وصول الأموال إلى مُستحقيها؛ وعدم وقوعها في أيدي السُفهاء من آل سعود، الذين نهى الله عن تسليطهم على أموال الخاصة، فضلًا عن تسليطهم على أموال المسلمين؛ قال تعالى: {وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا}، ولأن هذه التبرعات أمانة؛ والله يقول: {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا}، والنظام السعودي الحاكم قطعًا ليس من أهلها، ولو كان من أهلها لما أتخم حساباته في الغرب بأموال الأمة المختلسة، والتي تقدر حصة الملك منها بأربعين مليار دولار (40،000،000،000)؛ وهو مبلغ لو أُعيد إلى الأُمَّة، لكفى لسد حاجة فقراء أهل الجزيرة العربية والبوسنة وجميع القضايا الإسلامية الأخرى.

كما نُذكّر إخواننا خطباء المساجد بخطورة الانجراف وراء مخططات النظام السابقة، والانخداع بها، وإعانته على استنزاف مزيد من أموال المسلمين؛ التي ستُصرف في غير مصارفها الشرعية. وندعوهم إلى ألا يكونوا أسرى التوجيهات الإعلامية للنظام؛ التي تُفقد الأمة التوازن في التعامل مع قضاياها المختلفة، في الداخل والخارج. ونُذكركم بما جاء في الأثر، مِن أنَّ مَن أعانَ ظالمًا على ظُلمه سَلَّطه الله عليه، ومن دعا لظالمٍ بالبقاء فقد أحبَّ أن يُعصى الله في الأرض.

وفي الختام، نسأل الله أن يُفرج كرب هذه الأمة، ويُزيل همها وغمها، ويُولي أمورها خيارها، ويصرف عنها شرارها، من أمثال الملك فهد والمتسلطين من أسرته، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

عنهم / أسامة بن محمد بن لادن

التاريخ: 1416/3/15 هـ - الموافق: 1995/8/11 م

رسالة إلى الشيخ عبد الرحيم الطحان

بسم الله الرحمن الرحيم

فضيلة الشيخ عبد الرحيم الطحان –حفظه الله–.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

فجزاكم الله خيرًا على ما تفّضلتم به من الملاحظات التي طلبنا منكم إبداءها على على رسالتنا المعنونة بـ"الإفصاح عن كفر النظام السعودي البواح".

ونحن بعد الاطّلاع على تلك الملاحظات، نودّ إطلاعكم على ما يلي:

أولا: تم اعتماد ما أشرتم به من عدم مناسبة الاستشهاد بأقوال بعض من لا يزال في صف النظام من أهل العلم، فتقرّر الاستغناء عمّا ورد في تلك الاستشهادات في هذه الرسالة، والاكتفاء بالأدّلة والشّواهد الأخرى، وإنْ كان ذلك لا يقتضي بالضّرورة عدم الاستفادة من فتاوى هؤلاء وأقوالهم في المستقبل ولو من باب الإلزام لهم.

ثانيا: نزولًا عند رغبتكم في معرفة الأسباب الدّاعية إلى إثارة هذا الموضوع في هذا الوقت بالذات –مع أن دواعي إثارته كانت قائمة منذ زمن بعيد–، نودّ أن نُطلعكم على ما يلي:

1– لا نختلف معكم فيما تفضّلتم به وذهبتم إليه من أنّ وضع النّظام الحالي كان قائمًا من زمن بعيد، كما بينت ذلك رسائل وفتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم آل شيخ –رحمه الله– وإن كانت الأمور أصبحت أكثر ظهورًا من ذي قبل.

2– إلا أن هنالك أسبابًا عدّة وعوامل مختلفة حالت دون إثارة هذا الموضوع على هذا النّحو من قبل.

وأهم هذه الأسباب: عدم اطّلاعنا على حقيقة النّظام من قبل؛ فالنّظام بحكم ما يتظاهر به من إقامة بعض الحدود الشّرعيّة، ورعاية الأماكن المقدّسة، ونشر الدّعوة وتقريب بعض العلماء، ومناصرة بعض القضايا الإسلاميّة، قد نجح إلى حد كبير في مخادعة الأمّة وتضليلها عن حقيقته العلمانيّة.

وزاد من قوّة تلبيسه ذلك على الأمّة نجاحه في استخدام وسائله الإعلاميّة، وهيئات علمائه السلطانيّة، التي لم تألُ جهدًا في سبيل ترسيخ صورة حاكم البلاد في أذهان الأمّة، باعتبارهم أئمة المسلمين وحماة الملّة والدّين.

وفي ظل هذا التّلبيس والتّضليل، لم تتح لنا فرصة معرفة النّظام على حقيقته، ومن عاش في الجزيرة تحت تأثير هذا الواقع عرف صدق ما نقول.

وبعد إدراكنا لخطورة الموضوع وأهميّته، بدأنا الاتّصالات ببعض إخواننا في الدّاخل من العلماء والدعاة وغيرهم، ممن لهم نفس التّوجه والاهتمام؛ لتدارس العمل الواجب المناسب الذي ينبغي القيام به، وقد أخذت تلك الاتّصالات فترة زمنيّة معتبرة.

واهتمامنا بهذا الموضوع منذ عدة سنوات –عشناها خارج البلاد– كان مثار غضب وسخط النّظام الحاكم، الذي حاول ثنينا عن توجّهنا ذلك بمختلف أساليب التّرهيب والتّرغيب.

وما يخطر على أذهان البعض من أنّ ما نقوم به الآن من تعرية شرعيّة النّظام، ووقوف في وجهه ما هو إلا ردّة فعل على تصرّفات النّظام الظّالمة ضدّنا، هو مجرّد وَهْم ساهم في ترسيخه التّوافق الزّمني –غير المقصود– بين إعلان النّظام عن بعض تلك التّصرفات، وإعلاننا عن تأسيس (هيئة النصيحة والإصلاح).

والواقع أن تصرّفات النّظام تلك هي التي كانت ردّة فعل على تحرّكنا، وإثارتنا لهذا الموضوع في الأوساط العلميّة والدّعويّة وغيرها، وليس العكس.

ومع أنّ هذه المبرّرات هي التي أقنعتنا بالتّأخّر في إعلان هذا الموضوع، فإنّنا لا نّبرّئ أنفسنا من التّقصير والخطأ، فكل ابن آدم خطّاء، وخير الخطّائين التّوابون، فنستغفر الله مما علمنا وما لم نعلم.

وفي الختام نسأل الله –جلّ وعلا– أن يوفّقنا وإيّاكم لما يحبه ويرضاه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

عن هيئة النّصيحة والإصلاح.

أخوكم: أسامة بن محمد بن لادن.

بيان رقم (19)

من بيانات هيئة النصيحة والإصلاح

"النظام السعودي ومآسي الحجاج المتكررة"

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين أجمعين، وبعد...

فقد أصبح من المألوف المعروف، والعادة المعتادة، في كل سنة ما يتعرض له حُجاج بيت الله الحرام، من مصائب ومآس، تحصد الآلاف والمئات من هؤلاء الحجاج، بين قتيل وجريح، ولا حول ولا قوة إلا بالله. وهكذا، وكالعادة شب حريق فظيع يوم الثلاثاء، ثامن ذي الحجة من هذه السنة، في مُخيمات هؤلاء الحجاج، وأتى على سبعين ألف خيمة، مُخلفًا أكثر من ألفين من القتلى والجرحى، حسب اعتراف النظام السعودي، وقد تكون الحصيلة فوق ذلك بكثير.

وبذلك عادت إلى الأذهان الصورة المتجددة للمأساة الموسمية مع كل حج، وما تحمله معها من صور الرعب المتمثل في تناثر القتلى والجرحى، في مُخيمات منى تارة، وعند الجمرات تارة أخرى، وفي نفق المعيصم أو غيره من بلد الله الحرام تارات أخرى.

ونحن إذا نظرنا إلى الأسباب المباشرة لهذه الأحداث، سنجدها إما ضيق في المرافق العامة للحجاج؛ مما يؤدي تحت الصدام والزحام إلى الدهس والدعس، كما حصل في الجمرات عدة مرات؛ وإما تقصير في الإجراءات الأمنية أو سوء تعامل مع الأحداث، كما حدث في حج سنة 1407 هـ، وفي نفق المعيصم بعد ذلك؛ وإمّا إهمال عام في أمن الحجاج وأخذ الاحتياطات اللازمة لسلامتهم، وهذا الإهمال هو سبب حدوث كثير من الحرائق المتكررة، في مخيمات الحجاج.

وهنالك سببٌ آخر، هو ازدياد عدد الحجاج، لكن هذا السبب يمكن تلافي آثاره، باتخاذ الاحتياطات اللازمة بشأنه، والقضاء على الأسباب الأخرى؛ لأن العالم كله تحدث فيه تجمعات بشرية مليونية، بعضها ترعاه الحكومات الرسمية، كالتجمعات الرياضية وغيرها؛ وبعضها ترعاه جمعيات دعوية غير رسمية، لا تمتلك عشر

معشار ما تملكه الحكومة السعودية من إمكانات؛ ومع ذلك لم نر أو نسمع حدوث أي حوادث من قبيل ما يحدث كل سنة تقريبًا في الحج من كوارث وفواجع.

تلك هي أهم الأسباب المباشرة للأحداث والمآسي التي تتجدد موسميًا مع الحج، وهذه الأسباب ترجع إلى سبب رئيسي وأساسي؛ هو ما ابتليت به الأمة الإسلامية عمومًا، وبلاد الحرمين خصوصًا، من سيطرة حكام وأمراء آل سعود على هذه البلاد المقدسة، واستبدادهم بالأمور، وعدم مبالاتهم بمشاعر أكثر من مليار مسلم في القارات الخمسة، يتوجهون بقلوبهم ووجوههم خمس مرات في كل يوم، إلى بيت الله الحرام وبلده الأمين.

فنحن إذا ما نظرنا إلى الأسباب السابقة، فإننا نجد أن القضاء عليها، هو مسؤولية مفترضة في هذا النظام، الذي يحكم هذه البلاد، ويحتكر أمراؤه لأنفسهم المسؤولية عن كل صغيرة وكبيرة، من شؤونها عمومًا وشؤون الحج خصوصًا.

إن تجهيز المرافق اللازمة، وصيانتها وإعدادها بالشكل الكافي، والمستوى الملائم لاحتياجات الحجاج، هو مسؤولية مفترضة في حكام هذه البلاد، ذات الموارد الضخمة والميزانيات الكبيرة بفضل الله. ولا يشفع لهؤلاء ما قاموا به من بناء المرافق، وتقديم الخدمات العديدة، التي يصاحبها ما يصاحبها من المن والأذى والرياء والسمعة؛ لأن هذه المرافق والخدمات أثبتت التجربة والأحداث، أنها ليست على المستوى المطلوب والكافي، والأموال التي أنفقت عليها، لا تساوي نسبة تذكر، من الأموال التي ينفقها الأمراء والحكام من آل سعود، على القصور واللذات والشهوات، في الداخل والخارج؛ فضلًا عما تسلبه وتنهبه أمريكا وحلفاؤها، من ثروات وخيرات هذه البلاد، الذي يتجاوز معدله الأسبوعي كل ما تحتاجه مرافق الحج مجتمعة خلال سنة كاملة واتخاذ الاحتياطات الأمنية اللازمة والتعامل المناسب مع الأحداث، هو من ضمن هذه المسؤولية المفترضة في هؤلاء الذين يملؤون الدنيا تفاخرًا بإنجازاتهم وقدراتهم الأمنية.

والقضاء على الإهمال الذي هو سبب كثير من الحرائق في مخيمات الحجاج، داخل أيضًا في دور المسؤولية، فقد كان من الممكن تجنب هذه الحرائق، والتخفيف من آثارها بعدة حلول، تقدم بها أهل الرأي والنصح، إلى هؤلاء الحكام، الذين رموا بها عرض الحائط. إن المشكلة ليست في إمكانية إيجاد حلول، تجنب ضيوف الرحمن وحجاج بيته العتيق، هذه المآسي والمصائب، التي يتعرضون لها كل سنة؛ ولا في إمكانية تطبيق تلك الحلول السهلة الميسورة، فالحلول مقدمة للنظام الحاكم من زمن بعيد، وما يحتاجه تنفيذها من أموال، لا يساوي نسبة تذكر من الأموال المصروفة على نظام المخابرات والتجسس؛ الذين يلاحقون الحجاج ويضايقونهم، ويعملون على تفريغ الحج من مضمونه ومحتواه.

فهل يصدق أحد أن هذا النظام، الذي يزاحم بدوره وقصوره الحجاج في المشاعر وغيرها، ويصرف على ذلك المليارات ذات العدد، يعجز عن توفير سكن مناسب للحجاج؛ يجنبهم مخاطر الحرائق المتكررة، ويوفر لهم الأمان؛ حتى يتمكنوا من أداء حجهم؟ الحق أن توفير مستلزمات راحة واطمئنان للحجاج بشكلٍ كافٍ لا يمثل مشكلة، فالمشكلة هي في النظام السعودي، الذي يريد أن يحتكر لأمرائه المسؤولية، عن كل أمر من هذه الأمور، دون ان يكلف نفسه من الالتزام بأبسط قواعد هذه المسؤولية؛ فكيف يتصور أن يقبل أو يعقل في أيِّ دينٍ أو شرعٍ أو أيِّ نظامٍ وقانون، أن تتكرر كل هذه المآسي كل سنة، دون أن يسائل أو يحاكم أو يفصل أو يعزل من كان تقصيره سببًا في ذلك؟ إن من التلاعب بعقول المسلمين، وتخدير مشاعرهم أن تستمر هذه المآسي، ويستمر المسؤولون عنها في المسؤولية، دون أدنى مُساءلة؛ أو اتخاذ أية إجراءات كافية لمنع تكرارها؛ والاكتفاء — في بلادة — بتقديم التعازي الباردة لأسر ودول الضحايا من ضيوف الرحمن، كل هذا الإهمال وعدم المبالاة، بأرواح الآلاف من ضيوف الرحمن وحجاج بيته، يتم في الوقت الذي يبدي فيه النظام السعودي، اهتمام غير عادي بأرواح أعداء الأمة من اليهود والنصارى؛ فها هو من أجل مقتل ستين يهوديًا محتلًا في فلسطين، يهرع إلى مؤتمر شرم الشيخ؛ ليقدم التعازي لعصابة صهيون المحتلة في فلسطين، ويُبدي تضامنه معها، ويصادق على مقرات المؤتمر التي تجرم الجهاد والمجاهدين؛ وها هو يقيم الدنيا ولا يُقعدها من أجل مقتل حفنة كفار، من العسكريين الأمريكيين، وقدم إرضاءً للأمريكان رؤوس مجموعة من الشباب الأطهار الغيورين على عقيدتهم وبلدهم وأمتهم، وزج بالآلاف في السجون، وعزل قادة عسكريين كبارًا؛ اتُّهموا بالتقصير في حماية المحتلين الأمريكيين، واتخذت إحدى وثمانون خطة احتياطية؛ لمنع تكرار مثل تلك الأحداث، واعترفت الحكومة الأمريكية، أنه بالتعاون مع النظام السعودي، نفذت تسعة وسبعين خطوة من تلك الخطوات.

فمتى أصبحت أرواح حفنةٍ من الأنجاس اليهود والغزاة الأمريكيين أغلى من أرواح الآلاف من ضيوف الرحمن وحجاج بيته العتيق؟ هؤلاء الحجاج الذين جاءوا من كل حدبٍ وصوب، متجشمين عناء السفر، ومتكلفين باهظ التكاليف، ومتحملين مع ذلك كل أنواع الإهانات؛ من الإذلال والتفرقة والتمييز والمضايقات التي يسومهم بها النظام السعودي؛ يتحملون كل ذلك في سبيل أداء هذه الفريضة، وهذا الركن العظيم من أركان الإسلام، ثم يجدون أنفسهم بعد ذلك وقودًا لمحرقة إهمال، وعدم مبالاة هذا النظام، بأرواح هذه الآلاف المؤلفة من الضحايا، وعدم اكتراثه بمشاعر أضعاف عددهم، من الأرامل واليتامى والثكالى والأيامى، ممن كانوا ينتظرون بفرحٍ غامر عودة ذويهم من رحلة العمر؛ فإذا بهم يستلمونهم جثثًا هامدة، في مأتم عالمي كبير، هذا إذا كانوا محظوظين واستلموا تلك الجثث، ولم يسط عليها النظام السعودي، ويحولها إلى مادة للتشريح؛ كما حدث في مراتٍ كثيرة، حيث يحفظ هذا النظام جثث بعض الحجاج الذين يموتون في أحداث الحج، ولا يجدون من

يطالب بجثثهم، وجعل هذه الجثث مادةً يُجَرَّبُ فيها، ويطبق أساتذة وطلاب كليات الطب، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

إننا في الوقت الذي نقدم فيه خالص العزاء للأُمَّة الإسلامية عمومًا، وأُسَر ذوي الضحايا خصوصًا، ونؤكد حق هؤلاء في المطالبة بتعويضات عادلة، تناسب فداحة الجرم وفظاعة الأضرار التي تعرضوا لها. فإننا نؤكد ببراءة أهل البلاد من التصرفات التي يقوم بها النظام، والغريبة على ديننا وعاداتنا وأخلاقنا الحميدة.

ونُحَمِّل النظام، مع أنه فاقد الشرعية، كما بَيَّنا وبيَّن أهل العلم المسؤولية عن هذه المآسي المتكررة المتجددة مع كل موسم حج تقريبًا. فتوفير الأمن لضيوف الرحمن، وما تتطلبه راحتهم وسلامتهم من تكاليف مادية، كل ذلك مسؤولية مفترضة في هذا النظام؛ فهي مسؤوليته الأمنية، ومسؤوليته المادية.

ولكن لعل عذره في تضييع مسؤوليته الأمنية هو انشغاله بملاحقة الدعاة والعلماء، والعاملين للإسلام ومحاربتهم، والزج بالآلاف منهم في السجون من جهة، وحماية القوات الأمريكية المحتلة وقواعدها، التي تتعرض لنقمة المسلمين بعد أن احتلت مقدساتهم، ونهبت خيراتهم، وسلبت ثرواتهم، وتآمرت ضدهم، في بلاد الحرمين وغيرها من جهةٍ أخرى.

ولعل عذره في تضييع واجباته المادية، هو إنهاك ميزانيته بالصرف على الشيوعيين في اليمن، والنصارى في جنوب السودان، والطواغيت في مصر والجزائر وغيرها.

وما يمنعه من ذلك، والرسول ﷺ يقول: "إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى، إذا لم تستح فاصنع ما شئت" [رواه مسلم].

التاريخ: 1417/12/8 هـ

الموافق: 1997/4/16 م

بيان رقم (20)

من بيانات هيئة النصيحة والإصلاح

-بلا عنوان-

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه، أما بعد...

فقد دأب النظام السعودي على محاربة الإسلام وأهله، ودرج على تشويه وملاحقة العلماء الصادقين والدعاة المخلصين، وبرع في ذلك بفضل حقده المتجذر، وعدائه المتعمق للإسلام، وبفضل ما استورده من خبرة أجنبية في هذا المجال؛ مكنته من الاستفادة من خبرات الأنظمة الطاغوتية الحليفة.

ومن آخر ما أقدم عليه هذا النظام في هذا الصدد، هو ما قام به من انتهاك حرمة ومكانة مجموعة من علماء الإسلام وضيوف الرحمن، من دولة باكستان المسلمة؛ حيث تم اعتقالهم أثناء تواجدهم بالبلاد؛ لأداء مناسك الحج والعمرة.

والتهمة الموجهة لهؤلاء والتي تعرضوا بسببها لمضايقة وملاحقة واعتقال الأمن السعودي؛ هي أن بعضهم أفتى بما أفتت به هيئات وجماعات من العلماء في باكستان وغيرها، من وجوب إخراج الأمريكيين والصليبيين من بلاد الحرمين، وقاموا بذلك؛ وفاءً منهم بالميثاق الذي أخذه الله على أهل العلم، ببيان الحق للناس وعدم كتمانه، هذا الحق الذي بَيَّنَهُ ﷺ، في هذه القضية، بقوله: "أخرجوا المشركين من جزيرة العرب"، ومع أن هذه الفتاوى، التي وقع عليها هؤلاء العلماء، لم تتعرض لذكر النظام السعودي بسوء، رغم أنه هو المسؤول الأول، عن هذا الاحتلال الصليبي لبلاد الحرمين، الذي لم تشهد المنطقة له مثيلًا، في جاهلية ولا إسلام، فإن ذلك لم يشفع لهم عنده.

إن إقدام النظام السعودي على اعتقال هؤلاء العلماء، الذين جاؤوا لأداء مناسك الحج والعمرة في بلد الله الحرام، وشهره الحرام، يؤكد أن هذا النظام في سعيه لمحاربة كلمة الحق، والقائلين بها، والدعاة إلى الله، والعاملين للإسلام؛ لم يعد مكتفيًا بما يمارسه ضد أهل البلاد الواقعة تحت حكمه، من إجراءات قمعية وقسرية؛ بل أصبح يسعى لتعميم تلك الإجراءات على كل من يصدع بالحق، من علماء الإسلام ودعاته، حيثما كانوا. وفي سبيل

ذلك، لا يتورع عن استخدام أنذل الوسائل وأرذل الطرق، لا يردعه دين، ولا يمنعه خلق؛ فقد سبق له أن أقدم في خسة ودناءة، على إنهاء عقود مجموعة، من خيرة الأساتذة والدكاترة، من جامعات البلاد؛ وأمر بترحيلهم فورًا، بعد أن فشل في شراء ذممهم وولائهم، ولم يشفع لهم عنده ما أنفقوا، من زهرة أعمارهم، في خدمة البلاد، ونشر العلم فيها.

وها هو اليوم، يستغل تسلطه على بلاد الحرمين؛ ليجعل منها مصيدة بوليسية لكل من يفتي بفتوى شرعية، أو يصدع بكلمة حق، تخالف هواه ومزاجه، أو تُزعج أسياده، الأمريكيين المحتلين لبلاد الحرمين.

إن هذا النظام، باستغلاله الدنيء هذا، لسيطرته على بلاد الحرمين، وما ألحق بالمسلمين من أضرار بسبب ذلك؛ يؤكد حقيقة مهمة، هي أن بُعد الصراع بينه وبين الإسلام والمسلمين، يتجاوز الحدود الضيقة لبلاد الحرمين، ليشمل الأمة المسلمة جمعاء؛ فهذه البلاد فضلًا عن كون كل مسلم على وجه الأرض، يجب عليه أن يتوجه إليها بقلبه وقالبه، كل يوم خمس مرات في صلاته؛ فإن كل مسلم، يجب عليه شرعًا الذهاب إليها، بنفسه وحسه؛ لأداء فريضة الحج التي هي ركن الإسلام الخامس.

ولذلك فإن هذه البلاد، التي يتعلق بها هذان الركنان، من أركان هذا الدين، لا يمكن لأمة يتجاوز عددها مليار وربع المليار نسمة، أن تبقى صامتةً اتجاه ما تتعرض له من احتلال، ويُمارس فيها من طُغيان، ويتعرض له ضيوف الرحمن فيها من إهانات وإذلال، وعدم مبالاة وإهمال؛ فإذا كان ضيوف الرحمن، يقدمهم هذا النظام وقودًا، لمحرقة الإهمال في الحج، كُلَّ سنةٍ تقريبًا، ويسوق خيرة من تبقى منهم إلى السجون والزنازين؛ لأنهم أفتوا بما أمرهم الله به من بيان الحق، ولم تتحرك الأُمَّة ضد هذا الوضع وهذه الإجراءات، فمتى ستتحرك؟

إن النظام السعودي بإقدامه على اعتقال هؤلاء العلماء اليوم، يُعيد إلى أذهان الأُمَّة ما أقدم عليه بالأمس، من اعتقال صفوة الأمة وخيرة علمائها وأبنائها؛ كالشيخ سفر الحوالي، والشيخ سلمان العودة، وإخوانهم من المرابطين على ثغور الحق، الصامدين في سجون الطغيان، تلك الأطواد الشامخة؛ التي تحطمت على صلابتها في الحق، كل أساليب الإغراء والإغواء والترغيب والترهيب؛ أولئك الأبطال الذين أحيوا في الأمة موات الإيمان، وأثاروا كوامن العزة، وبعثوا روح الرفض ومقاومة الباطل، نسأل الله أن يثبتنا وإياهم على الحق، وأن يفرج عن الجميع.

إن النظام السعودي، إن كان يظن أنه بهذه الإجراءات، يستطيع ان يحجب كلمة الحق عن الأُمَّة، أو ينال من مكانة أصحابها، فهو واهمٌ واهم. فإن الكلمات والدعوات لا تكسب مصداقية عند الناس، مثل مصداقيتها حين يؤذى أصحابها في سبيلها، ويسقوا شجرتها بدمائهم وعرقهم.

وقيادات الأُمَّة لا يفرزها شيء، مثل ما تفرزها الابتلاءات والمحن، والسجون والمعتقلات؛ فالنظام بإجراءاته الآثمة ضد العلماء، يعمل على نشر وتعميق، الفكرة الإسلامية التي ينادون بها، ويعمل على إبرازهم قيادات ناضجة للأمة، متخرجين من مدرسة يوسف –عليه السلام–.

إننا في الوقت الذي نعلم أن النظام السعودي يَتَحَمَّل المسؤولية عن هذه الجرائم التي يقوم بها ضد الإسلام وعلمائه، إلا أننا لا نستطيع أن نعفي بعض الفئات، من المسؤولية، وخاصة العلماء، وأصحاب النفوذ والجاه؛ القادرين على نصرة هؤلاء المظلومين، ببيان ما هم عليه من الحق، والدفاع عنهم؛ فنصرة المسلم حق له على أخيه المسلم، فكما قال ﷺ: "المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه" [صحيح الجامع الصغير] "والمسلم أخو المسلم، لا يخونه، ولا يكذبه، ولا يخذله" [صحيح الجامع الصغير]؛ ولا يخفى على هؤلاء الوعيد الشديد، في حق من خذل مسلمًا في موضع ينتقص فيه منه، وتنتهك حرمته. يقول ﷺ: "ما من امرئٍ يخذلُ امرءًا مسلمًا في موطنٍ، يُنتَقَصُ فيهِ مِنْ عرضِهِ، ويُنتهكُ فيهِ مِنْ حُرمَتِهِ، إلَّا خَذَلَهُ اللهُ تعالى في موطنٍ يُحبُّ فيهِ نُصرتَهُ؛ ومَا منْ أحدٍ ينصرُ مسلمًا في موطنٍ، يُنتَقَصُ فيهِ منْ عرضِهِ، ويُنتَهكُ فيهِ منْ حُرمَتِهِ، إلَّا نصرَهُ اللهُ في مَوْطِنٍ يُحبُّ فيهِ نُصرَتَهُ" [صحيح الجامع الصغير].

وكذلك رجال الأمن، فإنهم يستطيعون أن يفعلوا الكثير لنُصرة علمائهم ومشايخهم، ورفع الظلم عنهم؛ فإن لم يستطيعوا القيام بكل الواجب، فلا أقل من أن يمتنعوا عن أن يكونوا يد البطش، التي يبطش بها النظام السعودي، ويُحارب ويُعادي أولياء الله، الذين قال الله فيهم في الحديث القدسي: "من عادى لي وليًا فقد آذنته بالحرب" [رواه البخاري].

ونذكركم بالوعيد الشديد، في حق من يؤذون المؤمنين والمؤمنات، قال تعالى: {وَالَّذين يُؤْذونَ الْمُؤمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَات بِغَيْر مَا اكتسبوا فقد احتملوا بهتانًا وإثمًا مُبينًا}. ولا يُغني هنا الاحتجاج بوجوب طاعة ولي الأمر؛ لأن النظام السعودي ليس ولي أمر شرعًا، لما ارتكبه من نواقض الإسلام؛ كالحكم بغير ما أنزل الله، ومحاربة الإسلام وأهله، وموالاة الكفر ودوله، وقد فصلنا ذلك وذكرنا أدلته، من الكتاب والسُنّة وأقوال علماء الأمة، في بياناتنا السابقة، وخاصة البيان السابع عشر.

وعلى افتراض شرعية هذا النظام، فإن من المجمع عليه، أنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق؛ كما قال ﷺ، في الحديث الذي رواه أحمد والحاكم، وهو في صحيح الجامع. كما أن على المسلمين في باكستان عمومًا، والعلماء منهم خصوصًا، أن يقوموا بالواجب الشرعي حيال هذه القضية، نُصرةً للمظلومين، وردعًا للظالمين، وعملًا على عدم تكرار مثل هذه الجرائم، ضد علماء الأُمَّة، الذين هم ورثة الأنبياء عليهم السلام.

هذا ما أردنا بيانه بهذه المناسبة، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

بيان رقم (21)

من بيانات هيئة النصيحة والإصلاح

"تأييد فتوى علماء أفغانستان بإخراج القوات الأمريكية من أرض الحرمين"

الحمد لله الذي جعل في الحق والصدع به إزهاقًا للباطل وأهله، والصلاة والسلام على نبينا محمدٍ القائل: "أخرجوا المشركين من جزيرة العرب" [أخرجه البخاري].

فلا زال تجاوب الأُمَّة الإسلامية، مع قضية غزو القوات الأمريكية لبلاد الحرمين، يتفاعل ويزداد ويتعمَّق ويتجزَّر، ويتسع وينتشر. وكان من آخر مظاهر هذا التفاعل تلك الفتوى عظيمة الشأن الصادرة من اتحاد علماء أفغانستان؛ بوجوب إخراج القوات الأمريكية، من جزيرة العرب وبلاد الحرمين، مُبَيِّنين فيها بالأدلة الشرعية القاطعة، عدم جواز دخول هذه القوات إلى هذه البلاد، ووجوب إخراجها منها، وأن هذا الإخراج مسؤولية الأُمَّة الإسلامية جمعاء، وليس مسؤوليةً خاصة بأهل الجزيرة العربية وبلاد الحرمين، ومعلنين الجهاد ضد الأمريكيين المحتلين لبلاد الحرمين.

وهذه الفتوى من علماء أفغانستان، بوجوب إخراج القوات الامريكية من بلاد الحرمين، هي الفتوى نفسها التي أفتى بها العلماء وطلاب العلم الصادقون، من أبناء بلاد الحرمين، عند دخول هذه القوات قبل ثمانِ سنوات؛ وفي مقدمة من أفتى بهذا آنذاك المشايخ؛ الشيخ سلمان العودة، والشيخ سفر الحوالي، وإخوانهم ممن صدعوا بالحق يوم تكلم غيرهم بالباطل، وآثروا ما عند الله، حين مال غيرهم إلى ما عند الناس؛ فدفعوا بطيب خاطر ثمن صدعهم بالحق، فزج بهم النظام السعودي في غياهب السجون؛ عملًا منه على طمس الحق، وتغييب الحقائق عن الأُمَّة؛ واستخرج في المقابل، وتحت عوامل التدليس والتلبيس، والترغيب والترهيب، فتوى من بعض حاشيته الدينية؛ تلحق الشرعية باستدعائه لتلك القوات، تحت ذريعة الاستعانة بالمشركين، وهي ذريعة كشفت الأحداث اللاحقة بُطلانها؛ حيث تبين للجميع صدق ما كان يدعوا إليه المشايخ المعتقلون، من أن هذه القوات، هي قوات احتلال سافر، ليس أكثر من ذلك ولا أقل.

غير أن الله –عز وجل– أبى إلا أن يفضح تآمر النظام السعودي، ومن حوله من المتآمرين، ويُظهر الحق ولو كره الكافرون.

فقد قيض الله لبيان الحق في هذا الأمر والقيام به، أضعاف من ألقى بهم النظام السعودي في السجون؛ ولا زالت دائرة اهتمام الأمة المسلمة بهذا الموضوع، تتسع يومًا بعد يوم، داخل الجزيرة العربية وخارجها.

وليست خطبة إمام الحرم النبوي الشريف الأخيرة، إلا نموذجًا للتعبير عن مستوى الرفض، الذي تقابل به الأُمَّة هذا التواجد؛ فقد بَيَّنَ إمام الحرم في خطبته حقيقة العداوة الدينية الأمريكية للمسلمين، ومدى سيطرة اليهود على التحكم في أمريكا، ورفض المسلمين لتواجد القوات الأمريكية، ووجوب العمل على إخراجها، فقال: "إن العداوة دينية يا عباد الله، وأمريكا ليس لها من أمرها شيء؛ إنما يقودها اليهود صاغرة إلى حيث يريدون، والمسلمون لا يقبلون تواجدها العسكري، ولا تواجد غيرها من أي دولة كافرة، بأي حال؛ لقول النبي ﷺ: "لا يبقى بجزيرة العرب دينان"، وآخر وصيته عليه الصلاة والسلام: "أخرجوا اليهود والنصارى من جزيرة العرب"، فيجب العمل بذلك"

وفند المزاعم التي تدّعي أن هذه القوات جاءت لدواعي أمنية لأهل المنطقة؛ فقال: "أمن المنطقة لدول المنطقة، وهو من حقهم، وما سبب المشاكل للمنطقة والزعزعة إلا الدول الكبرى؛ التي تفتعل الأحداث، وتتواجد كلما افتعلت حدثًا؛ بذريعة أنها تقوم بذلك، وأنها تصلح الوضع، أو تدرأ الخطر؛ وهي أكبر خطر، وكيف يكون الذئب راعيًا للغنم؟"

ونحن إذ نريد هذه الفتوى التي لا غبار عليها اليوم، كما أيَّدنا فتاوى المشايخ المعتقلين في السجون من قبل، وحذَّرنا من مخاطر تواجد هذه القوات، فإننا ندعو الجميع للعمل بمقتضى هذه الفتوى وتنفيذها؛ لأنها قبل أن تكون فتوى من علماء الأمة، فهي وصية من رسول الله ﷺ حيث قال وهو على فراش الموت: "أخرجوا المشركين من جزيرة العرب" [أخرجه البخاري].

عنهم / أسامة بن محمد بن لادن

التاريخ: 1419/1/11 هـ

الموافق: 1998/5/7 م